دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية.

The Role Of Audit Committees In Improving The Efficiency Of Internal Auditing To Manage The Risk: The Case Of Jordanian Electric Corporations.

إعداد

خلدون عودة الله عبد الله البطوش

401310192

إشراف

الدكتور يونس الشوبكي

قدّمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

أيلول/ 2015

تفويض

أنا الطالب: خلدون عودة الله عبد الله البطوش

أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا والكترونيا للمكتبات، أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث أو الدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم : خلدون عودة الله عبد الله البطوش

التاريخ : 2015/8

التوقيع :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية.

The Role Of Audit Committees In Improving The Efficiency Of Internal Auditing To Manage The Risk: The Case Of Jordanian Electric Corporations.

إعداد الطالب: خلدون عودة الله عبد الله البطوش

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة

جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن

وأجيزت بتاريخ : 02/ 2015/09 .

لجنة المناقشة:

1. د. عبدالرحيم القدومي (رئيسا) جامعة الشرق الأوسط ....
2. د. يونس الشوبكي (مشرفاً) جامعة الشرق الأوسط ....
3. أ.د غسان فلاح المطارنة (عضواً) جامعة جامعة آل البيت ....

شكر وتقدير

الحمد لله وحده الذي لا يجوز الحمد إلا له، جل شأنه، ولا يكون التوفيق إلامنه سبحانه، الحمد لله الذي يسر وسخر لي ما طلبته، وأرجوه أن يتقبل جهدي هذا خالصا لوجهه تعالى شكراً وثناءً له، كما يطيب لي ويسرني أن أرفع الفضل لأهله، وأن أتقدم بالشكر لكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل وعلى رأس هؤلاء الكرام: المشرف القدير الدكتور يونس الشوبكي، الذي لم يبخل علي بعلمه، فله مني كل الثناء والتقدير، حيث كان لي خير ناصح، وخير موجه، واطلب له من الله التوفيق والسداد، كما يسرني أن أتقدم بالشكر إلى لجنة المناقشة بقاماتها العالية والتي أفتخرت أن أقف أمامها؛ لإنتهل منها العلم والمعرفة رئيساً وأعضاءً، والشكر موصول إلى جامعة الشرق الأوسط، والى كافة أعضاء هيئة التدريس والعاملين فيها، على كل ما قدموه لي من مساعدة ودعم لتحسين هذا العمل، ولا يفوتني أيضا أن أقدم الشكر للأهل والأصدقاء في جامعة مؤته، وأخص بالذكر موظفي مكتبة الجامعة، ومنهم السيد يوسف عبدالغني البطوش، الذي ساعدني في توفير جميع ما لزم للدراسة من مراجع، كذلك أتقدم بخالص الشكر والتقدير العميق إلى الدكتور أحمد سليمان البطوش الذي قام بتدقيق الرسالة لغويا، والى جميع الزملاء في شركات الكهرباء الأردنية الذين لم يبخلوا علي بوقتهم وجهدهم وخبراتهم، التي أثرت هذا العمل، خاصة زملائي في التدقيق الداخلي فلهم مني كل الاحترام والتقدير، والشكر والعرفان لكل شخصأ أمدني بالنصيحة، أو المعلومة، فله مني خالص الثناء والتقدير، ومن الله اطلب العون والسداد.

الباحث: خلدون البطوش

الإهداء

إلى أروع إنسان له الفضل الأكبر في حبي للعلم، وإصراري على النجاح، إلى من أدعو إلى الله أن يسكنه جنات الخلد.... والدي رحمه الله .

إلى مصدر الحب والحنان في هذه الدنيا، والى الشمعة التي تضيء حياتي، إلى أغلى ما في وجودي .... أمي الحبيبة.

إلى رفيقة دربي ومصدر ابتسامتي، إلى من ساندتني في مسيرة حياتي، إلى أصدق بسمات عمري .... زوجتي الغالية.

إلى أعظم سند لي في حياتي، وأخلص ما في وجودي، إلى رفقاء العمر....إلى إخواني وأخواتي الأوفياء.

إلى النجوم التي تتلألأ في سماء حياتي، إلى من أفرح بفرحهم، وأعيش من أجلهم، إلى أملي في الحياة، إلى مستقبل أحلامي. .... بناتي وأبنائي الأعزاء.

إلى أساتذتي الأفاضل...

إلى أصدقائي الأوفياء...

إلى كل باحث وطالب علم....

إليكم جميعا.... أهدى ثمرة هذا الجهد المتواضع.

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

ملخص

دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية.

إعداد

خلدون عودة الله عبد الله البطوش

401310192

إشراف

الدكتور يونس الشوبكي

هدفت الدراسة إلى معرفة دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد قام الباحث بإعداد استبانة موجهة إلى أعضاء لجان التدقيق، والمدققين الداخليين والخارجيين وكبار الموظفين في شركات الكهرباء الأردنية، واستخدم الباحث أساليب التحليل الإحصائي مثل المتوسطات الحسابية، واختبار (One Sample T-test)، وتحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لاختبار فرضيات الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى أنه يوجد علاقة مرتفعه بين كفاءة التدقيق الداخلي وبين قدرة شركات الكهرباء الأردنية لإدارة المخاطر، ويوجد علاقة مرتفعه بين دور لجان التدقيق وبين تحسين كفاءة التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية، كما تبين وجود معوقات قد تحول دون تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية أهمها انخفاض عدد الحاصلين على شهادات مهنية في التدقيق، وانخفاض الحوافز المادية لاستقطاب الكفاءات.

وأوصت الدراسة بضرورة إلزام شركات الكهرباء الأردنية بصفة خاصة وجميع الشركات الأردنية بصفة عامة بنشر تقرير مستقل عن إدارة المخاطر، وضرورة قيام إدارات الشركات برفد دوائر التدقيق الداخلي بالكفاءات المؤهلة خاصة من حملة الشهادات المهنية، وضرورة قيام إدارات الشركات بإشراك كوادر التدقيق الداخلي في دورات مهنية متخصصة في مجال التدقيق الداخلي.

الكلمات المفتاحية: لجان التدقيق، التدقيق الداخلي، المخاطر، شركات الكهرباء الأردنية

Abstract

The Role Of Audit Committees To Improve The Efficient Of Internal Auditing To Manage The Risk: The Case Of Jordanian Electric Corporations.

Prepared by

khaldoon Oodtalh AL-btosh

Supervisor

Dr-Yonies AL-shobaki

The study aimed to determine the role of audit committees in improving internal audit efficiency of managing the risk in the Jordanian electricity companies, It is aiming to find out the most important determinants that may prevent, in order to achieve these goals the researcher prepared a questionnaire addressed to the members of audit committees, and senior staff and internal and externalauditors in the Jordanian electricity companies, the researcher used statistical analysis methods to test the hypotheses of the study, and these averages Arithmetic methods, and test (T-test), and analysis of variance (One Way Anova).

The study concluded that there is elevated relationship between the internal audit efficiency and the ability of the Jordanian electricity companies on risk management, and there are elevated relationship between the role of audit committees and the improvement of the internal audit efficiency in the Jordanian electricity companies, also it shows the existence of Limitations may prevent the improvement of the internal audit efficiency management risk in the Jordanian electricity companies the most important recipients of the low number of professional certification in the audit, and lower material incentives to attract talent.

The study came out a set of recommendations including the need to obligethe Jordanian electricity companies in particular, and all Jordanian companies generally publish an independent report on risk management, and the need to determine the conditions that must be met by members of audit committees, and the need for departments of companies support internal audit departments eligible competencies especially from campaign professional certification, and the need for the involvement of departments of corporate internal audit staff in vocational coursesspecializing inthe scope ofinternal audit.

KeyWords: **Audit Committees, Internal Auditing, The Risk, Jordanian Electric Corporations.**

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

1-2 مشكلة الدراسة

1-3 أهمية الدراسة

1-4 أهداف الدراسة

1-5 فرضيات الدراسة

1-6 حدود الدراسة

1-7 محددات الدراسة

1-8 التعريفات الأجرائية للدراسة

الفصل الأول

الإطـار الـعـام للـدراســة

1-1 مقدّمــة

يعتبر التدقيق الداخلي عنصراً مهما في المنشآت؛ بسبب دوره البارز الذي يقوم به في كشف الأخطاء ومنع حدوثها ما أمكن، وكذلك في تحديد مواطن الضعف والعمل على تصحيحها، مما يساعد على قيام نظام رقابة قوي لتحقيق رؤية، ورسالة، والميزات التنافسية التي تسعى إليها هذه المنشآت، ويبني قواعد ثابتة لاستدامة عملها، ويعمل على تحديد المخاطر التي تواجه هذه الشركات، لإجتنابها أو التخلص منها أو نقلها إلى أطراف أخرى ما أمكن ذلك، ويرى الباحث أنه يلزم توفير بيئة العمل المناسبة، والتي تكفل تحقيق الاستقلالية والكفاءة اللازمة لدوائر التدقيق الداخلي لتحقيق هذه الالهداف، وهذا ما جعل هنالك ضرورة لوجود لجان التدقيق المنبثقة عن مجالس الإدارة للقيام بهذا الدور، وهذا ما دفع الباحث لإجراء هذه الدراسة؛ لبيان دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة دوائر التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر.

لقد أدّى التطور العلميّ و زيادة حجم المنشآت، وتعدد عملياتها الى وجود نظام رقابيّ يساعد الإدارة في التأكد من سلامة استخدام مواردها، وتحديد الانحرافات التي قد تنشأ داخلها، وإعادة النظر في كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية؛ مما استدعى استحداث لجان تدقيق تتولى الإشراف والرقابة على أعمال التدقيق الداخلي فيها، وقد تطور مفهوم التدقيق الداخليّ من كونه فحصا لعمليات المنشأة، ودفاترها، وسجلاتها، ومستنداتها بواسطة إداره أو قسم داخل المنشأة، إلى أن أصبح يُعْرف بأنّه " نشاط تأكيديّ واستشاريّ مستقلّ، وموضوعيّ مصمّم لإضافة قيمة للمنشأة لتحسين

عملياتها، ويساعد المنشأة في تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم عمليات إدارة الخطر وتحسين كفاءتها، وتفعيل الرقابة، والتوجيه **(جمعة، 2009).**

ويتحقق عنصر التأكيد من خلال انسجام عمليات التدقيق الداخلي من كافة جوانبها المادية مع المعايير المحددة لذلك، وتقديم الاستشارات إلى الإدارات التنفيذية وغيرها، مع ضرورة أن يكون مستقلا استقلالاً فكرياً ومظهرياً بدون تأثيرات أو تجنب للحقائق، وموضوعيا من خلال الجمع بين الأمانة العلمية والتحرر من تعارض المصالح الخاصة **(الوردات، 2006).**

ولهذا أصدر مجلس معايير التدقيق الدوْليّ معايير تُلزِم الشركات المساهمة العامة بضرورة وجود لجان تدقيق تسهم في كشف الأخطاء، وتحدد نقاط الضعف، وتعمل على تحسين أداء أنظمة الرقابة الداخلية والإشراف على أعمالها، وقد أكدّ ذلك ما ورد في نصّ المادة (12) من الفصل الأول من دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة على أنّه "يجب على مجالس الإدارات اتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق الرقابة الداخلية على سير العمل في الشركة، بما في ذلك إنشاء وحدة خاصة للرقابة، والتدقيق الداخليّ، تكون مهمتها التأكد من الالتزام بتطبيق أحكام التشريعات النافذة، ومتطلبات الجهات الرقابية، والأنظمة الداخلية، والسياسات والخطط والإجراءات التي يضعها مجلس الإدارة **(دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة، 2007).**

ووفق ما سبق يرى الباحث أنّ هنالك ضرورة لدراسة واقع الشركات الوطنية من هذا الجانب، وحتى تكون النتائج مفيدة وأكثر دقه، فإنه يلزم تخصيص الدراسة في كل قطاع بشكل منفصل، ولذلك فإنّ هذه الدراسة مخصصة لدراسة واقع شركات الكهرباء الأردنية، لما لهذا القطاع من أهمية وحيوية، تنعكس على الاقتصاد الوطنيّ، وعلى المجتمع بأسره، حيث بلغت فاتورة الطاقة في الأردن خلال عام 2013، ما قيمته (4631) مليون دينار أردنيّ، وتشكل ما نسبته 21% من الناتج المحليّ الإجماليّ **(تقرير مرصد هيئة الميثاق الاقتصاديّ الأردنيّ، 2013).**

1-2 مشكلة الدراسة

تظهر مشكلة البحث نتيجة الزيادة السريعة في المخاطر التي تواجه شركات الكهرباء الأردنية، والناجمة عن الزيادة في حجم الاستثمارات في هذه الشركات؛ نتيجة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية، وكذلك التعقيد في بيئة عمل هذه الشركات، والارتفاع المستمر في أسعار الكهرباء، وما يصاحبه من مخاطر تشغيلية مثل: عدم استغلال الموارد بشكل كفؤ، ومخاطر الاحتفاظ بالنقدية أو العملات أو الأسهم أو الشيكات، والمخاطر الناتجة عن الفاقد الكهربائي والذي يعتبر التحدي الأكبر أمام هذه الشركات، ويتسبب في إلحاق خسائر مادية كبيرة لمواردها، حيث يلزم تحديد مستوى درجات هذه المخاطر من خلال التنسيق بين الأدارة العليا ودائرة التدقيق الداخلي، للوصول إلى المستويات المقبوله منها، ومن ثَمّ وضع الحلول والسياسات اللازمة لمواجهت المخاطر التي تتجاوز المستويات المقبولة بشكل علمي، حيث إنّ دوائر التدقيق الداخلي لوحدها لا تستطيع مواجهة هذه التحديات دون وجود قوى رفع تُساندها، وهذا ما أوجب وجود لجان متخصصة في التدقيق لمساندتها على القيام بدورها وخاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر، وحتى تعطي الدراسة الفائدة المرجوة، فإنه يلزم أن تبحث الدراسة عن الإجابةعن الأسئلة التالية:

1- ماهي المخاطر التي تواجه شركات الكهرباء الأردنية؟

2- كيف يمكن تفعيل دور التدقيق الداخلي للمساهمة في تخفيض المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية؟

3- كيف تعمل لجان التدقيق على تحسين كفاءة التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية؟

4- ماهي المحددات التي تعيق مساهمة لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية؟

1-3 أهميــــة الدراســــة

تكمن أهمية الدراسة في تناولها لواقع التدقيق الداخلي في إحدى أهم القطاعات الاقتصادية في الأردن، وهو قطاع الطاقة الذي يؤثر بشكل مباشر وملموس في جميع القطاعات الأخرى، وفي المجتمع المحليّ بشكل مباشر أيضا، وهذا يضع على لجان التدقيق تحديا أكبر لمواكبة هذا النمو، بحيث تكون لجان التدقيق هي صمام الأمان الذي من خلاله تتمكن مجالس إدارات الشركات من تنفيذ سياساتها، وتعليماتها، وخططها بشكل سليم، الأمر الذي جعل من إجراء هذه الدراسة ضرورة ملحة لمعرفة المعيقات التي تؤثر سلباً على الأهداف والرؤى التي تسعى إلى تحقيقها هذه الشركات، لذلك فإنه لابد من إيلاء دور لجان التدقيق في هذا القطاع المزيد من الاهتمام، من خلال تحديث التعليمات والأنظمة اللازمة لتحسين مستوى أدائها النظري والعملي، بما ينعكس على رفع مستوى التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية، وبما يكفل تحقيق عنصر الثقة عند أصحاب المصالح، مثل المساهمين الحاليين، والمحتملين، والدائنين، والزبائن، والمجتمع.

كذلك تسهم الدراسة في إعطاء بعض المقترحات والحلول الممكنة، التي قد تفيد أصحاب القرار في تطوير اتخاذ القرارات لزيادة فاعلية دوائر التدقيق الداخلي في هذه الشركات .

1-4 أهداف الـدراســـة

إن هنالك مجموعة من الأهداف تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها وهي :

1- تحديد المخاطر التي تواجه شركات الكهرباء الأردنية.

2- توضيح دور لجان التدقيق في تخفيض المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية.

3- معرفة دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية.

4- معرفة المحددات التي تعيق مساهمة لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية.

5- بيان مدى عمق فهم لجان التدقيق في شركات الكهرباء الأردنية لواجباتها ومسؤولياتها، وإظهار انعكاس هذا الفهم على قدرة الشركة لإدارة المخاطر.

1-5 فرضيات الدراسة

لقد بُنيت فرضيات الدراسة اعتمادًا على مشكلة الدراسة نفسها، وعناصرها المختلفة، حيث إنّ فرضياتها تعرض إجابات محتملة للظاهرة المدروسة، وحلولاً متوقعة لمشكلة الدراسة.

ويمكن من الجانب التطبيقي رفضها أو قبولها، وقد أُعدّت الفرضيات كالتالي:

الفرضية الأولى (H01) : لا توجد علاقة بين دور لجان التدقيق، وبين تحسين كفاءة التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية.

الفرضية الثانية (H02): لا توجد علاقة بين كفاءة التدقيق الداخلي، وبين قدرة شركات الكهرباء الأردنية على إدارة المخاطر.

الفرضية الثالثة (H03): لا توجد علاقة بين المحددات التي تعيق مساهمة لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي، وبين القدرة على إدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية.

1- 6 حدود الدراسة

يركز نطاق هذه الدراسة على لجان التدقيق و دوائر التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية، وذلك لتحديد دور لجان التدقيق في مواجهة المخاطر التي تواجه هذه الشركات من خلال تحسين كفاءة عمل دوائر التدقيق الداخلي، وتوضيح المعيقات التي تواجه هذا التحسين، وكذلك لتوضيح طبيعة المخاطر في هذه الشركات، وكيفية مواجهتها، وحتى تتحقق الحيادية المطلوبة في

إجابات المبحوثين في الدراسة قام الباحث بتوزيع استبانة الدراسة على بعض الأفراد الخارجيين عن كادر التدقيق الداخلي ولجان التدقيق، مع كونهم على تماس مباشر في عملهم مع دوائر التدقيق الداخلي، مثل المدراء العامين أو من ينوب عنهم في الشؤون المالية، وموظفين سابقين في دوائر التدقيق الداخلي، وموظفي أقسام المراجعة الداخلية، والمدققين الخارجيين في هذه الشركات.

1-7 محددات الدراسة:

تكمن محددات الدراسة في صعوبة إجراء المقابلات، وتعبئة الاستبانات من قبل أعضاء لجان التدقيق، الذين عادة ما يكونون من خارج كوادر هذه الشركات، وغير متواجدين باستمرار في داخل الشركات لعدم تفرغهم، وأحيانا يكونون غير أردنيين يمثلون حصص المستثمرين الأجانب في هذه الشركات حيث يصعب التواصل معهم، وكذلك الاستقلالية بين هذه الشركات من جميع النواحي تجعل من الصعب الحصول على بيانات الدراسة بالسهولة والسرعة المطلوبة، إضافة إلى تحفظ إدارات الشركات وتمنعها في كثير من الأحيان عن إعطاء بيانات إلى أطراف خارجية يحد من عمل الباحث، كذلك أنّ اختلاف طبيعة نشاطات الشركات من توليد ونقل وتوزيع للكهرباء، والتغير في نمط مناطق امتيازها، ينتج عنه تغيرات في السياسات والاستراتيجيات والخطط المستهدفة، مما يؤدي إلى اختلاف في طبيعة عمل لجان التدقيق ودوائر التدقيق الداخلي في بعض النواحي العملية.

1-8 التعريفات الإجرائية للدراسة:

لابد هنا من الإشارة إلى بعض المصطلحات الإجرائية التي ستُستخدم بشكل واسع في الدراسة؛ وذلك لارتباطها بموضوع الدراسة، ومنها:

لجنة التدقيق: وهي اللجنة التي تُشكّل من خلال مجلس إدارة الشركة، وتتألف من الأعضاء غير التنفيذيين في المجلس، ولها دور رقابي وإشرافي على عمليات التدقيق، ومراجعة السياسات المحاسبية المتبعة، وعمليات إعداد التقارير المالية، وإدارة المخاطر في الشركة.

دائرة التدقيق: وهي الدائرة المعنية بأعمال التدقيق الداخلي في الشركة من خلال كادر وظيفي من ضمن الهيكل التنظيمي، وتتبع إلى مجلس إدارة الشركة، ويتلخص عملها في المحافظة على أصول الشركة، والتأكد من سلامة الإجراءات المالية والإدارية التي تكفل ذلك، وكذلك إعداد التقارير الخاصة بنتائج فحص العينات التي يتم تدقيقها، ورفعها إلى الإدارة العليا في الشركة.

معايير التدقيق الداخلي: وهي مجموعه من المعايير المتعارف عليها التي تحدد المسؤوليات الفنية، والمهنية لعمليات التدقيق الداخلي، وهي الأساس الذي يعتمد عليه المدقق الداخلي في عمله.

إدارة المخاطر: وهي الإمكانات التي تمتلكها الشركات لتحديد وقياس ومعالجة أي تهديد يؤثر فيها، سواء من بيئتها الداخلية أو الخارجية.

نظام الرقابة الداخلية:هو النظام الذي تقوم الشركة بإنشائه؛ ليعمل بشكل وقائي على حماية أصولها؛ وللتقليل من سوء استخدامها: كالسرقة والغش، ويعمل على التأكد من سلامة الإجراءات، مثل إعداد التشريعات، والتعليمات التنظيمية، وأنظمة الحاسوب، وأنظمة مراقبة المستودعات، وغيرها من الأنظمة التي تحافظ على موارد الشركة.

المدقق الداخلي: هو موظف يعمل في دائرة التدقيق الداخلي، ويقوم بالتدقيق على العمليات التي تحدث في الشركة، لتحديد مدى مطابقتها للأنظمة والتعليمات والسياسات المعمول بها، والتأكد من وجود الوسائل الكافية والتي تكفل حماية اصولها، من خلال فحص عينات عشوائية من هذه العمليات، وكذلك يقوم المدقق الداخلي ببتقديم تقارير دورية للإدارة تبين اية ملاحظات أو تجاوزات تظهر في هذه العينات، مع بيان اسباب حدوثها، والمتسببين فيها.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

2-1 المقدمة

2-2 المبحث الثاني: التدقيق الداخلي

2-2-1 التطور التاريخي للتدقيق الداخلي

2-2-2 تعريف التدقيق

2-2-3 أهمية التدقيق الداخلي

2-2-4 أهداف التدقيق الداخلي

5.2.2 تقارير التدقيق الداخلي المعدة على أسس علمية ومعايير متعارف عليها

2-3 المبحث الثالث: لجان التدقيق

2-3-1 نشأة لجان التدقيق وأهميتها

2-3-2 خصائص لجان التدقيق

2-3-3 مهام لجان التدقيق

2-4 المبحث الرابع: إدارة المخاطر

2-4-1 ماهية المخاطر

2-4-2 مفهوم إدارة المخاطر

2-4-3 أنواع المخاطر

2-4-4 مهام إدارة المخاطر

2-5-5 آليات تفعيل دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

2-5 الدراسات السابقة

2-5-1 أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة و الدراسات السابقة

2-5-2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

2-6 المبحث الأول: قطاع الكهرباء في الأردن

2-6-1 أهمية قطاع الكهرباء في الأردن

2-6-2 نبذة تاريخية

2-6-3 مراحل تطور قطاع الطاقة في الأردن

2-6-4 نبذة عن شركات الكهرباء المساهمة في الأردن

2-6-5 المخاطر التي تواجه شركات الكهرباء الأردنية المساهمة

2-6-6 دور التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية على إدارة المخاطر

الفصل الثانــي

الإطــار النظري للـدراســة

2-1 مقدمــة

يحتوي هذا الفصل على الإطار النظري للدراسة، ويتضمن أيضا نبذة عن مفاهيم الدراسة مما تم التوصل إليه في الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وأوجه التشابه والاختلاف بينها وبين موضوع الدراسة، وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

إنّ ضمان حسن إدارة واستغلال الموارد وتقليل المخاطرة ينبع من حاجة أصحاب المصالح لذلك، ومن تطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي التي أكدت على ذلك، مثل المعيار رقم (2110) المتعلق بإدارة الخطر والذي ينص على أنه "على نشاط التدقيق الداخلي مساعدة المنشأة على تعريف وتقييم مواقع الخطر الهامة، والمساهمة في تحسين أنظمة إدارة الخطر"، وكذلك المعيار رقم (2060) المتعلق بقبول الخطر و ينص على "أنه يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يقدم تقارير منتظمة للمجلس والإدارة التنفيذية تشتمل على مواقع المخاطر الهامة"، **(إصدارات المعايير الدولية، 2008)**.

ويرى الباحث إنه على لجان التدقيق التأكد من قيام دوائر التدقيق الداخلي بمساعدة الإدارات التنفيذية على تحديد، وتحليل المخاطر التي تؤثر سلباً على أهداف الشركة، وأن يؤخذ لبعضها اعتباراً خاصاً مثل: المخاطر التي تنجم عن الظروف المتغيرة كالدخول في أنواع جديدة من الأعمال، مثل تأثير الطاقة المتجددة على عمليات هذه الشركات، سواء الطاقة الشمسية، أو الطاقة المولدة من الرياح أو من الصخر الزيتي، والتي أخذت رواجا كبيرا واتساعا في حجم استثماراتها، ويلزم مواجهة مثل هذه المخاطر بشكل استراتيجي من خلال تفعيل دور لجان التدقيق، وهنالك

مخاطر أخرى يلزم مواجهتها من خلال دوائر التدقيق الداخلي، كالمخاطر السوقية أو التشغيلية، ووفقاً للصلاحيات والمهام التي منحتها المعايير الدولية للجان التدقيق، فإنه يترتب عليها دور رئيسي في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي في الشركات، من خلال توفير الاستقلالية، والوسائل اللازمة لعملها المطلوب بكفاءة، أضافة إلى دورها في الإشراف والرقابة على جميع الأعمال المتعلقة بالمحاسبة، والرقابة والتدقيق في الشركات.

وقد أكدت التشريعات الأردنية ضرورة أن تتألف لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، وأن يكون على الأقل اثنان منهم حاصلين على مؤهلات علمية أو خبرات عملية في مجال التدقيق، أو خبرات مالية تتناسب مع طبيعة أنشطة الشركات، وأن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن اثنين، ويقصد بالعضو المستقل حسب تعريف دليل حوكمة الشركات لعام 2007 بأنه "العضو الذي لا تربطه أية علاقة مع الشركة أومع أحد موظفي الإدارة التنفيذية العليا، أو مع شركة حليفة، أومع مدقق الشركة الخارجي، أو أي شيء يؤثر في قراراته أو استغلاله لمنصبه في الشركة" **(دليل حوكمة الشركات لعام، 2007).**

يعد التدقيق الداخلي من أهم الأدوات التي تستخدمها مجالس إدارات الشركات لمساعدتها في التأكد من التزام الإدارات التنفيذية لهذه الشركات في تطبيق السياسات، والأنظمة التي تم وضعها؛ لتحقيق أهداف هذه الشركات، وكذلك لرفع فعالية أداء جميع أنشطة الشركة، ولقياس قدرة الأدارة في الحفاظ على الموارد المتاحة، ولزيادة ثقة أصحاب المصالح فيها، من خلال الفحص والتقييم واكتشاف الأخطاء والتلاعب والغش، وتقديم التقارير الدورية الدقيقة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات، ولمساعدة أدارة الشركات في وضع الخطط المستقبلية، حيث يوصف التدقيق الداخلي بأنة عين الإدارة وأذنها **(دهمش، 2008).**

ولما يتمتع به قطاع الطاقة في المملكة من الأهمية والحيوية التي تنعكس على جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولما لشركات الكهرباء الأردنية من وزن نسبي كبير في الاقتصاد الوطني الأردني كما سيرد لاحقاً؛ فقد وجد الباحث أنّ هنالك ضرورة لإعداد دراسة لمعرفة مدى مساهمة لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في هذه الشركات .

2.2 المبحث الثاني: التدقيق الداخلي:

يلعب التدقيق الداخلي دورا حيويا في إكتشاف الأخطاء والغش، وفي التحقق من صحة السجلات والبيانات، ومدى توفر الوسائل اللازمه للحفاظ على الموارد المتاحة للمنشآت الإقتصادية، مما جعل منه أمراً حتمياً تقتضيه الإدارة الحديثة للمحافظة على بقاء ونمو واستمرار المنشآت، ولمساعدة مجالس إداراتها على التأكد من سلامة الإجراءات والعمليات التي تحدث فيها، من خلال تزويدها بتقارير دورية دقيقة لمختلف النشاطات؛ لإتخاذ القرار المناسب، ولتصحيح الإنحرافات، ووضع السياسات والخطط المستقبلية الضرورية، **(الوردات، 2006)**.

ويرى الباحث أن التدقيق الداخلي هو وظيفة تقييم مستقلة داخل المنشأة؛ تعمل على دراسة وتقييم أنشطتها، بشكل مستقل وموضوعي، ومراجعة وتقييم الإجراءات والأنشطة القائمة، وتقديم التقارير الدورية التي تحدد مدى سلامة تنفيذ هذه الإجراءات، وكلما كانت هذه التقارير دقيقة وجيده فإن ذلك يؤكد على أهمية الدور الكبير الذي يلعبه التدقيق الداخلي في مساعدة الإدارة العليا على قيامها بواجباتها بشكل فعال.

1.2.2 التطور التاريخي للتدقيق الداخلي:

من خلال البحث تبين أن التدقيق الداخلي قد مر في مراحل متعددة أثناء تطوره، حيث ترجع بدايته المهنية عند إنشاء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1941

(Institute Of Internal Auditors)، حيث عمل المعهد على دعم وتطوير التدقيق الداخلي، حيث دفع لبذل مختلف الجهود لتحسين الوضع المهني لوظيفة التدقيق الداخلي، من خلال إصدار أول دليل يتضمن قائمة بمسؤوليات التدقيق الداخلي عام 1947، وبعدها تم إصدار قائمة معدلة من معهد المدققين الداخليين (IIA) في عام 1957، وبقي التطور مستمراً إلى أن تم وضع معايير أولية للأداء المهني في التدقيق الداخلي في عام 1974، والتي اعتمدت بشكل نهائي في المؤتمر الدولي السابع والثلاثين في سان فرانسيسكو عام 1978، والتي عرفت التدقيق الداخلي في حينها بأنه "وظيفة تقويم مستقلة يتم إنشاؤها داخل الوحدات الاقتصادية لفحص وتقويم أنشطتها المختلفة، وأن هدف التدقيق الداخلي هو مساعدة أعضاء الوحدات الاقتصادية في تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية، من خلال تزويدها بالبيانات وتقديم الاستشارات والتوصيات المناسبة بخصوص الأنشطة التي يتم التدقيق عليهاً، ويلاحظ أنّ الهدف الأساسي للتدقيق أصبح غير مقتصر على الغش والأخطاء التي قد تظهر عند التدقيق على عمليات الوحدات الاقتصادية، بل تعداه إلى التأكد من صحة عدالة المركز المالي ونتائج الأعمال التي قد يظهر فيها التلاعب والأخطاء والغش عند التدقيق عليها **(جمعة، 2005)**.

لقد تطلب التطور في تكنولوجيا المعلومات والأنظمة المالية المحوسبة، المزيد من التطوير في مهنة التدقيق، ففي عام 2001 حيث تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة التدقيق الداخلي، وتم تعريف التدقيق الداخلي بأنه "نشاط توكيدي مستقل وموضوعي ونشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها، وهو يساعد الوحدات الاقتصادية في تحقيق أهدافها بإيجاد نهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر، والرقابة والتوجيه" **(الواردات، 2006)**.

واستمر التطور في التدقيق الداخلي إلى أن وصل إلى ما هو عليه الآن من تشريعات وخطط عمل ومعايير وأساليب تنظم أداءه وبيئة عمله باستخدام البرامج الحاسوبية التي تضمن دقة وسرعة الحصول على النتائج التي يسعى إليها.

2.2.2 تعريف التدقيق الداخلي:

أن تعريف التدقيق الداخلي قد تغير حسب مراحل التطور التي مر فيها، حتى عرفه معهد المدققين الداخليين الأمريكي في عام2007 بأنه" نشاط استشاري مستقل وتوكيدي وموضوعي، يهدف إلى زيادة العوائد وتحسين عمليات المنظمة، ويساعدها في تحقيق أهدافها بطريقة منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر (**Institute Of Internal Auditors, 2007**). حيث يكون التدقيق توكيدي من خلال عمليات الفحص لأدلة الإثبات بغرض التوصل إلى تقييم مستقل لإدارة المخاطر، ولتمكين الإدارة من تفهم المخاطر المرتبطة في الوحدات الاقتصادية . ويكون استشاريا من خلال تزويد الإدارة بالدراسات، والاستشارات، والاقتراحات، اللازمة لمواجهة المخاطر لإضافة قيمه للوحدات الاقتصادية ، ولتحسين فعالية الحاكمية.

ويكون التدقيق الداخلي مستقلا من خلال ارتباطه في أعلى مستوى إداري فيها، وذلك لتوفير بيئة العمل المناسبة التي لاتهدد موضوعيته، ويكون موضوعي لاينحاز خلال قيامه بأداء عمله، ولايخضع رأيه لتأثير من الآخرين.

وفي عام 2008 عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين التدقيق الداخلي بأنه" نشاط تقييم أنشئ ضمن الوحدات الاقتصادية كخدمة لها، وذلك لفحص وتقييم ومتابعة مدى ملائمة وفاعلية الرقابة الداخلية"، وقد أشارت الفقرة رقم (8) من معيار التدقيق الدولي رقم (400) إلى أن الرقابة الداخلية تعني "السياسات والإجراءات الداخلية التي تتبناها إدارة الوحدات الاقتصادية لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها، ولضمان الالتزام بالسياسيات، وحماية الأصول ومنع واكتشاف

الغش والأخطاء، ودقة واكتمال السجلات المحاسبية، وتهيئة معلومات مالية موثوق فيها في الوقت المناسب"(**إصدارات المعايير الدولية، 2008).**

كذلك جاء دور المدقق الداخلي كما في وثيقة كوسو (COSO) التي وضعت من قبل لجنة شكلت بمشاركة عددٍ من الهيئات المهنية منها: معهد المحاسبين الإداريين، معهد المدقق الداخلي، وجمعية الماليين التنفيذيين الدولية، وجمعية المحاسبين الأمريكية، لتقييم فعالية دور نظام التدقيق الداخلي وكفايته، ومن ذلك كان على التدقيق الداخلي أن‘يقدِم تقاريره إلى لجنة التدقيق الداخلي المنبثقة عن مجلس الإدارة وإلى كافة المستويات الإدارية العليا، حتى تساهم هذه التقارير في استمرار عمل الوحدة الاقتصادية، وللتأكيد على فعالية التدقيق الداخلي في إظهار أي ثغرات في الالتزام وتطبيق خطط وسياسات مجالس الإدارات عند أي مستوى من المستويات الإدارية **(جربوع، 2007).**

وبناءً على ماورد فإن الباحث يرى أن وظيفة التدقيق الداخلي لم تعد تنحصر فقط في حماية الأصول، وتدقيق العمليات المالية بعد الصرف، بل تطور مفهوم هذه الوظيفة لتشمل التدقيق المالي والإداري، وقيامها بالدور الإستشاري للتأكد من عدالة القوائم المالية وصحتها، وضمن المعايير المقبولة ووفق السياسات المحاسبية المناسبة والمعمول بها.

3.2.2 أهمية التدقيق الداخلي:

في عام 2009 شهد الاقتصاد العالمي أسوأ أزمة مالية خلال المائة عام الأخيرة، وقد انطلقت شرارة الأزمة من قطاع العقارات الأمريكي، وامتدت إلى قطاع التأمين وقطاع المصارف، ومالبثت أن أخذت في الاقتصاد الأمريكي وهو الذي يشكل من 20% إلى 25% من الاقتصاد العالمي الإجمالي، ثم انتشرت الأزمة إلى العالم بأكمله بفعل الترابط القائم بين مختلف الاقتصادات الدولية، وقد أدت الأزمة إلى انتكاسة شاملة عبر العالم، فأصبح النمو الاقتصادي سالبًا في معظم

الاقتصادات المتقدمة، وثابتًا أو متباطئًا في الاقتصادات النامية **(التقرير السنوي لهيئة تنظيم قطاع الكهرباء، 2009)**، لقد كان لهذه الأزمة الأثر في إفلاس الكثير من البنوك والشركات العملاقة، فمنذ بداية عام 2010 أفلس أكثر من 145 بنكًا في الولايات المتحدة الأمريكية، ليتجاوز إجمالي عدد البنوك المفلسة في أمريكا منذ بداية الأزمة إلى 300 بنك، كما عانت شركات سيارات عالمية مختلفة وشهيرة من تداعيات مالية كبيرة، وبسبب الأزمة التي اضطرتها إلى إعلان إفلاسها ومنها شركات جنرال موتورز، وكرايسلر، وبونتياك، وفورد، مما اضطر الخزينة الأمريكية إلى دعم بعضها، بتقديم مليارات الدولارات كقروض ميسرة لها، فعلى سبيل المثال سجلت شركة جنرال موتورز خسائر قدرها 31 مليار دولار عام2008 ، وسرحت 21 ألف موظف خلال الربع الأول من عام 2009، كما بلغ عدد الشركات المفلسة في فرنسا خلال 12 شهرا من إعلان الأزمة المالية العالمية 53640 شركة، وأعلنت حوالي 1010 شركات يابانية إفلاسها قبل نهاية عام 2008، أدت الأحداث الواردة سابقاً إلى ازدياد الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية، والحاكمية المؤسسية، بما تتضمنه من مبادئ وأساليب، وضوابط تضمن حسن سير العمل، كذلك وجود نظام رقابة داخلية يشرف على الأعمال داخل الوحدات الاقتصادية، وبما يحقق مصالح الملاك، ومن أهم هذه الضوابط وجود التدقيق الداخلي للقيام بدور هام في المحافظة على أصول الشركات، وتعظيم ثروات الملاك من خلال دوره في تنشيط أنظمة العمل، والحد من المشاكل المصاحبة لمهنة المحاسبة والتركيز على تقييم المخاطر(**سويدان، وأبو زريق، 2009).**

وبناءً على ما ورد سابقاً فإنّ الباحث يرى إن أهمية التدقيق الداخلي ترجع إلى ظهور مشكلة الوكالة في الشركات، التي تعني انفصال الملكية عن الإدارة نتيجة لزيادة حجم الشركات، وعدم قدرة الملاك على الإحاطة بكافة العمليات المحاسبية التي تتم فيها، مما يستدعي تفويض الإدارات لاتخاذ القرارات نيابة عنهم، إضافة إلى ظهور الشركات ذات الجنسيات المتعددة أو الشركات

متعددة الفروع في الدول الأخرى، والتي تتطلب تفويض بعض سلطات الإدارة العليا المركزية إلى مديري الفروع للقيام بمهامهم في ضوء السياسات العامة والتعليمات التنظيمية، وفي ظل تضارب المصالح بين الملاك الراغبين في الحصول على عوائد مرتفعة على الاستثمار، وبين الإدارات التي تسعى لتعظيم نتائج الشركات للحصول على المكافآت، أصبح من الضروري وجود مجالس الإدارة كي تدفع باتجاه حماية حقوق جميع أصحاب المصالح، وهذا يحتاج إلى أدوات لمساعدتها في ذلك، وأهمها لجان التدقيق التي تضع الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف مجالس الإدارة، وتتأكد من الالتزام بهذه الإجراءات من خلال دائرة التدقيق الداخلي الذي يتحقق من سلامة العمل ويزودها بتقارير دورية دقيقة لمختلف النشاطات لاتخاذ القرار المناسب، لتصويب الانحرافات ووضع الخطط المستقبلية لهذه الشركات.

كذلك يرى الباحث أنّ أهمية التدقيق الداخلي ترجع إلى مدى حاجة مستخدمي البيانات المالية والمحاسبية والمستفيدين من نتائج هذه البيانات، فكلما زاد حجم الوحدات الاقتصادية زاد معه المستفيدون من مستخدمي البيانات المالية، وهذا يضع على عاتق التدقيق الداخلي صعوبات أكثر، ويزيد من أهميته ليمكن هؤلاء المستخدمين من الحصول على البيانات بمصداقية وموثوقية من خلال مراقبة جودة ونوعية البيانات والتقارير المالية وأنظمة عمل الشركات، لتمكنهم من اتخاذ القرارات اللازمة، لتقييم مستوى الخطر، ولتقديم التوصيات والاستشارات لمواجهته أو منع حدوثه، لحماية أصول الشركات والتحقق من الاستخدام الأمثل والفعال للموارد المتاحة.

4.2.2 أهداف التدقيق الداخلي:

لا بد من توافر مجموعة من الركائز والأدوات للتدقيق الداخلي حتى يتمكن من تحقيق الأهداف التي يسعى إليها، حيث لا بد أن يرتكز التدقيق الداخلي على وجود خطة تنظيمية إدارية تحقق

أهداف الشركة، وتحدد مواطن الضعف والقوة والصلاحيات الممنوحة للمستويات الإدارية لضمان محاسبة المسؤولية، والرقابة المستمرة على كل مستوى إداري.

وكذلك يتطلب التدقيق الداخلي وجود نظام محاسبي سليم، يقوم على مفاهيم ومبادئ واضحة وثابتة وشاملة لجميع مراحل الدورة المستندية لعمليات الوحدات الاقتصادية، وبشكل محدد ومنظم ومحفز لتنمية الوعي الرقابي للعاملين (**المطارنة، 2006**).

وكما ورد سابقاً فإنّ التدقيق الداخلي يتطلب وجود أدوات للرقابة مثل أنظمة الرقابة الإدارية، والأنظمة المحوسبة وأنظمة الضبط الداخلي التي يعرفها المحاسبون القانونيون بأنها مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتبناها الإدارة، بغرض ضبط عملياتها ومراقبتها بطريقة تلقائية ومستمرة لضمان حسن سير العمل، ولضمان عدم حدوث الأخطاء أو الغش أو التلاعب أو الاختلاس في أصول الوحدات الاقتصادية أو سجلاتها المحاسبية، إن توافر هذه الركائز والأدوات تمكن التدقيق الداخلي من تحقيق أهدافه، وكذلك تساعد لجان التدقيق على القيام بعملها من خلال تزويدها بالتقارير حول الانحرافات والمخالفات المرتكبة في الوحدات الاقتصادية، وهذا ما يعزز فعالية لجان التدقيق وحوكمة الشركات (**دحدوح، 2007**).

من خلال ما سبق يرى الباحث أنه يمكن تحديد أهداف التدقيق الداخلي بما يلي:

1. فحص وتقييم النشاطات المالية والإدارية من خلال الفهم الكافي لعمليات الشركة، بحيث يكون دور موظفي التدقيق الداخلي اكتشاف الأخطاء داخل الشركة، وأن هذه العمليات تمت وفقاً لأهداف الوحدات الاقتصادية وخطة عملها، وكذلك لتقليل مخاطر وجود بيانات مضلله، من خلال التحقق من مصداقية وسلامة الأجراءات والبيانات والتقارير المالية .

2. تزويد لجنة التدقيق بالمعلومات اللازمة للمساعدة في تحقيق الضبط والحماية لأصول الشركة وعملياتها، ولتمكين الإدارات من التعرف على مواطن الضعف أو أية مخاطر تواجهها لاتخاذ القرارات المناسبة حيالها.

3. التأكد من الاستخدام الأمثل والفعال لموارد الوحدات الاقتصادية.

4. التأكد من وجود الوسائل التي تكفل حماية أصول وممتلكات الوحدات الاقتصادية وفاعليتها.

5. تقييم الأنظمة والتعليمات والإجراءات التي تنظم عمل الوحدات الاقتصادية ، والتأكد من قدرتها على تحقيق المنفعة الاقتصادية للمنشأة، وتحديد الاختلالات فيها، والتأكد من القدرة على فهمها بشكل سليم من قبل العاملين، وتوافقها مع القوانين والأنظمة والتشريعات والمعايير العامة التي تنظم عمل المهنة، مما يخلق المتانة والكفاءة التشريعية داخل المنظمة التي تحتوي على المبادئ الأساسية لما يجب أن تكون عليه المنظمة ويعزز أدائها.

6. مساعدة الوحدات الاقتصادية على تحديد وتقييم المخاطر ووسائل الوقاية اللازمة لإجتناب أو التخلص من الخطر وفق الإمكانات المتاحة للشركة.

5.2.2 تقارير التدقيق الداخلي المعدة على أسس علمية ومعايير متعارف عليها

يلعب التقرير الجيد الذي يتم إعداده على أسس علمية ومعايير ومبادئ متعارف عليها دوراً مهماً في إيصال المعلومات إلى الجهات المستفيدة، حيث يساهم في عملية الاتصال بين الأطراف ذات العلاقة، ويجب أن يراعى عند كتابة التقارير أن يكون بلغة سهلة وصحيحة ومباشرة، وبمنهج علمي وواقعي ودقيق، وذلك لإبلاغ الإدارة العليا عن الملاحظات بشكل مختصر وموجز، وعن النتائج الحقيقية والتصور السليم والتوصيات الناتجة عن أعمال التدقيق ، وكذلك يعكس الجهد المبذول من إدارة التدقيق الداخلي، ويبين دورها في التأثير في عملية اتخاذ القرارات **(الوردات، 2006).**

وقد تكون تقارير التدقيق الداخلي تحليلية من خلال إعداد دراسة مستوفية عن الحالة أو الموضوع، بحيث تحلل البيانات والأرقام وتقدم الاستنتاجات والتوجيهات اللازمة، مثل التقارير المتعلقة بالتكلفة أو التسويق أو الموازنات وتهدف إلى اتخاذ قرار معين، وقد تكون إخبارية تعرض معلومات لا تتطلب في نهاية التقرير اتخاذ قرار أو إجراء معين، مثل متابعة تقدم سير العمل، أو تكون تفسيرية لشرح بيانات أو أرقام دون تقديم توصيات، ويمكن أن تكون سرية بهدف الاطلاع عليها قبل إصدار قوانين أو تعليمات جديدة في مجال العمل، أو علنية مثل التقارير الدورية ، ويمكن أن تكون هذه التقارير تفصيلية أو مختصرة وبحسب الحاجة إلى الإفصاح فيها.

حددت المعايير الدولية المتعلقة بممارسة عملية التدقيق الداخلي وفيما يخص التوجيه والإرشاد، مسؤولية المدقق الداخلي من أجل التقرير عن نتائج أعمال التدقيق مجموعة من الأدلة الإرشادية وكالآتي:

1. يجب على المدققين الداخليين تقديم تقرير عن نتائج عملهم، من أجل إيصال النتائج المتعلقة بعملية التدقيق، وذلك من خلال إصدار تقارير مكتوبة بعد انتهاء عملية الفحص والتدقيق، وبما يناسب المستويات الإدارية وبشكل مستقل وموضوعي، وهو يعكس أهمية التدقيق الداخلي بالنسبة للإدارة العليا.

2. يجب على المدقق الداخلي مناقشة الاستنتاجات والتوصيات مع المستويات الإدارية المناسبة قبل إصدار التقرير الكتابي من خلال عقد اجتماع أو مقابلة معهم، لمراجعة مسودة التقرير ولتوضيح سوء الفهم أو التفسير للواقعة، بحيث يقدم فرصة للأطراف الأخرى لتوضيح رأيهم بالنسبة لنتائج عمليات الفحص والتوصيات.

3. يجب أن تكون التقارير موضوعية وواضحة ومختصرة وبناءة، وتصدر في الوقت المناسب بدون تأخير لاتخاذ القرارات العاجلة إن لزم الأمر، وأن تكون مفهومة ومنطقية.

4. يجب أن تعرض التقارير الهدف من التدقيق ونطاقه ونتائجه، كما يجب أن تحتوي التقارير تعبيراً عن رأي المدقق كلما كان ذلك ممكناً، ويختلف ذلك حسب نشاط الوحدات الاقتصادية وحجمها، ويلزم أن يذكر في التقرير نتائج وتوصيات التقارير السابقة.

5. يجب أن تكتب المعلومات الإضافية بوضوح لتجذب القارئ، وذلك من خلال التعليق على النتائج أو التوصيات التي تمت مناقشتها مع الإدارات المعنية خلال التقارير السابقة، وربط التقرير الحالي مع التقارير السابقة، مع التركيز على الأمور الهامة.

6. يجب أن تصف المعلومات الهدف من التدقيق بكفاءة وفاعلية وبشكل موضوعي وجودة تلاءم أهمية التقرير، من خلال تحديد عبارات مناسبة ومدعمة بالدلائل والقرائن المتوفرة في مجال أنشطة التدقيق، وأن يشير المدقق إلى الجوانب الإيجابية كما يشير إلى السلبيات التي تواجهه التي من خلالها يتم معرفة مدى الالتزام بالمعايير والإجراءات اللازمة للعمل، أو التعليمات والسياسات الإدارية، وفيما إذا كان هنالك ممارسات غير اقتصادية ناتجة عن قلة الخبرة أو فقدان النزاهة، بحيث يتم تحديد المشكلة والإجراءات التي أدت إليها، وتحديد الأشخاص أصحاب العلاقة وتوثيق ذلك وبيان حجم تأثيره في الوحدات الاقتصادية بشكل دقيق سواء أكان ملموساً أو غير ملموس، مثل الإساءة إلى سمعة الوحدات الاقتصادية **(الوردات، 2006)**.

ويرى الباحث أن الزيادة غير اللازمة في محتوى التقرير تكون خسارة في الوقت والجهد، ويجب أن تكون التقارير مفهرسة بطريقة مرجعية يسهل ربطها مع بعض لتشمل جميع الأعمال الواجب التدقيق عليها ومقارنتها مع التقارير السابقة، ويفضل أن يتم وضع عناوين رئيسية وفرعية واضحة ودقيقة، وعدم الإطالة في فقرات التقرير، وأن تكون التقارير سليمة من جميع النواحي الشكلية واللغوية.

3.2 المبحث الثالث: لجان التدقيق

تعدّ لجان التدقيق إحدى متطلبات وفوائد حوكمة الشركات في الوقت الحاضر، وهي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأطراف الداخلية والخارجية للمنظمة كما ورد سابقاً، مع الأخذ بعين الاعتبار المسؤولية تجاه أصحاب المصالح، إضافة إلى المسؤولية الاجتماعية تجاه كافة الأطراف مع المنظمة، وكذلك تقوم أيضا بعملية الإشراف والرقابة التي تهدف إلى التأكد من أن الإدارة في الشركة تعمل وفق مصالح الملاك فيها **(Salowon, 2007)**.

سنتناول هنا توضيحاعن نشأة لجان التدقيق وأهميتها، وخصائصها ومهامها في الشركات.

1.3.2 نشأة لجان التدقيق وأهميتها:

نشأت لجان التدقيق بعد ظهور قضايا الغش والاحتيال والتلاعب التي أدت إلى انهيار الكثير من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية في سبعينيات القرن الماضي، فقد صدر عن الكونغرس الأمريكي قانون يقضي بوجوب تشكيل لجان تدقيق في كل شركة؛ للحد من التلاعب في إدارة أرباح هذه الشركات، الذي يتم من خلاله تعظيم هذه الأرباح وعدم إظهار المركز المالي للشركة بعدالة، مما يتسبب في الأزمات والانهيارات المالية في كثير من شركات العالم **(دهمش، 2008)**.

لذا يرى الباحث أن من أهم الركائز لممارسة الرقابة، هو أن تضع لجنة التدقيق آلية عمل تتأكد من خلالها من أن كافة الموظفين يفهمون دورهم في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها، وبما يتسم بالاستقامة والشفافية.

كذلك يرى الباحث أنه يجب أن تكون هذه اللجان على قدر كبير من الاستقلالية والتدريب والخبرة في مجالات الإدارة المالية والمجالات المحاسبية والقانونية، وأكد على هذا ما نصت عليه أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق المالية الأردنية على أنة "على لجنة التدقيق أن تتولى مهمة الإشراف

والرقابة المالية على الأعمال المحاسبيه، والتدقيق على كل مايتعلق بأمور الشركة الداخلية والخارجية المحددة ضمن صلاحيات عملها، ويجب عليها التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح من خلال تعاملات الشركة مع الأطراف المختلفة". (**تقرير هيئة الأوراق المالية، 2007**).

لقد أوضحت الدراسات بضرورة توفر بعض الافتراضات في لجان التدقيق لتمكينها من الاستقلالية في عملها، ومنها دراسة **(Spira, 2003)** التي أكدت على أن استقلالية لجنة التدقيق تتحقق، إذا كان أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين (الخارجيين)، وأنها وجدت لتعطي حكمها بخصوص جودة التقارير المالية، وتدعم استقلالية المدققين الخارجيين والداخليين، وتدعم نظم الرقابة في الشركات .

لقد أثبتت العديد من الدراسات، وأهمها دراسة جين وآخرين **(Chen,etal, 2005)** أن الشركات الأمريكية التي لديها لجان تدقيق حققت عوائد وأرباحا أكبر من الشركات التي ليس لديها لجان تدقيق، وأكدت دراسة أخرى أجراها جان و لي **(Chan&li, 2008)** على العلاقة بين استقلالية لجان التدقيق وقيمة الوحدات الاقتصادية، حيث تمت الدراسة على (200) شركة، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة ما بين الأعضاء الخبراء المستقلين وقيمة الوحدات الاقتصادية، وأن هنالك علاقة سلبية ما بين استقلالية عضو لجنة التدقيق وتعدد اشتراكه في عضوية لجان أخرى، وأن هنالك علاقة إيجابية بين خبرة عضو لجنة التدقيق في الشؤون المالية وقيمة الوحدات الاقتصادية .

وتشير الدراسات ومنها دراسة (المومني، 2010)، إلى أن مجالس إدارات الشركات المساهمة الأردنية تلتزم بدرجة متوسطة لضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها، ولا تزال تفتقر لجان التدقيق إلى الاستقلالية والفعالية الكاملة، وأنه لا يتم إعلام الهيئة العامة عن كيفية إنشاء لجان

التدقيق، ولا يوجد دليل عمل للجان التدقيق يحقق كفاءتها وفاعليتها، وذلك لعدم وجود تقارير ملزمة للشركات الأردنية تظهر فيها فاعلية لجان التدقيق ضمن تقاريرها السنوية .

تعدّ لجان التدقيق حارساً لدائرة التدقيق من تدخل الإدارة في شؤونها، وبما يؤدي إلى زيادة استقلاليتها، من خلال جعل الاتصال بين دائرة التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق واسعا لتزويدها بالتقارير عن الأخطاء التي تكتشف في أثناء عملية التدقيق مباشرة"، وتقوم لجان التدقيق بتحسين فاعلية دائرة التدقيق الداخلي وجودة عملها كجزء من نظام الرقابة الداخلية، من خلال فحص خططها واستراتيجياتها وفقاً لمعايير الأداء المهني، والمساهمة في تعيين مدير دائرة التدقيق الداخلي وتحديد مؤهلات العاملين فيها والإشراف على تدريبهم وفحص كفاءتهم، وبما يدعم استقلالية التدقيق الداخلي، وتطوير كفاءة نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها **(دحدوح، 2007).**

يوجد في الأردن العديد من الجهات التي تهتم بوجود لجان التدقيق في الشركات الأردنية، وكان بداية ذلك بتاريخ 1996/1/2 عندما ألزم البنك المركزي الأردني البنوك بذلك بموجب مذكرته رقم 68/7020 التي تنص على أنه "يجب على مجالس إدارة الشركات تشكيل لجان تدقيق من بين أعضائها، وقد صدر في عام 2000 قانون البنوك رقم 28 الذي ألزم البنوك بتشكيل لجان تدقيق من الأعضاء غير التنفيذيين **(قانون البنوك، 2000).**

لقد استمر الاهتمام في هذا الأمر حتى أصدرت هيئة الأوراق المالية الأردنية في عام 2004 تعليمات عن إفصاح الشركات المصدرة، والمعايير المحاسبية، ومعايير التدقيق، التي ألزمت مجالس الإدارة في الشركات المصدرة بتشكيل لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من أعضائها غير التنفيذيين، وحددت لهم المهام والصلاحيات والمسؤوليات لتعزيز الإفصاح والشفافية في القوائم المالية، ولدعم استقلالية المدقق الداخلي والخارجي مما ينعكس على سلامة ودقة البيانات المالية المعلنة في الشركات **(هيئة الأوراق المالية، 2004).**

وألزمت هيئة الأوراق المالية الأردنية الشركات بضرورة تشكيل لجان تدقيق من أعضاء مجالس الإدارة لزيادة فعالية النظم الرقابية **(هيئة الأوراق المالية، 2007).**

وقد تم إصدار دليل حوكمة الشركات من قبل المجمع العربي للمحاسبين القانونيين نتيجة زيادة الاهتمام بتشكيل لجان التدقيق في الشركات الأردنية، حيث أكد على أن "يكون من ضمن الهيكل التنظيمي لكل شركة لجنة تدقيق تقدم الدعم لإدارة الشركة التي أصبحت نشاطاتها أكثر تعقيدا أو للمؤسسات المالية التي تتنوع الأطراف المعنية فيها"**(المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2007)**، كما أشارت وثيقة **COSO** إلى دور مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المنبثقة عنه، وإلى ضرورة وجود مجلس إدارة قوي وفعَّال خاصة عندما تدار الشركة من مدراء تنفيذيين أو فريق إداري مقيَّد بتعليمات وإجراءات محدَّدة، لذلك على مجلس الإدارة أن يمارس رقابة فعَّالة على المناطق الرئيسية في الشركة، كالعمليات والالتزام بالقوانين والأنظمة والتقارير المالية، وتعدّ لجنة التدقيق في هذا الوضع الخط الأول لمجلس الإدارة لممارسة هذه الرقابة.

2.3.2 خصائص لجان التدقيق :

حتى تؤدي لجان التدقيق أعمالها بكفاءة وفاعلية لتسهم إيجاباً في تفعيل آلية حوكمة الشركات، يجب أن يخضع عمل هذه اللجان إلى مجموعة من الضوابط والمعايير التي تمكنها من ذلك، ويمكن بلورة هذه الضوابط لما يجب أن تكون عليه لجان التدقيق وعلى النحو الآتي:

1. ضرورة توفر الخبرة والمهارة المتكاملة بين أعضاء لجنة التدقيق: يجب على مجالس الإدارة في الشركات أن تحدد مجموعة من المؤهلات والكفاءات الواجب توافرها في أعضاء اللجنة، مثل الخبرة المحاسبية والمالية، والخبرة في الشؤون القانونية، والإلمام بمجال نشاط الشركة، لأن العديد من المشاكل يرتبط حلها بالحكم الشخصي لأعضاء اللجنة، ويساهم ذلك في تكوين مزيج من الخبرات،

وخاصة عندما يكون العدد مناسبا؛ لأن الزيادة في عدد الأعضاء أو الانخفاض قد يمنع من اتخاذ قرارات سريعة وفعالة.

2. استقلالية لجنة التدقيق: تقوم لجان التدقيق بتقديم تقارير أعمالها إلى مجلس الإدارة بصفتها حلقة الوصل بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، لذلك فإنه من الضروري أن لا يقوم أعضاء لجنة التدقيق بأية أعمال تخص الإدارة التنفيذية، وأن لا يكون العضو من موظفي الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها، وأن لا يحصل على أي مكافئة من هذه الشركات مقابل خدمات يقدمها لها، وأن لا يكون للعضو علاقة مع الشركات التابعة أو التي لها علاقة تجارية مع الشركة، ويراعى أن لا يكون هنالك صلة قرابة بين موظفي الإدارة التنفيذية وأعضاء لجنة التدقيق؛ لما لذلك من أثر كبير في دعم الإفصاح وتفعيل لدور مدققين الحسابات والرقابة الداخلية، ولرفع درجة الثقة في البيانات المالية، ولضمان التزام الإدارة التنفيذية بالتعليمات والأنظمة والقوانين والسياسات العامة التي يفرضها مجلس الإدارة.

4. تحديد صلاحيات ومهام لجنة التدقيق: تلافياً لحدوث تداخل أو تعارض بين عمل لجنة التدقيق والأجهزة التنفيذية في الشركة، وحصر مهمتها الأساسية في مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه بكفاءة وفاعلية، وإلى الوفاء بمسؤولياته وإعداد التقارير المالية ودعم الرقابة الداخلية واستقلال المدققين الداخليين والخارجيين، وأن يكون للجنة التدقيق سلطة الاستفسار عن أي موضوعات تراها مهمة، أوالاستعانة إن لزم الأمر بالأطراف الخارجية ذات الخبرة المهنية في النواحي المالية والإدارية والقانونية والفنية المتعلقة بنشاط الشركة، فإن هذا يتطلب وجود دليل يحدد هذه الصلاحيات والمسؤوليات وطبيعة العلاقة بين جميع الأطراف، ويبين من خلاله الإجراءات التنفيذية التي يجب على اللجنة الالتزام بها عند تنفيذها لمهامها. **(حمدان، مشتهى، 2011).**

كما بين ذلك بروميلو وبرلين **(Bromilou & Berlin, 2005)**، أنه يجب وجود دليل عمل للجان التدقيق، بحيث يتضمن هذا الدليل خطة عمل لاجتماعات اللجنة خلال العام، ويحتوي كل اجتماع على جدول أعمال يعرض على أعضاء اللجنة قبل موعد الاجتماع، بحيث لا يقل عدد هذه الاجتماعات عن (4) اجتماعات في السنة، ويلزم أن تكون هنالك مشاركة من المدققين الخارجيين والداخليين في هذه الاجتماعات، وأحياناً يكون هنالك لقاءات خاصة لمناقشة أمور تتعلق بأعمالهم، بحيث تكون هذه الأعمال واقعية وفعالة وذات جدوى ليتم مناقشتها مع الإدارة التنفيذية بكل جدية واهتمام، ويجب توثيق نتائج هذه الاجتماعات أو اللقاءات وإعداد تقارير ترفع الى مجلس الإدارة بشكل منتظم لمناقشتها مع باقي أعضاء المجلس (**حمدان، مشتهى، 2011**).

3.3.2 مهام لجان التدقيق:

حتى تتمكن لجان التدقيق من تحقيق الأهداف التي ورد ذكرها سابقاً، لا بد من تحديد مهام عملها بشكل دقيق، للإشراف على الأعمال المحاسبية والرقابية والتأكد من مدى توافق العمليات التي تقوم بها الشركة مع القوانين والأنظمة، وذلك لطمأنة المساهمين بخصوص كفاءة عمل مجلس الإدارة، ولتحسين جودة أداء الوحدات الاقتصادية، ولزيادة ثقة المساهمين، وحل النزاعات التي تنشأ بين أصحاب المصالح (**سويطي، 2006**).

وبناءً على ماسبق فأنه يمكن حصر مهام لجان التدقيق فيما يلي :-

أ. مهام لجان التدقيق المتعلقة بالأعمال المحاسبية والإدارية:

يجب على لجنة التدقيق أن تعطي الاهتمام الكافي للجوانب الوقائية في الشركة، من خلال مراجعة الخطط التنظيمية، ومدى قدرة الإدارة التنفيذية على تحقيق أهداف الشركة، من خلال تحديد الصلاحيات والمسؤوليات بين العاملين.

ويرى الباحث أنة يجب على لجنة التدقيق تحديد نقاط الضعف والقوة وربطها مع الفرص والتهديدات التي تواجة الشركة، وكذلك يجب مراجعة الأنظمة المحاسبية والمالية التي تحكم عمل الشركة وقدرتها على شمول جميع العمليات المالية، ومدى المرونة والثبات النسبي لهذه الأنظمة والتعليمات ومدى تأثيرها في تحقيق المنفعه للشركة، وتقوم بتحديد أوجه القصور فيها وتعمل على تطويرها، ودعم متانتها، لضمان عدم حصول الغش والتلاعب بحيث يسهل اكتشافه، ويلزم مراجعة دورية لدرجة أمان هذه الأنظمة، والتأكد من حوسبتها وتوثيقها وأرشفتها، والتوجيه إلى مجلس الإدارة بأية أمور بهذا الخصوص وفقاً للمعايير والمبادئ المتعارف عليها.

كذلك يجب على لجنة التدقيق قياس مدى تقيد الشركة بقانون هيئة الأوراق المالية، والأنظمة الصادرة بخصوص إعداد القوائم المالية، وتحديد التغيرات في السياسات المحاسبية المتبعة وأثرها، وخاصة تلك الناتجة عن مقترحات مدقق الحسابات الخارجي لضمان معالجة آثارها بشكل سليم، وتقوم باستعراض القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة لفهم نوعية وجودة عناصرها، وقدرتها على توفير المعلومات التي يحتاجها المستخدمون وتقييم هذه المعلومات وتحليلها(**حمدان، مشتهى، عواد، 2012**).

ب. مهام لجنة التدقيق فيما يخص الأعمال الرقابية:

لعل الدور الرئيسي للجنة التدقيق هو زيادة التمكن الرقابي بجميع متطلباته الوقائية والإجرائية، وهذا يضع على اللجنة مهامَّ تم تحديدها من خلال دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان لعام 2007 وكالآتي:

1. التأكد من سلامة الإجراءات والشروط الواردة في التشريعات النافذة، وعدم وجود ما يؤثر في استقلالية المدقق الخارجي، وبحث جميع الملاحظات والمقترحات والتحفظات، ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها، والإطلاع على المراسلات مع المدقق الخارجي وعلى خطة عمل المدقق

الخارجي، ومدى توفير البيانات اللازمة والتسهيلات الضرورية للقيام بعمله، ومناقشة تقاريره والتوصية بخصوصها إلى مجلس الإدارة، وبما يؤدي الى تحسين جودة التدقيق وزيادة مصداقية البيانات المالية، والتي بدورها تعزز ثقة أصحاب المصالح في هذه البيانات (**سويطي، 2006**).

2. التأكد من خطة عمل المدقق الداخلي من حيث مدى كفاءتها وشموليتها، وفعالية أنظمة الرقابة، من خلال فحص الخطط ولوائح العمل التي يتم إعدادها، ومدى استقلالية المدقق الداخلي، والاطلاع على تقاريره، والتحقق من تلك المخالفات والتعديلات التي تظهر على التقارير، وإعداد التوصيات الضرورية، ورفعها لمجلس الإدارة.

ج. مهام لجنة التدقيق فيما يخص إدارة المخاطر:

تواجه الشركات المخاطر من خلال أحكام سيطرتها على الأنظمة الرقابية الداخلية والخارجية، وقدرتها على تحديد حجم أثر هذه المخاطر وأساليب مواجهتها، ووضع الخطط المقترحة، وما لذلك من أثر كبير على نتائج أعمال الشركات (**حمدان، وأبو عجيلة، 2012**) .

وقد أثبتت الدراسات أن وجود لجنة التدقيق وعدد مرات اجتماعها وحضور المدقق لهذه الاجتماعات، يرتبط بتخفيض المخاطر الملموسة، وأن السيطرة على المخاطر في الشركات يضمن تحقيق جودة في الأرباح، وقد تزايد اهتمام المستثمرين بجودة الأرباح في العقد الأخير، بعد أن أعلنت عدة شركات عالمية عن مكاسب غير مؤيدة وغير دائمة كجزء من تقاريرها الربع سنوية، لذا أصبح المستثمرون أكثر حذراً عند النظر إلى رقم صافي الأرباح، وهي ناتجة كذلك عن قدرة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح المستقبلية غير العادلة اعتماداً على المعلومات المالية .

إن وجود لجان تدقيق فعالة تمنع الإدارة من استغلال الثغرات في المبادئ المحاسبية له انعكاس واضح على التقارير المالية، مما يساهم في تخفيض مخاطر هذه الشركات وهذا ما أكدته دراسة (**حمدان، 2011**).

هنالك العديد من الدراسات التي أثبتت أن أرباح الشركات كبيرة الحجم، والتي يوجد فيها لجان تدقيق فعالة، تتميز عن أرباح الشركات صغيرة الحجم، والتي تكون فيها لجان تدقيق غير فعالة أو لا يوجد فيها لجان تدقيق، وقد سارعت العديد من الدول والهيئات المهنية المحلية والدولية إلى بذل مزيد من الجهود من أجل إصدار التعليمات والمعايير التي تساهم في تأسيس وتأهيل دور اللجان لتساهم في تحسين جودة أرباح الشركات، من خلال قدرتها على مواجهة المخاطر التي تواجهها، ومن أجل ضمان الحماية لمصالح مختلف الأطراف في الشركة، ولضمان الشفافية المالية والمؤسسية، ونتيجة للفضائح المالية المتتالية للعديد من الشركات الكبرى خلال السنوات الماضية، ظهرت ضرورة لوجود الحاكمية المؤسسية التي تساهم في تحسين وتطوير نتائج الشركات وجودة الأرباح لديها، الأمر الذي زاد الاهتمام في مهنة التدقيق الداخلي، وفي دور لجان الدقيق، وفي زيادة إدراك الجهات الإدارية والتشريعية المسئولةلأهميتها **(دحدوح، 2007).**

إن تأدية التدقيق الداخلي لوظائفه الحديثة، والمتمثلة في خدمات التوكيد الموضوعي حول إدارة المخاطر، والرقابة، والتحكم المؤسسي، وتقديم الخدمات الاستشارية والمساهمة في إضافة قيمة للمنظمة، من خلال مساهمة لجنة التدقيق في تحسين أدائه ويتطلب ذلك توافر مجموعتين من المعايير هما:

1. معايير السمات المتمثلة في خصائص الجهات التي تؤدي أنشطة التدقيق الداخلي مثل: الموضوعية الفردية، والاستقلال التنظيمي، والعوامل التي تهدد ذلك، والكفاءة والعناية المهنية اللازمة، والتطوير المهني المستمر، والمؤهلات والخبرات وغيرها من السمات.

2. معايير الأداء التي تصف طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي، التي من خلالها يتم تقييم أداء الشركة، مثل أهداف ونطاق عمل التدقيق الداخلي، والتخطيط والاتصال والسياسات والإجراءات اللازمة لإدارة المخاطر والرقابة والتحكم المؤسسي.

لقد أثبتت دراسة (**De-jun, 2009**) أن جودة هذه المعايير تمنع الإدارة من استغلال الثغرات في المبادئ المحاسبية، وهذا من شأنه المساعدة في الرقابة على أداء الشركات، وتحسين جودة الأرباح بشكل خاص، والذي يعدّ من أهم الفوائد الناتجة عن وجود لجان تدقيق فاعلة **(حمدان، وابو عجيلة، 2012).**

4.2 المبحث الرابع : إدارة المخاطر

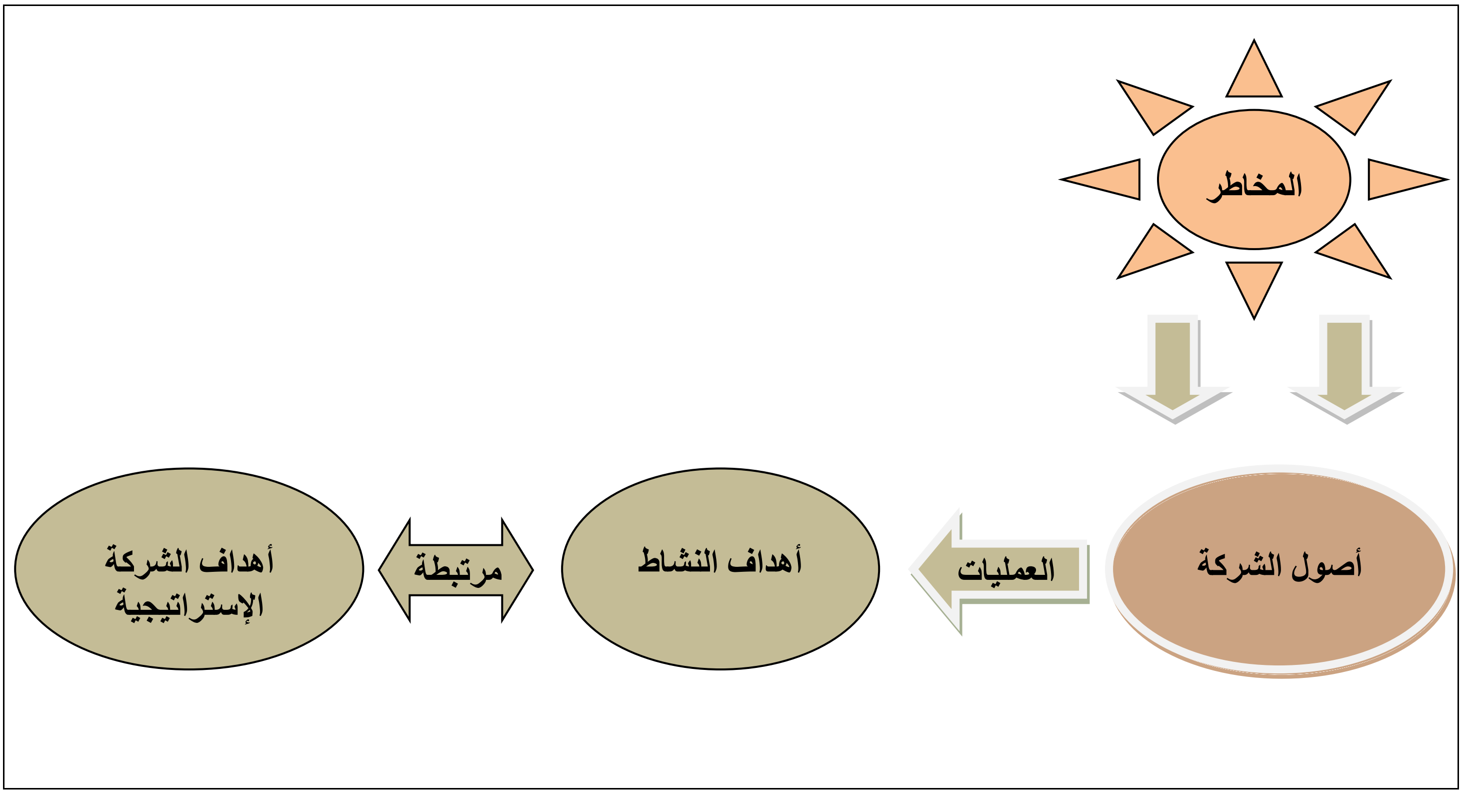
يحتوي هذا المبحث على نظره عامه توضح ماهية المخاطر، ويتضمن كذلك مفهوم ومهام إدارة المخاطر وآليات تفعيل دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر .

1.4.2 ماهية المخاطر: تعدّ المخاطر من أهم التحديات التي تواجهها الوحدات الاقتصادية، وتعمل على مواجهتها بشكل مستمر للتخلص منها أو تجنب حدوثها، وتنشأ المخاطر نتيجة لعدم التأكد من سلامة الإجراءات، أو وجود عوامل داخليه تتعلق بنشاط الوحدات الاقتصادية مثل كفاءة العاملين، أونتيجة لتغيرات البيئية الاقتصادية، والتطورات التكنولوجية السريعة أوالتشريعات الجديدة، أو الأحداث المتوقعة والتي تؤثر سلبا في نتائج وأهداف وخطط الوحدات واستراتيجياتها، وتعدّ عملية قياس المخاطر ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمدقق الداخلي، من أجل قيامه بعملية تخطيط سليمة لمهامه، ولتحقيق استغلال كفؤ وفعال لموارد التدقيق المتاحة، عن طريق توجيهها للميادين المعرضة للمخاطر بدرجة احتمال أكبر، لمساعدة الوحدات الاقتصادية في تحديد وتقييم مدى تعرض النشاطات الهامة للمخاطر، بكفاءة وفاعليه لمواجهتها **(رضوان، 2012).**

وقد أكد المعياران الخامس والسابع من معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها والمتعلقة بقبول الإدارة للمخاطر على أنه "حينما يقتنع مدير التدقيق الداخلي بأن الإدارة العليا قد قبلت بذلك المستوى من المخاطر، التي تعدّ من المخاطر غير المقبولة بالنسبة للمنشأة، فعليه أن يناقش هذا

الموضوع مع الإدارة العليا، وكذلك إذا كان القرار الناتج عن المناقشة لم يؤد إلى حل المشكلة، فعلى مدير دائرة التدقيق الداخلي والإدارة العليا أن يرفعا الموضوع إلى مجلس الإدارة لتقديم الحل المناسب (**Institute Internal Auditors, 2007**).

الشكل (2-1) ماهية المخاطر



2.4.2 مفهوم إدارة المخاطر:

إن المخاطر موجودة في كل الأنشطة الاقتصادية، دون تجاهل وجودها، وذلك لأنها تتسبب في حدوث خسائر لهذه الأنشطة سواء كانت خدمية أو تجارية أوصناعية، ويشير معيار التدقيق الداخلي إلى أنه" ينبغي أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي الوحدات الاقتصادية عن طريق تقييم وتحديد المخاطر بشكل جوهري، وينبغي أن يساهم في تحسين إدارة المخاطر، وأنظمة الرقابة، مع مراعاة خدمات التوكيد والاستشارة، من خلال خطة عمل على الأقل سنوية، تضمن صحة البيانات

المالية التشغيلية، وإمكانية الاعتماد عليها، وعلى كفاءة العمليات لحماية الأصول، ولقياس مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والاتفاقيات" **(الوردات، 2006).**

وقدعرف معهد المدققين الداخليين الدوليين إدارة المخاطر في عام 2010، على إنها "عملية تحديد وتقييم وإدارة ومراقبة الأحداث أو الظروف المحتملة، وذلك بهدف تزويد الوحدات الإقتصادية بتأكيد معقول في ما يتعلق بإنجاز وتحقيق أهداف الوحدات الإقتصادية المخطط لها، ويمكن إدارة المخاطر من تحديد المخاطر المتعلقة بأهداف الوحدات الإقتصادية، وتحليلها وتقييمها حسب حجم تأثيرها على الوحدات الاقتصادية، وإطلاع الإدارة العليا التي أحياناً تقبل درجة معينة من هذه المخاطر، في حين يتم مناقشة المخاطر غير المقبولة بين التدقيق الداخلي والإدارة التنفيذية، ليتم عرضها في تقرير على مجلس الإدارة لإيجاد الحلول المناسبة"**(الوردات، 2006).**

ويرى الباحث أن عملية إدارة المخاطر عملية مستمرة ومتجددة حسب الأحداث أو التهديدات التي تواجهها الوحدات الاقتصادية، التي تتناسب عكسياً مع أداء وسمعة الشركة، وما ينتج عنها من ظروف مالية غير متوقعة، وتعيق الأهداف الرئيسية للوحدة، لذلك لا يوجد نموذج موحد لإدارة المخاطر ينطبق على جميع الوحدات الاقتصادية، ولكن تختلف إدارة هذه المخاطر حسب مستوى تقبل إدارات هذه الوحدات للخطر.

وبناءً على ماسبق فإنه يجب على التدقيق الداخلي إظهار تحفظه على المخالفات والأخطاء المهمة والتي تشكل الخطورة، مع قبوله لدرجة معينة من المخاطر، والتي قد تكون مطلقه ليس للرقابة الداخلية دور في تخفيضها، أو سلوكية مرتبطة بالعمليات الإنتاجية مثل الاستغلال الوظيفي أو المخاطر المتعلقة بحماية الأصول أو الناتجة عن بيئة عمل الشركة أو المتعلقة برأس المال والأسواق والمنافسين والتشريعات والأنظمة التي تحكم عمل الشركة أو مخاطر الإجراءات والتمويل أو المخاطر الإستراتيجية التي تؤثر على تحقيق رؤية ورسالة الوحدات الاقتصادية، وكذلك فإن

وقت اكتشاف المخاطر له الأهمية القصوى في تحديد حجم تأثيرها في الشركة، لتمكين الإدارة من مواجهتها قبل فوات الأوان، سواء من خلال الابتعاد عن هذه المخاطر من خلال الابتعاد عن الأسباب التي أدت إليها في حالة عدم وجود وسيلة أخرى لمواجهتها، أو مواجهة المخاطر من خلال الوقاية من حدوثها باتخاذ الإجراءات المناسبة، أو أخذ الاحتياطات التي يمكن أن تواجه فيها الخسائر الناشئة، مع مراعاة تكاليف هذه الاحتياطات مثل التأمين على الأصول، أو الاستعانة بطرف خارجي في بعض أعمال الوحدة؛ وذلك لنقل هذه المخاطر إلى هذه الأطراف الأخرى.

3.4.2 أنواع المخاطر:

يأتي النجاح في إدارة المخاطر من خلال عملية تحسين أداء الشركات لنظام رقابة داخلي يعمل بصورة منظمة ومستقلة، يساعد مجلس الإدارة في مسؤولياته الإشرافية لإدارة المخاطر، ويمكن تقسيم المخاطر إلى أربعة أنواع وهي :

1- المخاطر المالية :

هي المخاطر المرتبطة بالاستثمار أو الائتمان، وبقدرة الوحدات الاقتصادية على تحصيل حقوقها، أو على تسديد التزاماتها المالية أو ديونها، وهي تتضمن مثلا مخاطر السوق الناتجة عن التغيرات في أسعار الفوائد وأسعار الصرف **(الجندي، 2008).**

2- المخاطر التشغيلية :

هي عبارة عن المخاطر التي تتسبب في الخسائر التي تؤثر سلبا على إيرادات ورأس مال الوحدات الاقتصادية، نتيجة عدم كفاءة أو فشل في العمليات الداخلية أو الأفراد، أو ضعف في أنظمة المعلومات الناتجة عن عدم إجراء المسح الكافي لبيئة عمل الوحدات الاقتصادية ، أو المخاطر الفنية بسبب عدم مواكبة التكنولوجيا الحديثة، أو الغش الذي ينتج من وجود خلل في أنظمة الضبط الداخلي أو المخاطر غير الملموسة والتي تكون احتمالية حدوثها مرتفعه جداً، مثل

مخاطر المعرفة والعلاقات الناتجة عن التعاون غير الفعال مما يقلل من إنتاجية المعرفة لدى العاملين، ويؤثر في جودة الخدمة أو السلعة وسمعة الوحدات الاقتصادية، وقد تنشأ نتيجة لإتخاذ قرارات خاطئة غير مواكبه للتغيرات الحديثة (**الجندي، 2008**).

3-المخاطر الإستراتيجية:

هي المخاطر التي تنشأ عن قرارات خارج سيطرة الوحدات الاقتصادية مثل القوانين والقيود السياسية والاقتصادية، أو تلك الناتجة عن إصدار القرارات المتعلقة في البيئة التنافسية أو الصناعة التي تعمل في مجالها الوحدة وتؤثر سلبا في نشاط الوحدة الاقتصادية، أو اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة لاستغلال الفرص المتاحة و في الوقت غير المناسب، مثل دخول أسواق جديدة أو الخروج من بعض الأسواق أو تقديم خدمات جديدة وغيرها (**جمعة، والبرغوثي، 2007**).

4- المخاطر النظامية:

هي المخاطر التي تتعرض لها كافة القطاعات الاقتصادية، نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية أو السياسية العامة، وهذه المخاطر تسمى بمخاطر السوق، ولا يمكن تجنبها بالتنويع في الاستثمار، فالتنوع يمكن أن يخفف منها، لكنه لا يمثل حلا جذريا لمواجهتها، حيث لايمكن التخلص من هذه المخاطر أو تجنبها بالكامل مهما زادت درجة تنوع الاستثمارات، وكذلك يتبع لها مخاطر التضخم أو الكساد (**جمعة، والبرغوثي، 2007**).

4.4.2 مهام إدارة المخاطر:

لقد أكدت المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي ضرورة إدارة المخاطر بطرق فاعلة، من خلال التدقيق والمراجعة لأنظمة الرقابة الداخلية والمحاسبية، وللعوامل السلبية في الشركة، مثل ضعف الهيكل التنظيمي، والقدرة على التنبؤ في الأحداث غير المتوقعة، والتركيز على ضرورة كشف المخاطر للأعمال الرئيسية في الشركة.

تمثل إدارة المخاطر مختلف الأعمال التي تقوم بها الإدارة للحد من بعض أو كل الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر، من خلال التعرف والقياس والترتيب للمخاطر وفقاً للأولوية وذلك لتحديد مستوى الخطر الذي ستقبل به إدارة الشركة.

ويرى الباحث أن هنالك مخاطر غير مرتبطة في العينات التي يتم اختيارها من قبل المدقق، وتؤدي إلى أن يصل المدقق إلى استنتاجات خاطئة، مع أن أدلة التدقيق مقنعة، ولكن الإجراءات غير المناسبة للمدقق قد تتسبب في تفسير خاطئ لأدلة التدقيق.

لقد تم وضع العديد من معايير التدقيق الداخلي التي تؤكد ربط التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، حيث أكد معيار التدقيق رقم (2010) أنه "على مدير التدقيق الداخلي وضع خطط مبنية على أساس المخاطر، لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي، وبما ينسجم مع أهداف الوحدات الاقتصادية، ويجب أن توضع خطة التدقيق الداخلي على أساس تقييم المخاطر على الأقل مرة سنوياً، مع الأخذ بعين الاعتبار توجيهات الإدارات العليا ومجلس الإدارة في هذه العملية"، وكذلك أكد المعيار رقم (2060) أنه "على مدير التدقيق أن يقدم تقارير منتظمة للمجلس وللإدارة التنفيذية عن أهداف، وصلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي، والإنجاز بالنسبة للخطة ويجب أن يشمل التقرير على مواقع المخاطر الهامة، ومواضيع الرقابة وأمور التوجيه العامة، وأية أمور تطلب من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية"، ونص المعيار رقم (2100) على" أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم والمساهمة في تحسين أنظمة إدارة المخاطر والرقابة والحاكمية، باستخدام مدخل منظم وواضح "، وكذلك أكد المعيار رقم (2110) "أنه على نشاط التدقيق الداخلي مساعدة الوحدات الاقتصادية في تعريف وتقييم مواقع الخطر الهامة، والمساهمة في تحسين أنظمة إدارة المخاطر والرقابة، وأن يتم دمج المعرفة التي تم الحصول عليها حول المخاطر المكتسبة من المهمات الاستشارية في عملية تحديد وتقييم مخاطر الوحدات الإقتصادية"،

حيث تشمل عناصر الخطر على التهديدات ونقاط الضعف للوحدة الاقتصادية، ومقدار التأثير المحتمل واحتمالية حصول الخطر، وهذا يتناسب عكسياً مع الضوابط والسياسات والإجراءات التي تم تصميمها لتوفير ضمان معقول لتحقيق أهداف الوحدة، ولكشف المخاطر غير المرغوبة وتعميمها وتصحيحها حسب رغبة الوحدة لقبول المخاطر، بحيث يتم منع حصولها أو تقليل احتمالية ذلك أو تقليل تأثيرها أو نقل هذه المخاطر إلى جهة أخرى". **(إصدارات المعايير الدوليه، 2007).**

ويعتبرّ الباحث أن هنالك محددات للضوابط الداخلية لإدارة المخاطر، منها تواطؤ أو تجاوزات الإدارة العليا عن الأخطاء الناتجة في بيئة الضوابط الداخلية المكونة من النزاهة، والقيم الأخلاقية والالتزام بالكفاءة، ومنهجية الإدارة في قبول المخاطر.

إن أهم أهداف التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، هو تقليل خطر التدقيق والحصول على النتائج بفعالية، حيث يقاس خطر التدقيق بحاصل ضرب (الخطر الموروث) والمتعلق بخصائص الأصول المطلوب التدقيق عليها في (خطر الضبط)، وهو عدم قدرة نظام التدقيق الداخلي على منع أو اكتشاف أو التقليل من الأخطاء والمخالفات المادية الموجودة في الوقت المناسب، مضروباً في (خطر الاكتشاف)، وهو الخطر الناتج عن عدم قدرة الإجراءات والفحوصات التي يقوم فيها المدقق بكشف الأخطاء والمخالفات المادية الموجودة.

خطر التدقيق =(الخطر الموروث) *(خطر الضبط)* (خطر الاكتشاف).

هنالك عدة طرق تستخدم في تقييم المخاطر، ومنها طرق علميه مبنية على علامات تعطى بناءً على قيم متغيرات منها:

- مستوى التعقيد الفني .
- مستوى الضوابط المستخدمة .

- مستوى الخسارة المتوقعة في حالة حدوث الخطر.

وهنالك طرق تكون مبنية على الخبرة لدى المدقق **(الطرايرة، 2011).**

وهنا يرى الباحث أنه من الصعب تحديد مهام إدارة المخاطر بشكل محدد، وذلك لأنها تتغير حسب الحاجة لها، بتغير طرق عملها مثل الاجتناب أو الابتعاد عن المخاطر من خلال الابتعاد عن الأسباب المؤدية لها، أو الرقابة بهدف التخفيض من فرص حدوث المخاطر أو الاحتياط من خلال اتخاذ القرارات المناسبة أو نقل المخاطر.

إن الخطر يعني حدوث أمر ما، ويكون له أثر في تحقيق الأهداف نتيجة عدم التأكد من سلامة الإجراءات، ويمكن تحديد المهام الرئيسية للتدقيق الداخلي فيما يخص إدارته للمخاطر كما يلي:

1. اكتشاف المخاطر الخاصة لكل نشاط اقتصادي، فكلما كانت الفحوصات والتحريات التي يقوم بها المدقق الداخلي أكثر، ارتفع احتمال اكتشاف المخاطر، وبالتالي المساهمة في تمييز وتقييم وعرض المخاطر، لتحسين إدارة تأثيرها في الشركة، ولتكوين فكرة أولية حول النشاط المراد تدقيقه.
2. تحليل المخاطر التي يتم اكتشافها ومعرفة طبيعتها وأسبابها وعلاقتها بالمخاطر الأخرى، ويكون ذلك من خلال عمليات منظمة لتحويل البيانات المتوفرة إلى معلومات يمكن فهمها، والحكم من خلالها على مدى كفاءة الأنشطة وإعطاء مؤشرات عن مواطن الخطر من اجل الاهتمام بها والتركيز عليها.
3. قياس درجة الخطورة واحتمال حدوث الخطر وتقدير حجم الخسارة، ويتوقف ذلك على طبيعة النشاط الخاضع للتدقيق، ونسبة الخطأ الذي يمكن أن يشمل عليه هذا النشاط، ولتقييم الأخطاء الجوهرية يجب أن يقوم المدقق بإنجاز تقييم لنظام الرقابة الداخلي، ثم لإجراءات النشاط الخاضع للتقييم، وللتعليمات والأنظمة التي تحكم عمل هذا النشاط، للوصول إلى استنتاجات وفق أولويات التدقيق التي تتطلبها إدارة المخاطر.

4. اختيار الوسائل المناسبة لإدارة كل نوع من المخاطر الموجودة لدى الشركة، وحسب درجات الأمان والتكلفة اللازمة، وقد يتطلب ذلك وضع أو تطوير للسياسات العامة والإرشادات التفصيلية، وتحديد مدى الالتزام بهذه السياسات في الشركة، مع التأكيد على ضرورة حفظ السجلات والتقارير المالية، وإلى حماية رأس المال، والاهتمام برضا العملاء، واستخدام الموارد بشكل اقتصادي وبما يحقق الأهداف والغايات المرجوة، والاهتمام بالموازنات التقديرية التي تضع خطوط رئيسية لنشاطات الشركة والرقابة عليها من خلال مقارنتها مع السنوات السابقة ومقارنة الاتجاهات وملاحظة الانحرافات لها.

إن نقطة بداية التدقيق هي فحص المخاطر التي تؤثر على مدى كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية، سواءً كانت تمهيدية أو معمقة، فإنها تكون مفيدة لتحديد أنواع هذه المخاطر التي تؤثر في تحقيق الأهداف الرقابية، ويلزم تحديد نقاط الضعف في هذا النظام من أجل التوجيه إلى تحسينه وفق إجراءات وتعليمات سليمة بهذا الخصوص .

5.4.2 آليات تفعيل دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر:

لقد فرضت المسؤوليات الحديثه التي ألقيت على عاتق المدقق الداخلي، وخاصة في مجال إدارة المخاطر، البحث عن آليات وأدوات يستخدمها التدقيق الداخلي؛ بهدف تفعيل دوره في عملية إدارة المخاطر، ويخلص الباحث إلى أن أهم المتطلبات التي يجب توافرها لتفعيل دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر هي :

1- تخطي التدقيق الداخلي لمهامه التقليدية من فحص وتوكيد وتقييم، ليشتمل على الخدمات الاستشارية، من خلال توسيع نطاق استراتيجية عمله، مما يسمح له بالدخول في دائرة تنظيم إدارة المخاطر، مما يحقق قيمة مضافة للشركة.

2- تطبيق دليل أخلاقيات يدعم الثقافة الأخلاقية لمهنة التدقيق الداخلي، مع ضرورة توفر التأهيل الكافي للمدقق الداخلي .

3- توفير إطار فعال لإدارة المخاطر، يتضمن الأهداف الإستراتيجية المطلوب تحقيقها، وكيفية الاستفادة من الفرص وتجنب التهديدات .

4- توفير نظم الاتصال السليمة بين المدقق الداخلي ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية .

ويرى الباحث أنه يمكن توفير المتطلبات اللازمة لتفعيل دور المدقق الداخلي لإدارة المخاطر بحيث تشمل على ما يلي :

1- إعداد خطة عمل مبنية على تقدير المخاطر، وتحدد عوامل الخطر التي يتوقع أن تتعرض لها أنشطة الوحدات الاقتصادية، وتشمل السياسات والممارسات المتبعة، وأنظمة المعلومات، والعمليات التشغيلية المتعلقة بالمبيعات، والمشتريات، والتحصيل والمخزون والرواتب والمصاريف والأصول الثابتة .

2- تصنيف وتحديد عوامل الخطر في مجموعات متجانسة، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لها، واحتمالية وقوع الحدث الذي يؤثر سلباً في الوحدات الاقتصادية ، والتغيرات التنظيمية والتشغيلية ذات الأثر السلبي .

3- تقييم المخاطر من خلال إعادة تصنيفها وترتيبها بحسب الأولوية، بحيث تكون الأولوية للمخاطر التي يكون احتمال حدوثها أكبر، وتأثيرها السلبي كبير أيضا، وبالتالي يكون الوزن الترجيحي لها مرتفعا، فتكون هذه المجموعة عالية المخاطر، وهكذا يتم تحديد المجموعات متوسطة ومنخفضة المخاطر، والمجموعة ذات المخاطر المقبولة .

4- وضع الحلول المقترحة للاستجابة للمخاطر، ويتم تقدير الحلول سواء بالتجنب، أو القبول، أو المشاركة، أو النقل للمخاطر .

ويتم ذلك بعد تحليل البيانات، ودراسة عمليات التدقيق السابقة، والاتجاهات الاقتصادية، ومناقشة النتائج والحلول المقترحة مع الإدارة التنفيذية والإدارة العليا ومع المدقق الخارجي، ليتم اتخاذ القرار المناسب من قبل مجلس الإدارة للتعامل مع المخاطر .

وهنا يمكن القول إن الإدارات مازالت هي المسؤولة عن إدارة المخاطر، وأن مهمة التدقيق الداخلي هي لدعم الإدارات في ذلك .

6.4.2 دور التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية في إدارة المخاطر

يقع على عاتق دوائر التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء دور كبير لتحقيق أكبر معدل نمو لقيمة الاستثمار، وأعلى عائد سنوي للاستثمار، ولكن الدور الأكبر يكمن في إدارة مخاطر هذه الشركات بشكل سليم، لذلك لابد ان تقوم دائرة التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية بإعداد خطة عمل مبنية على إدارة المخاطر، وبناءً على ما سبق فإن الباحث يرى أنه يلزم لإدارة المخاطر في هذه الشركات أن تقوم دائرة التدقيق الداخلي فيها بما يلي :

أ- **تحديد الأهداف الوظائفية لشركات الكهرباء الأردنية:** وقد تم توضيحها سابقاً وتشمل الأهداف التشغيلية، والمالية، والأهداف التي تتعلق بنظام التقارير والمعلومات، والأهداف التعاقدية والتنظيمية، والقانونية، وتلك التي تتعلق بإدارة الشركة والدعم الفني واللوجستي.

ب- **تحديد المخاطر المرتبطة بكل هدف من الأهداف الوظائفية:** بناءً على ما سبق يجب على دائرة التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية أن تعمل على تحديد الأخطار المتعلقة بكل هدف سواء من خلال جولات التدقيق الدورية أو من تحليل البيانات، وعلية يتم تصنيف المخاطر إلى ثلاثة مستويات، مخاطر مرتفعه، ومخاطر متوسطة، ومخاطر منخفضة، من خلال وضع درجات تقييم لكل خطر من(1) إلى (9) بحيث تكون مستويات الخطر كالآتي:

- درجة خطر منخفضة تكون ضمن الدرجة (1-3)

- درجة خطر متوسطة تكون ضمن الدرجة (4−6)

- درجة خطر مرتفعة تكون ضمن الدرجة (7−9)

ويجب تحديد الفعل أو السبب الذي أدى إلى هذا الوضع في حالة معرفته، بحيث تعطي الأولوية في المتابعة للأهداف الأكثر تعرضاً للخطر.

ج− تقييم الأثر العكسي للخطر: من خلال تحليل المخاطر التي تم تحديدها، يتم فتح سجل للمخاطر وحسب درجة الخطر التي يتم تصنيفه ضمنها، أي يتم فتح سجل للمخاطر المنخفضة، وسجل للمخاطر المتوسطة، وسجل يشمل المخاطر المرتفعة، بحيث يتم ربط كل خطر مع الهدف الذي يتأثر به، ويجب تحديد احتمالية حدوث الخطر، وحجم الأثر الذي يحدث نتيجة ذلك، ليتم قياس تأثيره العكسي على الشركة، ويكون مقدار هذا الأثر بمقدار الخسائر أو المنافع التي حرمت منها الشركة نتيجة هذا الخطر، ويمكن قياس تأثير المشكلة على الوحدات الاقتصادية من خلال دراسة الحالة بتعمق لمعرفة تكلفة تصحيح الحالة، والمدة اللازمة لمعالجتها، ومعدل الخسائر الناشئة، ويكون من خلال تدوين جميع الملاحظات الدقيقة والمتكاملة التي تصف الحقائق والنتائج التي ظهرت، بحيث تشمل الملاحظة أو التقرير على وصف الوضع الحالي والمعيار الذي يتم عليه قياس الوضع القائم والأثر الناتج عن الخطر .

د− تقييم احتمالية حدوث الخطر: يتم ذلك بالرجوع إلى الأحداث السابقة أو الممارسات الحالية أو من خلال المقارنة مع الأنشطة المشابهة، وذلك لمعرفة عدد مرات أو تكرار حدوثه وعلية يتم تقييم احتمالية حدوث هذا الخطر.

هـ− تحديد المستوي المقبول للخطر: يلزم في هذه المرحلة التنسيق المستمر بين دائرة التدقيق الداخلي والإدارة التنفيذية، لتحديد المخاطر الكامنة من جانب أهميتها، وتحديد كلفة التخلص من هذه المخاطر، وبالتالي تحديد مستوى الخطر المقبول لدى الشركة وفق ذلك.

و- وضع ضوابط وإجراءات للتعامل مع الخطر: بعد تصنيف وتقييم أثر واحتمالية حدوث الخطر، يجب أن تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتلخيص الاستنتاجات والتوصيات بخصوص ما تم التوصل إليه، وتكون الآراء المقترحة عبارة عن ضوابط ملائمة تصاغ لوضع الضوابط اللازمة للتخلص من هذا الخطر، أو نقله إلى طرف ثالث، وتكون هذه الضوابط حسب درجة وطبيعة الخطر، كأن يتم عمل بوليصة تأمين شاملة على سيارات الشركة أو استئجار سيارات من السوق المحلي بدل شرائها، اعتمادا على الوسيلة الأفضل للتخلص من آثار مخاطر سوء استخدام سيارات الشركة، أو وضع العقوبات الرادعة للموظفين الذين يشكلون خطرا على حماية الأصول النقدية، مثل وضع اتفاقيات خاصة مع أطراف خارجية لتسهيل مهمة الشركة في تحصيل الذمم على المشتركين، حيث قامت بعض الشركات بتوقيع اتفاقيات مع الجهات الأمنية لتزويدها بالإمكانات اللازمة لتسهيل تحصيل الذمم المالية المستحقه على المشتركين لديها، أو لمنع الاستجرار غير المشروع للطاقة؛ لتخفيض نسبة الفاقد الكهربائي .

2-5 الدراسات السابقة:

لقد تبين من خلال البحث أنّ هنالك العديد من الدراسات ذات الصلة بهذا الموضوع، ومنها دراسات عربية وأخرى أجنبية كما يلي:

أ- الدراسات العربية:

1- دراسة السويطي، (2006) بعنوان :""تطوير أنموذج لدور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي"

هدفت الدراسة إلى تقييم التجربة الأردنية لقياس مدى توافر المتطلبات الأساسية لممارسة لجان التدقيق دورها بفاعلية، واستخدمت الدراسة استبانة تم توزيع (230) منها على عينة طبقية عشوائية نسبية ممثلة لهذه الشركات، تتكون من المديرين العامين، والمديرين الماليين ومديري التدقيق الداخلي في (٦٨) شركة من أصل (183) شركة مساهمة عامة أردنية شكلت لجان التدقيق في

عام ٢٠٠٦، بالإضافة إلى (٢٦) مكتب تدقيق حسابات تقوم بأعمال التدقيق الخارجي للشركات التي شكلت هذه اللجان.

وبينت الدراسة أنه لا يوجد نموذج موحد لدور لجان التدقيق يمكن تطبيقه بحيث يلائم جميع بيئات دول العالم، وإنما وجدت نماذج متعددة لتجارب دولية تختلف باختلاف الظروف البيئية والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية والتشريعية.

وإن كافة الشركات المساهمة العامة الأردنية يوجد بها لجان تدقيق، وبعضها يمتاز بوجود إدارات كفؤة للتدقيق الداخلي، واختيار جيد لأعضاء لجان التدقيق ممن يمتازون بالخبرة المالية والقدرة على تأدية مهامهم بكفاءة وفاعلية، وأوصت الدراسة بأن تقوم هيئة الأوراق المالية والجهات التنظيمية والتشريعية بإجراء التعديلات التشريعية اللازمة والمتعلقة بتشكيل لجان التدقيق، لتمكينها من قيامها بالمهام المناطة لها بكفاءة وفاعلية.

2- البرغوثي، وجمعة، (2007) بعنوان :

" دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى قيام المدققين الداخليين بدورهم في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية، من خلال عينة بلغت (138) استبانة وزعت على المصارف التجارية الأردنية، وبعد إجراء التحليل للبيانات، تبين أن المدققين الداخليين يقومون بدورهم في إدارة المخاطر في المصارف الأردنية بكفاءة، وكانت أفضل النتائج المتعلقة بالتعرف على أنشطة الرقابة وتحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها، وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة إلزام الشركات الأردنية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة من قبل هيئة الأوراق المالية بنشر تقرير مستقل عن إدارة المخاطر، وإلى زيادة الاهتمام بهذا الموضوع عملياً للمساعدة في زيادة الثقة والاطمئنان للمستثمرين في الأسواق المالية الأردنية.

3- دراسة دحدوح، (2008) بعنوان :

" دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات: دراسة ميدانية ".

تناولت الدراسة تحليل دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات والأنشطة التي تمارسها؛ ولتحقيق ذلك الهدف تمت الدراسة من خلال استبانة وزعت (75) منها على إدارات الشركات المساهمة الصناعية الأردنية، حيث استرد منها(60) استبانة، وتم توزيع (75) استبانة على مراجعي الحسابات الخارجيين في هذه الشركات، واسترد منها (66) استبانة، وقد تضمنت الاستبانة الأنشطة التي يمكن أن تمارسها لجنة المراجعة ومساهمتها في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات، ومن خلال استخدام أسلوب الإحصاء الإستقرائي والاستنباطي والاختبار التائي لمجموعة الإستبانات المستردة والبالغة (126) استبانة؛ لاختبار فرضيات الدراسة، خلصت الدراسة إلى أن هنالك مجموعة من الأنشطة تمارسها لجنة المراجعة، تؤدي إلى تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها حسب نتائج تحليل العينات، وأوصت الدراسة بضرورة إفصاح لجان التدقيق عن أنشطتها ضمن التقارير المالية للشركات، والتوصية إلى الجهات الحكومية بضرورة إصدار تعليمات تنظيمية لتحديد صلاحيات ومهام ومسؤوليات لجان التدقيق .

4- دراسة المرعي، (2009) بعنوان :

" دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية: دراسة ميدانية".

هدفت الدراسة إلى بيان دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية والأنشطة، ولتحقيق ذلك الهدف قام الباحث بتوزيع استبانتين وزعت على فئتين من

المعنيين بالتدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية البالغ عددها (28) شركة مسجلة في سوق عمان المالي في مركز إيداع الأوراق المالية، حيث تم توزيع (42) استبانة على الفئة الأولى وهم المدققين الداخليين ومديري دوائر التدقيق الداخلي ، وكذلك تم توزيع (84) استبانة على الفئة الثانية من عينة الدراسة والذين هم أعضاء لجان التدقيق والبالغ عددهم (90) شخصاً، ومن خلال استخدام الإحصاء الوصفي (الاختبار التائي) لفحص البيانات الدراسية؛ ولاختبار فرضياتها تبين أنه يوجد للجنة التدقيق دورا في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، وفي مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي، والتأكد من التزام التدقيق الداخلي بالسياسات والقرارات الإدارية والأنظمة، والمساهمة في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي فيها، ولم تجد فروقات جوهرية بين آراء المدققين الداخليين وأعضاء لجنة التدقيق فيما يتعلق بدور اللجان في تحسين خطة العمل، وأن هنالك فروقات ذات دلالات إحصائية بين آراء المدققين الداخليين وأعضاء لجنة التدقيق فيما يتعلق بدور اللجنة في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي ومراجعة أنشطته، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل التشريعات التي تعزز من دور لجان التدقيق في تحسين التدقيق الداخلي .

5- دراسة سويدان، وأبو زريق، (2009) بعنوان: "مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في شركات الكهرباء الأردنية ".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام المدققين الداخليين العاملين في شركات الكهرباء الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2009، ومعرفة أهم المعوقات التي قد تحول دون الالتزام بها، بالإضافة إلى معرفة أثر بعض المتغيرات الشخصية للمدققين الداخليين العاملين في شركات الكهرباء الأردنية على مستوى التزامهم بمعايير التدقيق الداخلي الدولية، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد قام الباحثان بإعداد استبانة بما يتفق مع نصوص معايير التدقيق الداخلي الدولية، موجهة إلى المدققين

الداخليين العاملين في شركات الكهرباء الأردنية، واستخدم الباحثان أساليب التحليل الإحصائي وتحليل التباين الأحادي، لاختبار فرضيات الدراسة، ومن هذه الأساليب المتوسطات الحسابية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن المدققيين الداخليين العاملين في شركات الكهرباء الأردنية يلتزمون بشكل عام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية بدرجة مرتفعة، ولكن يستثنى من ذلك عدم وجود اهتمام كاف من قبل المدققين الداخليين بالمعيار الثالث من معايير التدقيق الداخلي الدولية الذي يتعلق بالكفاءة، وبذل العناية المهنية اللازمة، والمعيار الرابع الذي يتعلق ببرنامج تحسين وضبط جودة عمل التدقيق الداخلي، كما تبين وجود معوقات قد تحول دون التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية أهمها انخفاض عدد الحاصلين على شهادات مهنية في التدقيق، وانخفاض الحوافز المادية لاستقطاب الكفاءات.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة التزام المدققين الداخليين بكافة معايير التدقيق الداخلي الدولية، وضرورة قيام إدارات الشركات برفد دوائر التدقيق الداخلي بالكفاءات المؤهلة خاصة في المجالات القانونية والهندسية، وضرورة قيام إدارات الشركات بإشراك كوادر التدقيق الداخلي في دورات مهنية متخصصة في مجال التدقيق الداخلي.

6- دراسة تامر، (2010) بعنوان:

"دور لجان المراجعة في تدعيم استقلال المُراجع الداخليّ في البنوك التجارية "

تناولت هذه الدراسة ماهية لجان المراجعة من حيث تشكيلها، والمسؤوليات التي تتحملها، وأهدافها، ومدى الحاجة إليها في البنوك التجارية، كأداة فعالة في مراقبة السلطات الإدارية وفي تدعيم إدارة المراجعة الداخلية، وانعكاسها على صدق القوائم المالية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

1- تُعدّ البنوك التجارية مجالاً ملائماً لتشكيل لجان المراجعة الداخلية التي تعمل على زيادة تأكيد مصداقية القوائم والتقارير المالية فيها.

2- وجود لجان المراجعة في البنوك التجارية تعمل على تدعيم استقلال المدقق الداخلي، ويساعد في رفع كفاءة أداء دائرة المراجعة الداخلية وفاعليتها.

3- تساعد لجان المراجعة مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤولياته القانونية بكفاءة وفاعلية.

4- تقوم لجان المراجعة بالتنسيق بين عمل المدققين الخارجيين والداخليين، مما يؤدي إلى تحسين الاتصال بين الفريقين، وأوصت في النهاية إلى ضرورة تعميق قاعدة المعرفة لدى أعضاء لجان المراجعة بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية من خلال المعرفة، والتدريب على أنشطة تطوير التقارير السنوية للبنوك التجارية بالإيضاح عن تشكيل لجان المراجعة في التقارير السنوية لتحسين الصورة العامة للبنوك، ولتحسين مصداقية الإفصاح المالي، واستقلالية مدققي الحسابات.

7- دراسة المومني، (2010) بعنوان :

" **تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات: دراسة ميدانية**".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة العامة بضوابط تشكيل وآليات عمل لجان التدقيق في تقرير حوكمة الشركات، ولتحقق الدراسة هدفها تم توزيع استبانات على أعضاء مجالس إدارة يمثلون (67) شركة مساهمة، حيث بلغ عدد الاستبانات التي تم توزيعها (155) استبانة على رؤساء مجالس الإدارة، وأعضاء مجالس الإدارة والمديرين العاملين والمديرين الماليين، وحيث بلغت نسبة الاسترجاع 76%، وهي نسبة جيدة لجمع البيانات في دراسات العلوم الاجتماعية، وكانت الاستبانة مكونة من جزأين هما ضوابط التشكيل للجان، وآليات عمل لجان التدقيق، حيث بلغ مجموع الاستبانات التي استردت بعد توزيعها والتي ظهر بأنها صالحة لغايات

الدراسة (118) استبانة، ومن خلال استخدام الإحصاء الوصفي (الاختبار التائي) لفحص البيانات الدراسية ولاختبار فرضياتها تبين من نتائج الدراسة أن مجالس الإدارة تلتزم بدرجة متوسطة لكل من ضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها، وتشير النتائج إلى أن لجان التدقيق لا تزال تفتقر الى الاستقلالية والفعالية الكاملة، وقد أوصت الدراسة بضرورة إلزام مجالس الإدارة في الشركات الأردنية إعلام الهيئة العمومية عن كيفية تشكيل لجان التدقيق، ومراعاة الكفاءة والاستقلالية في ذلك وإلى ضرورة وضع دليل عمل للجان التدقيق من قبل هيئة الأوراق المالية لضبط عمل لجان التدقيق بكفاءة وفاعلية عالية، وإلزام الشركات بتقديم تقرير حول فاعلية لجان التدقيق ضمن تقاريرها السنوية.

8- دراسة الشواورة، الحمايدة، (2010) بعنوان:

"دور وحدات المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة عمل لجان التدقيق المنبثقة عن مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية".

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل دور وحدات المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة لجان التدقيق المنبثقة عن مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، لا سيما وأن وجود وحدة مراجعة داخلية فعاله و قوية من شأنه أن يعزز من دور لجان التدقيق، ويقي ويحصن أصحاب المصالح المختلفة من تلقي واستخدام قوائم مالية صورية أو وهمية، قد تقودهم بالنتيجة إلى اتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية خاطئة وغير محمودة العواقب، يتكون مجتمع الدراسة من المدراء الداخليين والمدققين الخارجيين الذين يتعاملون مع الشركات المساهمة العامة والمقيدة في بورصة عمان، والبالغ عددها (25) شركة والتي تمثل مختلف القطاعات الإقتصادية، وقد تم توزيع (400) إستبانة على عينة الدراسة، حيث تم إسترجاع (250) إستبانة تم إخضاعها للتحليل الإحصائي وبلغت نسبة الاسترجاع (62%)، ومن خلال استخدام أدوات الإحصاء الوصفي لفحص البيانات

الدراسية ولاختبار فرضياتها، فقد توصلت الدراسة إلى أن معظم العناصر التي يتكون منها الإطار المرجعي لوحدات المراجعة الداخلية إذا ما أحسن إدارتها وتنفيذها بشكل فعال فسوف تؤدي بالتبعية إلى رفع وتحسين كفاءة عمل اللجان المنبثقة عن مجالس الإدارة، حيث أوصت الدراسة بضرورة ربط وحدات المراجعة الداخلية مع لجنة التدقيق، والسماح لها بالاتصال المباشر مع الأقسام والدوائر المختلفة في الشركة والإطلاع على جميع السجلات والبيانات والمستندات بحرية ودون قيود، وإلى ضرورة الإفصاح في التقارير السنوية التي تصدر عن الشركات عن أهم نقاط الضعف في الرقابة الداخلية، ومدى إلتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.

9- دراسة المدهون، (2011) بعنوان:

"دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزه "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك، من خلال توضيح مفهوم التدقيق الداخلي في هذه المؤسسات المالية، وقد توصلت إلى وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك، وكذلك إدراكه لأهمية وجود نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي يقوم بمراقبة نظام إدارة المخاطر، وأنّ دور المدقق يتمثل بتقديم الاستشارات والتوصيات بشأن المخاطر وليس تحديد المخاطر وإدارتها، وأنّ هذه التوصيات المقدمة تمثلت بزيادة الاهتمام بتنمية قدرات المدققين الداخليين، والعمل على تعزيز مهارتهم ومعرفتهم بأداء أعمالهم بفاعلية وكفاءة في مجال إدارة المخاطر، وكذلك ضرورة التنسيق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في البنوك، والعمل على دعم استقلالية المدقق الداخلي.

10- دراسة زريقات، (2011) بعنوان :

"**أثر دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الأردني في تحسين جودة التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية**".

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر تعليمات دليل الحكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني في تحسين جودة التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية، وذلك اعتماداً على مدى تأثير بنود الدليل على مكونات جودة التدقيق، التي حددها معهد المدققين الداخليين، وقد تم إعداد استبانة موجهة لموظفي إدارات التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية بمسمياتهم المختلفة، وقد أظهرت الدراسة وجود دور هام لتعليمات دليل الحاكمية المؤسسية في تحسين جودة التدقيق الداخلي للبنوك الأردنية، وذلك من خلال تأثير تعليمات هذا الدليل وبشكل مهم إحصائياً في مكونات جودة التدقيق الداخلي المتمثلة في زيادة الالتزام بميثاق أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي، وزيادة الالتزام في معايير التدقيق الداخلي، وتطوير الأداء المهني للمدققين الداخليين وتحسين ممارسات وأساليب التدقيق، ويوصي الباحث القطاعات الاقتصادية الأخرى والجهات المشرفة عليها بخلاف البنوك بضرورة تبني مثل هذا الدليل لتحسين جودة التدقيق الداخلي.

11- دراسة البجيرمي، (2011) بعنوان :

"**دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر: دراسة ميدانية في المصارف السورية**"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف بمدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي وفعاليتها في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة والخاصة، حيث يساعد نشاط التدقيق الداخلي الإدارة العليا ومجلس الإدارة من خلال عمله على تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها، وتقديم خدمات تأكيدية واستشارية مختلفة في أثناء تنفيذ عملية إدارة المخاطر.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:

– لا يوجد مساهمة فعالة لنشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر سواء في تحديد أو تقييم أو الاستجابة للمخاطر في المصارف السورية العامة.

– يوجد مساهمة فعالة لنشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر سواء في تحديد أو تقييم أو الاستجابة للمخاطر في المصارف السورية الخاصة.

– يوجد فروق جوهرية لصالح القطاع الخاص بين إجابات المستجيبين من كلا القطاعين.

العام والخاص في ما يتعلق بمساهمة التدقيق الداخلي في تحديد و تقييم المخاطر والاستجابة لها.

– لا يوجد اختلافات جوهرية بين آراء العاملين في قسم التدقيق الداخلي وآراء العاملين في قسم المالية في كل من المصارف العامة والخاصة.

– يوجد عدم اهتمام من قبل المصارف العامة والخاصة بأهمية حصول عامليها في قسم التدقيق الداخلي على الشهادات المهنية الدولية في هذا المجال، بالإضافة إلى قلة الدورات التدريبية التي تتيح للعاملين متابعة التطورات في مجال التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

وبناءً على النتائج السابقة، قدم الباحث عدداً من التوصيات، أهمها:

– ضرورة تفعيل دور نشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة، لتساعدها في مواجهة الأزمات المالية المستقبلية، والمحافظة على بقائها.

– ضرورة اهتمام المصارف العامة وبشكل كبير بعملية إدارة المخاطر لديها، ومعرفة دورها البالغ الأهمية في مواجهة مختلف المخاطر المحيطة بأنشطتها وأعمالها التي أصبحت متعددة وكبيرة إلى درجة الإفلاس في الوقت الحاضر، وليس فقط الاعتماد على الدعم الحكومي في مواجهة وتحمل الخسائر في حال حدوثها.

– الإسراع في إحداث قسم مستقل للتدقيق الداخلي في المصارف العامة يتمتع بالاستقلالية الكافية للقيام بواجباته من خلال تبعيته للجنة التدقيق.

- ضرورة قيام المصارف العامة والخاصة بإجراء دورات تدريبية داخلية وخارجية مستمرة في مجال التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، لبقاء عامليها على اطلاع مستمر بالتطورات المهنية في هذه المجالات وأية مجالات أخرى ذات صلة بالتدقيق الداخلي.

- لفت انتباه المصارف العامة والخاصة لأهمية الشهادات المهنية الدولية كشهادة المدقق الداخلي المعتمده من معهد المدققين الداخليين الأمريكي في زيادة كفاءة عامليها في قسم التدقيق الداخلي، حيث ممكن أن تتكفل بتكاليف حصول موظفيها عليها مقابل إلزامهم بالعمل لديها لفترة معينة.

12- حمدان، مشتهى، عواد، (2012) بعنوان :"دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها".

تهدف هذه الدراسة إلى استطلاع خصائص لجان التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وأثرها في جودة الأرباح والمُعبر عنها باستمرارية الأرباح المستقبلية، وقد شملت عينة الدراسة على (50) شركة من شركات القطاع الصناعي المدرجة في سوق عمان الحالي للفترة (2004- 2009)، وباستخدام طريقة الانحدار المتجمع.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح، ووجود أثر سلبي لملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم في الشركات التي يمثلونها على جودة الأرباح، ولا يوجد تأثير لباقي الخصائص (حجم اللجنة واستقلالية الأعضاء والخبرة المالية).

وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل آليات الحاكمية المؤسسية، ومنها لجان التدقيق والرقابة على تطبيق مبادئها من ناحية طريقة تعيين الأعضاء وخصائصهم.

13- دراسة رضوان، (2012) بعنوان: "أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدوليّ ".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى دور التدقيق الداخلي في تعزيز دور الإداره في إدارة المخاطر في البنوك، ومن أهمّ النتائج التي توصلت إليها أنّ أداء المدقق الداخلي يتسم بالموضوعية والكفاءة المهنية، وأنّ هنالك تعاونا بين قسم التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات، وأنّ التدقيق الداخلي يُسهم في تقويم أنظمة الرقابة الداخلية وتحسينها. وقد أوصت الدراسة بضرورة إعداد دورات تدريبية للمدققين في أساليب إدارة المخاطر ومواجهتها وتقييمها، وبضرورة اهتمام التشريعات الخاصة بمهنة التدقيق من ناحية استقلالية أقسامه، ومؤهلات العاملين فيه، حتى يتسنى لهم أداء مهامهم بكفاءة.

14- الشرايري، (2012) بعنوان :

"أثر الحاكمية على فاعلية التدقيق الداخلي في ظل مبادئ لجنة بازل المحدثة: دراسة حالة البنوك التجارية في الأردن".

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الحاكمية في فاعلية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية العاملة في الأردن وعدها (22) بنك، وقد كان المتغير المستقل هو المبادئ الصادرة عن لجنة بازل المحدثة وعددها (8) مبادئ، والخاصة بحوكمة المصارف، وقد تم تصميم استبانة وزعت على المدققين الداخليين، وأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بصفتهم أعضاء لجنة التدقيق في كل بنك، وقد بلغ عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل(102) استبانة، وتم اختبار فرضيات الدراسة بواسطة الانحدار المتعدد، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر للحاكمية في فاعلية التدقيق الداخلي وبشكل عام في البنوك التجارية الأردنية، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة توفير الدعم من قبل الإدارة التنفيذية لاستقلالية المدقق الداخلي، مما يعزز مستوى فاعلية التدقيق الداخلي، وإلى ضرورة

إشراكهم في دورات إدارية عليا، والاستعانة بخبراء ومستشارين لتطوير سياسات ونظم ومبادئ للإدارات التنفيذية، وأنه يجب اختيار لجنة تدقيق من ذوي الخبرات والمعرفة وعلى الإدارة العليا تبني الخطط الإستراتيجية وبالتشارك مع التدقيق الداخلي كجزء أساسي في ضل مبادئ بازل المحدثة عام 2006، والتي تتضمن ستة مبادئ تؤكد أهلية أعضاء مجلس الإدارة لمراقبة الأهداف الإستراتيجية، وأن يضع حدوداً واضحة للمسؤوليات ويتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس وامتلاك المسئولين للمهارات الضرورية لإدارة العمل واستقلالية مراقبي الحسابات والوظائف الرقابية، ويتأكد مجلس الإدارة من سياسات الأجور والمكافآت التي تتناسب مع ثقافة وأهداف واستراتيجيات البنك في الأجل الطويل، وأن يتم ربط حوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف البنك، وأن يتم العمل بشفافية فعالة وسليمة وتفهم لهيكل العمليات والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها البنك، حيث يمكن أن يتعرض لمخاطر قانونية بشكل غير مباشر، وما لذلك من خطر يؤثرعلى سمعة البنك.

وتوصي الدراسة إلى توفير الدعم من قبل الإدارة العليا لإستقلالية المدقق الداخلي، مما يعزز مستوى فاعلية التدقيق الداخلي.

ب – الدراسات الأجنبية:

1- دراسة Krishnan, (2005) بعنوان:

"Audit Committee Quality And Internal Control: An Empirical Analysis"

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين جودة لجنة التدقيق ممثلة بعدة أبعاد وهي: حجم لجنة التدقيق، واستقلالية أعضاء لجنة التدقيق والخبرة التي يتمتع فيها أعضاء لجنة التدقيق ، أجريت هذه الدراسة من خلال جمع البيانات ل(128) شركة صناعية وخدمية واستثمارية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ لمعرفة العلاقة بين جودة التدقيق الداخلي وفعالية نظام الرقابة الداخلية، حيث

قام الباحث بالتحليل المالي لبيانات هذه العينة الموجودة في قوائمها المالية، وتوصل الباحث إلى وجود علاقة قوية تختلف من شركة إلى أخرى، وحسب طبيعة أنشطتها، وأنّ العلاقة تكون في الشركات الصناعية أقوى منها في الشركات الخدمية، وأقوى منها في الشركات الاستثمارية، والبورصات.

وأوصت الدراسة بإنه حتى تؤخذ تقارير لجنة التدقيق بعين الإعتبار فإنه من الضروري أن يكون أعضاء هذه الهيئات على درجة عالية من الكفاءة والممارسة العملية، مع ضرورة الإخذ بعين الإعتبار التطور الذي يطرأ على الإهتمام في الرقابة الداخلية ودور لجنة التدقيق في تحقيق التوكيدات لكل المتعاملين مع تلك الشركات.

2- **دراسة (2006) ,Mat Zain بعنوان:**

"Internal Auditors Assessment Of Their Contribution to Fainancial Statement Audits: The Relation With Audit Committee and Internal Audit"

أجريت هذه الدراسة من خلال استبانة وزعت على (76) شركة في ماليزيا؛ لمعرفة حجم العلاقه بين مساهمة المدققين الداخليين ولجان التدقيق في تدقيق القوائم المالية، مع أفتراض وجود علاقة طردية بين تقييم مساهمة المدققين الداخليين في تدقيق القوائم المالية مع خصائص لجنة التدقيق، من مثل: الحجم والخبرات العملية والوقت المتاح والاستقلالية، حيث تبين أنه يوجد علاقه طرديه بينهما، كذلك أوضحت وجود علاقه طردية بين زيادة فعالية لجان التدقيق، ووحدات التدقيق الداخلي، مع تقييم مساهمة المدققين الداخليين في تدقيق القوائم الماليه.

3- دراسة: (Page & Spira, (2006 بعنوان:

"Risk Management The Reinvention Of Internal Control And The Changing Role Of Internal Audit".

تناولت الدراسة طبيعة وظائف الرقابة الداخلية في ظل التحكم المؤسسي في إنجلترا، وركزت على أسلوب التنظيم الذاتي للإجراءات، واستعرضت الدراسة التطورات في إعداد التقارير التي يجب الإفصاح عنها، والتي توفر الفرصة المناسبة لتحديد المخاطر المرتبطة بذلك، والدور الجديد للمدقق الداخلي لتقليل حدة هذه المخاطر، وتوصلت الدراسة إلى أن التقييم الذاتي للمخاطر الذي يمكن أن يقوم به جهاز التدقيق الداخلي أو إدارة مستقلة للمخاطر يتطلب تحديد المخاطر، أو تعريفها أولاً، ثم تحليلها؛ لمعرفة أسبابها وبناء على ذلك يتم وضع الإجراءات المناسبة للسيطرة عليها، وأوصت الدراسة بضرورة توفير نموذج لتطوير دور المدقق الداخلي في تحديد المخاطر والتعامل معها.

4- - **دراسة (Zhang et al, (2007 بعنوان:**

" Audit Committee Quality , Auditor Independence , and Internal Control Weaknesses "

اعتمدت هذه الدراسة على الشركات التي يوجد فيها نظام رقابة ضعيف، ومقارنتها بالشركات التي تمتلك نظام رقابة قويًا من خلال تحديد حجم الشركة، وأدائها وطبيعة نشاطها؛ وذلك لمعرفة خصائص لجان التدقيق ومدى ترابطها مع التدقيق الداخلي، ومدى الإفصاح عن نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلي أيضا، حيث تم أخذ عينة من (208) شركات يوجد فيها أنظمة رقابة داخلية مختلفة المستوى .

وتوصلت الدراسة إلى أنه كلما كانت لجنة التدقيق تحتوي عدد قليل من الخبراء الماليين، فإن هذا يؤدي إلى وجود نظام رقابي داخلي ضعيف، أي أنّ ضعف لجان التدقيق يكون ناجما عن عدم

تمثيل عدد كبير من الأشخاص الماليين في هذه اللجان، حيث تكون علاقة ضعف أداء لجان التدقيق طردية مع عدد الأشخاص الماليين الذين يشاركون في هذه اللجان.

5- دراسة (Institute Of Internal Auditors, (2011 بعنوان:

" Internal Auditing Role In Risk Management "

هي عبارة عن ورقة عمل تم إصدارها بالتعاون بين كل من لجنة دعم المنظمات، وهي لجنة طوعية مؤسسية في الولايات المتحدة بهدف تقديم الدعم لإدارة المنظمات فيما يتعلق بالرقابة الداخلية وعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر، وبين معهد المدققين الداخليين الأمريكي و معهد المدققين البريطاني والايرلندي، وكان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو مساعدة المدير التنفيذي لقسم التدقيق الداخلي في المنشأة على الاستجابة والتعامل مع صعوبات إدارة المخاطر على مستوى المنشأة ككل، حيث تم اقتراح عدة طرق تساعد المدققين الداخليين في تحقيق متطلبات الموضوعية والاستقلالية وفق المعايير الدولية المهنية للتدقيق الداخلي.

اعتمدت هذه الدراسة على الدور الواجب القيام به، والوسائل المستخدمة لتفعيل أداء إدارة المخاطر من خلا بيان دور المدقق الداخلي في تفعيل أداء إدارة المخاطر، إذ استخدام الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع العينات الدراسية، ثم وصفها ثم تحليلها، وقد أُعدّت استبانة وُزعت في الولايات المتحدة وايرلندا وبريطانيا، وقد أظهرت نتائجها أنّ هنالك دورا مهما للمدققين الداخليين في إدارة المخاطر، ووجود فهم سليم لمفهوم إدارة المخاطر من قبل الإدارة، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير مهارة المدقق الداخلي لتمكينه من تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن تطوير المخاطر للمؤسسات المالية والمصرفية وإدارتها.

وفيما يلي جدول يوضح ملخص لعناوين وسنوات ونتائج وتوظيفات الدراسات السابقة الواردة أعلاه وكما يلي:

الجدول رقم (2-1): ملخص نتائج وتوظيفات الدراسات السابقة حسب التطور التاريخي

اسم الباحث وسنة وعنوان الدراسة	نتيجة الدراسة	توظيفات الدراسة
Krishnan (2005) Audit Committee Quality And Internal Control: An Empirical Analysis	وجود علاقة قوية بين جودة التدقيق الداخلي وفعالية نظام الرقابة الداخلية تختلف من شركة إلى أخرى وحسب طبيعة أنشطتها.	- تم أستخدام الدراسة في الأطار النظري في المبحث الخاص في التدقيق الداخلي وفي مبحث لجان التدقيق لتحديد مهام وخصائص لجان التدقيق.
Mat Zain (2006) Internal Auditors Assessment Of Their Contribution to Financial Statement Audits: The Relation With Audit committee and Internal Audit.	وجود علاقه طردية بين زيادة فعالية لجان التدقيق، ووحدات التدقيق الداخلي، مع تقييم مساهمة المدققين الداخليين في تدقيق القوائم المالية.	- تم أستخدام الدراسة في الأطار النظري في المبحث الخاص في التدقيق الداخلي وفي المبحث الخاص في لجان التدقيق لتحديد مهام وخصائص لجان التدقيق.
Page & Spira (2006) Risk Management The Reinvention Of Internal Control And The Changing Role Of Internal Audit	أن التقييم الذاتي للمخاطر الذي يمكن أن يقوم به جهاز التدقيق الداخلي أو إدارة مستقلة للمخاطر يتطلب تحديد المخاطر أو تعريفها أولاً، ثم تحليلها لمعرفة أسبابها وبناء على ذلك يتم وضع الإجراءات المناسبة للسيطرة عليها.	- تم أستخدام الدراسة في الأطار النظري في المبحث الخاص في مفهوم ومهام إدارة المخاطر وفي الإجراءات وآليات تفعيل التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر.
السويطي (2006) **تطوير أنموذج لدور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي**	يوجد لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية كافة لجان تدقيق، ولكن لا تتوافر لهذه اللجان بشكل عام المتطلبات الأساسية لممارسة دورها بفاعلية، وليس لها تأثير مهم في فاعلية المدقق الخارجي واستقلاليته، ولا يوجد نموذج موحد لدور لجان التدقيق يمكن تطبيقه بحيث يلائم جميع بيئات دول العالم، وإنما وجدت نماذج	- تم أستخدام الدراسة في الأطار النظري في المبحث الخاص في لجان التدقيق لتحديد نشأة لجان التدقيق وأهميتها.

	متعددة لتجارب دولية تختلف باختلاف الظروف البيئية والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية والتشريعية.	
Zhang (2007) Audit Committee Quality , Auditor Independence , and Internal Control Weaknesse .	أنّ ضعف لجان التدقيق يكون ناجما عن عدم تمثيل عدد كبير من الأشخاص الماليين في هذه اللجان، وتكون علاقة ضعف أداء لجان التدقيق طردية مع عدد الأشخاص الماليين الذين يشاركون في هذه اللجان.	– تم أستخدام الدراسة في الأطار النظري في المبحث الخاص في التدقيق الداخلي وفي مبحث لجان التدقيق لتحديد مهام وخصائص لجان التدقيق.
البرغوثي وجمعة (2007) **دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية**	أن المدققين الداخليين يقومون بدورهم في إدارة المخاطر في المصارف الأردنية بكفاءة، وكانت أفضل النتائج المتعلقة بالتعرف على أنشطة الرقابة وتحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها.	– تم أستخدام الدراسة في الأطار النظري في المبحث الخاص في المخاطر وفي وآليات تفعيل التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر ومهام إدارة المخاطر.
دحدوح (2008) **دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات: (دراسة ميدانية)**	هنالك مجموعة من الأنشطة تمارسها لجنة المراجعة، تؤدي إلى تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها .	– تم أستخدام الدراسة في الأطار النظري في المبحث الخاص في المبحث الخاص في لجان التدقيق لتحديد مهام وخصائص ونشأة لجان التدقيق.
المرعي (2009) **دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية: (دراسة ميدانية)**	أن للجنة التدقيق دورا في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، وفي مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي، وتتأكد من التزام التدقيق الداخلي بالسياسات والقرارات الإدارية والأنظمة، وتساهم في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي فيها.	– تم أستخدام الدراسة في الأطار النظري في المبحث الخاص في التدقيق الداخلي لتحديد تعريف وتطور التدقيق الداخلي وفي المبحث الخاص في لجان التدقيق لتحديد مهام وخصائص لجان التدقيق و في المبحث الخاص

		في تقارير التدقيق الداخلي المعدة على أسس علمية ومعايير متعارف عليها. - تم أستخدام الدراسة في إعداد الإستبانة
سويدان، أبوزريق (2009) **مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في شركات الكهرباء الأردنية**	أن المدققين الداخليين العاملين في شركات الكهرباء الأردنية يلتزمون بشكل عام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية بدرجة مرتفعة، ولكن يستثنى من ذلك عدم وجود اهتمام كاف من قبل المدققين الداخليين بالمعيار الثالث من معايير التدقيق الداخلي الدولية الذي يتعلق بالكفاءة، وبذل العناية المهنية اللازمة، والمعيار الرابع الذي يتعلق ببرنامج تحسين وضبط جودة عمل التدقيق الداخلي، كما تبين وجود معوقات قد تحول دون التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية أهمها انخفاض عدد الحاصلين على شهادات مهنية في التدقيق، وانخفاض الحوافز المادية لاستقطاب الكفاءات.	- تم استخدام الدراسة في المبحث المتعلق في قطاع الطاقة ونبذة عن شركات الكهرباء الأردنية. - تم استخدام الدراسة في المبحث المتعلق في المخاطر التي تواجه شركات الكهرباء ودور التدقيق الداخلي في هذه إدارة المخاطر. - تم أستخدام الدراسة في إعداد الإستبانة. - تم أستخدام الدراسة في صياغة توصيات الدراسة.
تامر (2010) **دور لجان المراجعة في تدعيم استقلال المُراجع الداخليّ في البنوك التجارية**	1- تُعدّ البنوك التجارية مجالاً ملائماً لتشكيل لجان المراجعة الداخلية يعمل على زيادة تأكيد مصداقية القوائم والتقارير المالية فيها. 2- وجود لجان المراجعة في البنوك التجارية	- تم أستخدام الدراسة في الأطار النظري في المبحث الخاص في تحديد نشأة ومهام وخصائص لجان التدقيق.

	يعمل على تدعيم استقلال المدقق الداخلي، ويساعد في رفع كفاءة أداء دائرة المراجعة الداخلية وفاعليتها. 3- تساعد لجان المراجعة مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤولياته القانونية بكفاءه وفاعلية.	
المومني (2010) **تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات**	أن لجان التدقيق لا تزال تفتقر الى الاستقلالية والفعالية الكاملة.	- تم أستخدام الدراسة في الأطار النظري في المبحث الخاص في لجان التدقيق لتحديد نشأة وأهمية ومهام وخصائص لجان التدقيق.
الشواورة، الحمايدة (2010) **دور وحدات المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة عمل لجان التدقيق المنبثقة عن مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية: (دراسة ميدانية)**	أن معظم العناصر التي يتكون منها الإطار المرجعي لوحدات المراجعة الداخلية إذا ما أحسن إدارتها وتنفيذها بشكل فعال فسوف تؤدي بالتبعية إلى رفع وتحسين كفاءة عمل لجان التدقيق.	- أستخدام الدراسة في الأطار النظري في المبحث الخاص في لجان التدقيق لتحديد نشأة وأهمية ومهام وخصائص لجان التدقيق . - تم أستخدام الدراسة في إعداد الإستبانة
المدهون (2011) **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزه**	وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك، وإدراكه لإهمية وجود نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، يقوم بمراقبة نظام إدارة المخاطر، وأنّ دور المدقق يتمثل بتقديم الاستشارات والتوصيات بشأن المخاطر وليس تحديد المخاطر وإدارتها، ويجب دعم استقلاليته.	- تم استخدام الدراسة في المبحث المتعلق في ماهية ومفهوم إدارة المخاطر. - تم أستخدام الدراسة في صياغة توصيات الدراسة.

الدراسة	النتائج	أوجه الاستفادة
Institute Of Internal Auditors (2011) **Internal Auditing Role In Risk Management**	هنالك دورا مهما للمدققين الداخليين في إدارة المخاطر، ووجود فهم سليم لمفهوم إدارة المخاطر من قبل الإدارة.	– تم استخدام الدراسة في المبحث المتعلق في ماهية ومفهوم إدارة المخاطر.
زريقات (2011) **أثر دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الأردني في تحسين جودة التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية**	وجود دور هام لتعليمات دليل الحاكمية المؤسسية في تحسين جودة التدقيق الداخلي للبنوك الأردنية، وذلك من خلال تأثير تعليمات هذا الدليل وبشكل مهم إحصائياً في مكونات جودة التدقيق الداخلي المتمثلة في زيادة الالتزام بميثاق أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي وزيادة الالتزام في معايير التدقيق الداخلي، وتطوير الأداء المهني للمدقين الداخليين وتحسين ممارسات وأساليب التدقيق.	– أستخدام الدراسة في الأطار النظري في المبحث الخاص في التدقيق الداخلي لتحديد نشأة وأهمية ومهام وخصائص التدقيق الداخلي وفي المبحث الخاص في لجان التدقيق لتحديد نشأة وأهمية ومهام وخصائص لجان التدقيق .
البجيرمي (2011) **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر: دراسة ميدانية في المصارف السورية"**	– لا يوجد مساهمة فعالة لنشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر سواء في تحديد أو تقييم أو الاستجابة للمخاطر في المصارف السورية العامة، ولكن يوجد اهتمام بذلك في الخاصة. – يوجدعدم اهتمام من قبل المصارف العامة والخاصة بأهمية حصول عامليها في قسم التدقيق الداخلي على الشهادات المهنية الدولية، وقلة الدورات التدريبية للمدققين في مجال التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.	– تم استخدام الدراسة في المبحث المتعلق في ماهية ومفهوم وأنواع المخاطر. – تم أستخدام الدراسة في صياغة توصيات الدراسة.

حمدان، مشتهى، عواد (2012) دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها"	وجود أثر إيجابي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح، ووجود أثر سلبي لملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم في الشركات التي يمثلونها على جودة الأرباح، ولا يوجد تأثير لباقي الخصائص(حجم اللجنة واستقلالية الأعضاء والخبرة المالية).	أستخدام الدراسة في الأطار النظري في المبحث الخاص في التدقيق الداخلي لتحديد نشأة وأهمية ومهام وخصائص التدقيق الداخلي وفي المبحث الخاص في لجان التدقيق لتحديد نشأة وأهمية ومهام وخصائص لجان التدقيق .
رضوان (2012) أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدوليّ	أنّ أداء المدقق الداخلي يتسم بالموضوعية والكفاءة المهنية، وأنّ هنالك تعاونا بين قسم التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات، وأنّ التدقيق الداخلي يُسهم في تقويم أنظمة الرقابة الداخلية وتحسينها.	– تم استخدام الدراسة في المبحث المتعلق في ماهية وأنواع المخاطر وآليات تفعيل إدارة المخاطر .
الشرايري (2012) أثر الحاكمية على فاعلية التدقيق الداخلي في ظل مبادئ لجنة بازل المحدثة: دراسة حالة البنوك التجارية في الأردن	وجود أثر للحاكمية في فاعلية التدقيق الداخلي وبشكل عام في البنوك التجارية الأردنية، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة توفير الدعم من قبل الإدارة التنفيذية لاستقلالية المدقق الداخلي، مما يعزز مستوى فاعلية التدقيق الداخلي، وإلى ضرورة إشراكهم في دورات إدارية عليا، والاستعانة بخبراء ومستشارين لتطوير سياسات ونظم ومبادئ للإدارات التنفيذية، وأنه يجب اختيار لجنة تدقيق من ذوي الخبرات والمعرفة وعلى الإدارة العليا تبني الخطط الإستراتيجية وبالتشارك مع التدقيق الداخلي كجزء أساسي في ضل مبادئ بازل المحدثة عام 2006.	– تم أستخدام الدراسة في الأطار النظري في المبحث الخاص في التدقيق الداخلي لتحديد نشأة وأهمية ومهام وخصائص التدقيق الداخلي وفي المبحث الخاص في لجان التدقيق لتحديد نشأة وأهمية ومهام وخصائص لجان التدقيق . – تم أستخدام الدراسة في صياغة التوصيات

2-5-1 أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الـدراسـة والدراسات السابقة:

تناولت تلك الدراسات – كما مرّ بنا– وصف دور لجنة التدقيق، ومحددات التدقيق الداخلي ومعيقاته، والعوامل التي تؤثر في جودة التدقيق، ومدى التزام الشركات بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، وكذلك بحثت في دور التدقيق الداخلي في بعض القطاعات أو الشركات، وكيف أنّ هنالك علاقة بين التدقيق الداخلي أو لجان التدقيق وبين إدارة المخاطر.

أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة:

1- ركزت الدراسة على شركات متشابهة في طبيعة أنشطتها؛ وذلك لإعطاء نتائج دقيقه بناءً على تحديد متغيرات الدراسة.

2- ربطت الدراسة بين جودة التدقيق الداخلي ودور اللجان في هذه الشركات لإدارة المخاطر حتى تضفي دورا عمليا يستفاد منه في شركات الكهرباء .

3- تناولت الدراسة تفعيل دور التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية لإدارة المخاطر من خلال دعم لجان التدقيق على النقيض من الدراسات الأخرى التي تناولت تحسن دور اللجان من خلال التدقيق الداخلي، وسيتم تحديد الدراسات المتشابهة والمختلفة في الفصل الخامس من هذه الدراسة.

2-5-2 ما يميز هذه الـدراسـة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة من وجهة نظر الباحث عن الدراسات السابقة، في أنها تهدف إلى تحديد العلاقة بين طرفي عملية التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية، وتركز على السعي لتحسين فاعلية أداء وظيفة التدقيق الداخلي فيها من خلال لجان التدقيق، وتُسهم الدراسة الحالية في التعمق في تحليل الفجوة التي تشكل تحديا أمام عملية التدقيق في هذه الشركات، وخاصة أنّ بعض شركات الكهرباء الأردنية ذات صبغة خاصة وحكومية في الوقت نفسه، مما يتطلب خصوصية في

التقييم، إضافة إلى ما سبق ذكره من دور حيوي لهذه الشركات في رفد الاقتصاد الوطني، وتُعدّ هذه الدراسة –على حد علم الباحث – الأولى التي تبحث في دور اللجان في شركات الكهرباء الأردنية، ولا يوجد دراسة سابقة تطرقت إلى ذلك، وهذا ما يؤكد أهمية البحث والتحليل لتحديد قدرة فاعلية أنظمتها الرقابيه الداخلية على تحسين أدائها لمواجهة المخاطر، وكذلك للاستفادة من الدراسة في القطاعات المشابهة، كما في قطاعي الاتصالات والمياه وغيرهما.

6.2 قطاع الكهرباء في الأردن:

يعتبر قطاع الطاقة الكهربائية عنصراً حيويا في تحقيق التنمية الشاملة، وعاملا أساسيا في دفع العملية الإنتاجية في جميع القطاعات، ويؤثر بشكل كبير على مستوى معيشة الأفراد والمجتمعات، لذا سيتم ذكر نبذة عن هذا القطاع في هذا المبحث.

1.6.2 أهمية قطاع الكهرباء:

يشكل دور قطاع الكهرباء في المملكة أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الوطني، حيث يساهم في تكوين الناتج المحلي، ويوفر فرص العمل المباشرة، فقد بلغ عدد العاملين في شركات الكهرباء الأردنية (7794) موظفًا حتى نهاية عام 2012، بينما تبلغ موجودات هذه الشركات حتى نهاية العام نفسه ما يقارب (3638) مليون دينار، ويلبي حاجة جميع النشاطات الاقتصادية في المملكة من الكهرباء، سواء القطاع الإنتاجي، أو الخدمي، أو الاستخدام المنزلي (**تقرير هيئة تنظيم قطاع الطاقة الأردني، 2012**).

وفي ضوء ماسبق فإنه لابد أن يحظى هذا القطاع بمزيد من الاهتمام والدراسة والدعم، ليحقق الأهداف والطموحات المنشودة، لذلك يرى الباحث أنه لابد من إعداد الدراسات التي من شأنها أن تعمل على تحسين عمل الشركات في هذا القطاع، ومنها هذه الدراسة والتي تهدف إلى كيفية تفعيل

التدقيق الداخلي، وتمكينه من تحسين إدارة المخاطر في هذا القطاع، من خلال معرفة المعوقات التي تحول دون ذلك لتقديم الاقتراحات والتوجيهات اللازمة لتلافيها.

2.6.2 نبذه تاريخيه :

بدأت صناعة الكهرباء في الأردن في العام 1938، عندما أنشأت مجموعة من رجال الأعمال شركة صغيرة لتوفير الطاقة الكهربائية لمدينة عمان، وفي العام1947 تم تحويل هذه الشركة إلى شركة قابضة تسمى شركة الكهرباء الأردنية، ومُنحت امتيازاً لتوليد وتوزيع الكهرباء في عمان وضواحيها، وتم تجديد عقد الامتياز لهذه الشركة في العام 1962 لخمسين سنة، ليشمل المحافظات الأربع في الجزء الأوسط من الأردن بما في ذلك عمان، وفي عام 1961 أنشئت شركة للطاقة الكهربائية ذات ملكية خاصة تسمى شركة كهرباء محافظة إربد، وذلك لتوليد وتوزيع الطاقة الكهربائية في الجزء الشمالي من البلاد، وتقوم هذه الشركة بتزويد حوالي 23 % من المستهلكين بالطاقة الكهربائية، أما في الجزء الجنوبي من البلاد، فقد كانت البلديات المتعددة هي المسئولة عن تزويد السكان بالكهرباء من خلال محركات الديزل ذات الاعتمادية المنخفضة، وفي العام 1967 دعت الحاجة إلى ضرورة توفير نظام كهربائي حديث ذي اعتمادية عالية، حيث أنشأت الحكومة سلطة الكهرباء الأردنية، وفقا لأحكام قانون الكهرباء العام إذ أسندت إليها الأمور الآتية:

أولا: توليد الطاقة الكهربائية عن طريق محطات توليد الطاقة الحديثة ذات الاعتمادية العالية.

ثانيا: نقل الطاقة الكهربائية عن طريق خطوط الجهد العالي ذات الاعتمادية العالية.

ثالثا: توزيع الطاقة الكهربائية في جميع المناطق التي لا تغطيها شركات التوزيع المملوكة للقطاع الخاص (شركة الكهرباء الأردنية).

رابعا: تنفيذ برنامج كهربة الريف لضمان تزويد جميع المواطنين بالطاقة الكهربائية بحلول عام 2000، وبعد إنشاء سلطة الكهرباء نمت القدرة الاسمية بمعدل سريع لتلبية الطلب وتوفير احتياطي

كاف، حيث وصل إجمالي القدرة الاسمية التوليدية إلى حوالي 3309 ميغاواط، والحمل الأقصى للنظام بلغ 2660 ميغاواط، كما أنّ نسبة تزويد السكان بالكهرباء شملت مايقارب ال100 % من السكان، وإضافة إلى ذلك فإنّ النظام الكهربائي الأردني تم ربطه مع النظام الكهربائي في مصر وسوريا، وهذا يساهم بشكل كبير في مواجهة الأحمال في ساعات الذروة الفعلية وفي حالات خروج الوحدات التوليدية من الخدمة (**تقرير هيئة تنظيم قطاع الطاقة الأردني، 2012**).

3.6.2 مراحل تطور قطاع الطاقة في الأردن :

يُعدّ الأردن _كباقي الدول النامية_ لديه العديد من القيود الاقتصادية الناجمة عن وجود نقص حقيقي في الموارد الطبيعية، ومع ذلك وإدراكا لأهمية الطاقة الكهربائية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فقد قامت الحكومة ببذل جهود كبيرة لضمان توفير إمداد آمن وموثوق للكهرباء، وبأقل كلفة للمواطنين، ولمختلف القطاعات الاقتصادية، حيث مر قطاع الطاقة بأربع مراحل رئيسية لتطويره وهي:

(1) مرحلة تعديل قانون الكهرباء للسماح بإنشاء جهة تنظيمية ذات استقلالية، وتوفير الأسس القانونية لإعادة هيكلة القطاع، وقد تم الانتهاء من تنفيذ هذه المرحلة بعد إصدار قانون الكهرباء العام رقم (10) لسنة 1996.

(2) مرحلة إعادة هيكلة شركة الكهرباء الوطنية إلى ثلاث شركات، وذلك للسماح للقطاع الخاص بالمشاركة في أعمال القطاع، وقد تم الانتهاء من تنفيذ هذه المرحلة في عام 1999.

(3) مرحلة إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة، لتشجيع المنافسة العادلة في صناعة الكهرباء، وحماية حقوق المستهلكين ومنتجي وبائعي الطاقة الكهربائية، وقد تم تنفيذ هذه المرحلة من خلال إنشاء هيئة تنظيم الطاقة في عام 2001، وسن قانون الكهرباء المؤقت رقم (64) لسنة 2002 الذي يحدد مهام وصلاحيات كل من هيئة تنظيم قطاع الكهرباء ووزارة الطاقة والثروة المعدنية .

(4) مرحلة إعادة هيكلة التعرفة الكهربائية لجميع فئات المستهلكين تدريجياً، وذلك لإلغاء الدعم والدعم البيني، ولتشجيع المحافظة على الطاقة وعدم هدرها، ولتقليل الفقد بصورة تغطي تكاليف التوصيل، ولتوفير معدل عائد عادل لشركات الكهرباء، ويتم تنفيذ هذه المرحلة بشكل تدريجي **(تقرير هيئة تنظيم قطاع الطاقة الأردني، 2012).**

4.6.2 نبذة عن شركات الكهرباء المساهمة في الأردن:

يتضمن قطاع الكهرباء في الأردن ثلاثة نشاطات رئيسية لإعمال شركات الكهرباء وهي، التوليد والنقل والتوزيع، ويمكن تحديد الشركات العاملة في القطاع حالياً كالآتي:

أ- الشركات العاملة في نشاط التوزيع: هنالك ثلاث شركات تعمل في نشاط التوزيع في المملكة في الوقت الحالي وهي:

1- شركة الكهرباء الأردنية المساهمة العامة المحدودة

بدأت الشركة أعمالها بتاريخ 1938/3/15 تحت اسم "شركة كهرباء عمان"، حيث منحت الشركة عطاء إنارة شوارع عمان بالمصابيح الكهربائية، وكانت الشركة تقوم بتوليد وتوزيع الطاقة الكهربائية داخل حدود مدينة عمان، وفي عام 1945 تم تغيير اسم الشركة ليصبح " شركة الكهرباء الأردنية "، ومنحت امتيازاً لمواجهة المتطلبات المتنامية لمدينتي عمان والزرقاء، وتوسع الامتياز ليشمل مناطق وادي السير في عام 1958، وصويلح عام 1961، والسلط عام 1968، ومأدبا عام 1972، وفي الوقت الراهن تقوم شركة الكهرباء الأردنية بتزويد حوالي 64 % من إجمالي المستهلكين بالطاقة الكهربائية في الأردن، من خلال شراء الطاقة الكهربائية من شركة الكهرباء الوطنية **(التقرير السنوي لشركة الكهرباء الأردنية، 2013).**

2- شركة توزيع الكهرباء المساهمة العامة:

تأسست شركة توزيع الكهرباء المساهمة المحدودة وفقاً لأحكام قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 والقاضي بتأسيس شركة منفصلة عن شركة الكهرباء الوطنية، لتتولى نشاط التوزيع الكهربائي في مناطق التزويد التابعة لشركة الكهرباء الوطنية, وقيدت في سجل الشركات المساهمة العامة بتاريخ 12 شباط 1998 تحت رقم (335)، برأسمال مقداره عشرة ملايين دينار تملك الحكومة منه (75%) وشركة الكهرباء الوطنية (25%)، مقسماً إلى أسهم متساوية بقيمة اسمية دينار للسهم الواحد، وبتاريخ 2008/7/2 تم بيع 100% من حصة الحكومة من أسهم شركة توزيع الكهرباء المساهمة العامة لشركة كهرباء المملكة، والتي تملكها شركة دبي كابيتال، وبعدها باعت شركة كهرباء المملكة حصتها لمؤسسة الضمان الاجتماعي في عام 2012، تغطي شركة توزيع الكهرباء المناطق الجغرافية التالية:

منطقة الجنوب: تشمل محافظات العقبة، معان، الطفيلة، الكرك .

منطقة الوسط: تشمل منطقة وادي الأردن والأغوار .

المنطقة الشرقية: تشمل منطقة الأزرق، الصفاوي والرويشد حتى الحدود العراقية (**التقرير السنوي لشركة توزيع الكهرباء، 2013**).

3- شركة كهرباء محافظة إربد المساهمة العامة المحدودة

تأسست الشركة في عام 1957 باسم شركة كهرباء إربد الأهلية، وصدر قانون امتيازها باسم شركة كهرباء لواء عجلون في العام 1961، الذي بموجبه حصلت الشركة على حق توليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية لكامل منطقة الامتياز التي تضم محافظات إربد، المفرق، جرش، عجلون، وأجزاء من محافظة البلقاء.

تم تغيير اسم الشركة في عام 1967 ليصبح "شركة كهرباء محافظة إربد المساهمة العامة"، حيث تبلغ مساحة منطقة الامتياز حوالي (23) ألف كم² والتي تشكل ما نسبته (26%) من مساحة المملكة، وبتاريخ 2008/7/2 تم خصخصة الشركة من خلال بيع ما نسبته 55.4% من أسهم الشركة إلى شركة كهرباء المملكة، بعدها باعت شركة كهرباء المملكة حصتها لمؤسسة الضمان الاجتماعي في عام 2012 (**التقرير السنوي لشركة كهرباء أربد، 2013**).

ب- الشركات العاملة في نشاط نقل الطاقة الكهربائية:

يوجد شركة واحدة فقط مسؤولة عن شبكة النقل والتزويد بالجملة، وتشغيل النظام الكهربائي في المملكة وهي **شركة الكهرباء الوطنية** :

لقد أُنشئت وفقاً لسياسة الحكومة الهادفة إلى تحسين كفاءة الإنتاج من خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع الإنمائية ومنها صناعة الكهرباء، فقد تم إصدار قانون الكهرباء العام الجديد رقم (10) لسنة 1996، وتم بموجبه تحويل سلطة الكهرباء الأردنية إلى شركة مساهمة عامة، وقد سميت بشركة الكهرباء الوطنية المساهمة العامة، وهي الخلف القانوني العام والواقعي لسلطة الكهرباء الأردنية، وأسهم هذه الشركة مملوكة بالكامل للحكومة، وفي عام 1999م تم إصدار قانون الكهرباء المعدل رقم (13) لسنة 1999، وبموجبة تم إعادة هيكلة شركة الكهرباء الوطنية (الأم) بتقسيمها إلى ثلاث شركات حسب النشاط كما تم ذكره سابقاً. **(التقرير السنوي لشركة الكهرباء الوطنية، 2013).**

ج- شركات الكهرباء العاملة في نشاط التوليد: يوجد في المملكة شركتان مساهمتان فقط تعملان في نشاط توليد وإنتاج الطاقة الكهربائية وهما:

1- شركة توليد الكهرباءالمركزية :

تأسست شركة توليد الكهرباء المركزية المساهمة وفقاً لقرار مجلس الوزراء المتخذ والقاضي بتأسيس شركة منفصلة عن شركة الكهرباء الوطنية اعتباراً من مطلع العام 1999، لتتولى نشاط التوليد الكهربائي في مناطق التزويد التابعة لشركة الكهرباء الوطنية، وبتاريخ 2007/9/20 تم الإعلان عن بيع الحكومة الأردنية لـ 51% من أسهم الشركة لشركة إنارة الأردنية للطاقة، التي تملكها شركة دبي كابيتال بنسبة 65%، وشركة مالكوف الماليزية بنسبة 25%، وشركة **CCC** ومقرها أثينا بنسبة 10%، وقد تم توقيع عشرة اتفاقيات مع الجهات المعنية لتنفيذ عملية التملك الجديدة ويُعدّ تاريخ 2007/10/17 هو تاريخ استكمال بدء تنفيذ هذه الاتفاقيات (**التقرير السنوي لشركة توليد الكهرباء، 2013).**

2- شركـة السمرا لتوليد الكهربــاء :

تنفيذاً لقـرار مجلـس الـوزراء المتخـذ فـي جلستــه المنعقـدة بتاريـخ 2003/8/26 وبموجب أحكام قانون الشركات رقـم (22) لعام1997 تم تأسيس شركـة السمرا لتوليد الكهربـاء كشركة مساهمة خاصة مملوكة لحكومة المملكة الأردنيـة الهاشمية، لتتولى نشاط التوليد الكهربائي جنباً إلى جنب مع شركـة توليد الكهربـاء المركزيـة، من خلال محطة توليد تم إنشاؤها في محافظة الزرقاء، وبرأسـمال قيمته خمسـون مليون دينار أردنـي (**التقرير السنوي لشركة السمرا لتوليد الكهرباء، 2013).**

5.6.2 المخاطر التي تواجه شركات الكهرباء الأردنية المساهمة:

'تعرف المخاطر بأنها احتمالية تأثير الحوادث المتوقعة وغير المتوقعة عكسياً في تحقيق أهداف الشركة، لذا فإنة لابد من دراسة كافة الأحداث أو الإجراءات أو العوامل التي قد تؤثر سلبا في تحقيق كل هدف من أهداف الشركة، سواء أكان رئيسيا، أو فرعيا، وذلك من خلال بناء وتطوير

سجل لكافة المخاطر، ولدى مراجعة الباحث لخطط دوائر التدقيق الداخلي تبين بأنها تقوم بعمل سجل لهذه المخاطر، تحدد فيه أيضاً طرق التعامل معها، بعد أن يتم تقييمها وتحديد الأثر المتعلق بها، ووضع ضوابط لها(**تقرير هيئة تنظيم قطاع الطاقة الأردني، 2012)**.

لقد تناول تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي دراسة لتوقعات مستقبل الطاقة في الأردن أعدت من قبل جامعة هارفارد الأمريكية، والتي بينت أنّ من أهم المخاطر التي تواجه القطاع هو كثرة التغيير في السياسات المعمول بها في قطاع الطاقة في المملكة، حيث أضافت الدراسة أنّ هناك أكثر من 46 نوعاً من المخاطر التي تواجه قطاع الطاقة في المملكة، منها عدم وجود حوافز تشجيعية لدخول المستثمرين إلى قطاع الطاقة، والاعتماد بشكل كبير على المساعدات الخارجية، ومحدودية المصادر الطبيعية، وضعف الخبرة، والتعاون بين القطاعين العام والخاص، ووجود خلل في الإجراءات الإدارية والفنية للنهوض في قطاع الطاقة، لضمان أمن الطاقة وجودة المنتج والخدمة، ولا بد من وجود شركات متخصصة في مجال الطاقة المتجددة تخدم التطور، والنهوض بقطاع الطاقة، بعيداً عن الاحتكار وخدمة المصالح الشخصية (**تقرير هيئة الميثاق الاقتصادي الأردني، 2013)**.

في ضوء ما ورد يرى الباحث أنه يمكن تقسيم المخاطر التي تواجه الشركات الكهرباء الأردنية من حيث مصدرها إلى قسمين رئيسيين هما :-

1- **المخاطر الخارجية (العامة) :**

هي تلك المخاطر التي تؤثر سلباً في الأهداف العامة لشركات الكهرباء الأردنية، مثل النمو في قيمة الاستثمار أو العائد على الاستثمار، وتؤثر في بيئة عملها الداخلية أو الخارجية، وليس لهذه الشركات دور مباشر في التخلص منها أواجتنابها، فعلى سبيل المثال لا الحصر القرارات الحكومية الخاصة بمنح تراخيص توفير الطاقة البديلة، أو المتجددة من الرياح أو الطاقة الشمسية أو الصخر

الزيتي في مواقع مختلفة في المملكة، بدون إعداد الدراسات الكافية عن التجهيزات اللازمة لتشغيل وربط هذه البدائل على النظام الكهربائي لإيصال التيار الكهربائي إلى المستهلكين، حيث يلزم لذلك توفير محطات تحويل رئيسية بكلف اقتصادية باهظة تفوق الإمكانات المتاحة لدى الشركة، ممايؤثر بشكل هائل في الموازنات التقديرية لشركة الكهرباء الوطنية، ومن جانب آخر يرى الباحث أنّ هنالك تأثيراً لهذه القرارات على الشركات العاملة في نشاط التوزيع أيضا، حيث إن الازدياد في دعم هذه البدائل يفقد شركات التوزيع عددا كبيرا من كبار زبائنها، وهذا بدوره يؤثر سلباً في حجم مبيعات وأرباح هذه الشركات.

كذلك تؤثر القرارات الحكومية في تعيين أعضاء لمجالس إدارات هذه الشركات من خارج القطاع سلباًعلى إعداد الخطط والاستراتيجيات التي تأخذ بهذه الشركات إلى بر الأمان، ناهيك عن التراجع في مستوى القرار الإداري، وفي الاحترافية في بناء موازنات هذه الشركات حسب أهدافها ومشاريعها، نتيجة لعدم اختصاص أعضاء مجالس الإدارات، وما لذلك من انعكاسات سلبية على التطوير المنشود في هذه الشركات.

كذلك يرى الباحث أنّ قرارات الحكومة في زيادة التعرفة الكهربائية'تحدث اختلالات جوهرية في هيكلة التعرفة الكهربائية، لأنة يتم ربط كلفة بيع الطاقة بكلفة شرائها، أي أنه وبمعنى آخر يتزايد حجم مبيعات هذه الشركات نتيجة قرارات رفع التعرفة الكهربائية، مع انخفاض نسبي في العائد على هذه المبيعات، حيث يرافق هذه الزيادة في التعرفة الكهربائية صعوبات وكلف إضافية لتحصيلها، لأن كلفة التحصيل تتناسب طردياً مع قيمة التحصيلات من هذه المبيعات، وبالتالي يترتب على الاختلالات في هيكلة التعرفة خسارة تشغيلية لشركات التوزيع وبشكل مختلف حسب طبيعة المستهلكين لدى الشركة .

ولعل من أهم المخاطر التي تواجه شركات الكهرباء الأردنية، التعقيد المستمر في بيئة عمل هذه الشركات، وبحسب رأي الباحث فإن ذلك يحدث بسبب تضارب المصالح بين الشركات الهادفة لرفع العائد على الاستثمار لديها، ورغبة المستهلكين المستمرة في تحسين جودة الخدمة، وضرورة الالتزام بتعليمات وأنظمة هيئة تنظيم قطاع الطاقة المرتبطة بفرض غرامات مالية في حالة التجاوز عنها، إضافة إلى الإذعان لدور الهيئة في وضع محددات وضوابط على الموازنات التي تستخدمها هذه الشركات لتحقيق أهدافها، وتربط الهيئة مخصصات هذه الشركات بمقدار تحقيقها للأرقام المستهدفة والمحددة من قبل الهيئة، وغالباً ما تتسبب في فرض قيود على أداء هذه الشركات

2- المخاطر الداخلية (الخاصة) :

هي تلك المخاطر التي تؤثر سلباً على الأهداف الوظائفية لشركات الكهرباء الأردنية، ويمكن لهذه الشركات وضع إجراءات للتخلص منها أو اجتنابها أو تخفيض أثرها، وهي كما يلي :

1-المخاطر المتعلقة بالأهداف التشغيلية: وهي عدم الالتزام بمعايير جودة الخدمة وأحكام رخصة المهن، وارتفاع نسبة الفاقد الكهربائي، وعدم الكفاءة في تحصيل الذمم.

2- المخاطر المتعلقة بالأهداف المالية: مثل عدم توفر السيولة الكافية لتمويل العمليات، وعدم حماية الأصول النقدية، وانخفاض الأرباح للأنشطة غير الأساسية، مثل تنفيذ المشاريع والاستثمارات وغيرها مما يؤثر سلبا في قدرة الشركة على المنافسة، كذلك زيادة المصاريف والغرامات الحكومية غير المبررة، وانخفاض العائد السنوي على الاستثمار.

3- المخاطر المتعلقة بنظام التقارير والمعلومات: هي عدم توفير قاعدة بيانات دقيقة لكافة الحركات المالية والمحاسبية والإدارية ولبيانات المشتركين، تساعد في الحصول على التقارير المالية، والفنية والتشغيلية، وتقارير تقييم الأداء، والتقارير الإحصائية في الوقت المناسب، ويتسبب في بناء موازنات تقديرية غير دقيقة.

4- المخاطر المتعلقة بالأهداف التعاقدية والتنظيمية والقانونية: هي المخاطر المتعلقة بسمعة الشركة من خلال الاستخدام السيئ لوثائق رسمية أو انتحال الصفة الرسمية أو اختراق المواقع الالكترونية، وعدم رضا العملاء، حيث تؤثر سلبا في علاقة الشركة مع بيئة عملها، نتيجة ضعف الالتزام بالعقود والاتفاقيات والقوانين والأنظمة المعمول بها، أو الفهم والتفسير الخاطئين لنصوص العقود والاتفاقيات، ومخالفة قانون الضرائب.

5- المخاطر التي تتعلق بإدارة الشركة والدعم الفني واللوجستي: هي ناتجة عن انخفاض كفاءة وفعالية استخدام الموارد المالية والبشرية والقانونية والخدمات المساندة، والاستغلال الوظيفي، وعرض البيانات المالية بما يخدم الإدارة العليا في الحصول على المكافآت والحوافز المادية .

كذلك يرى الباحث أنه من خلال الإطلاع على نتائج الدراسات السابقة فإن هنالك مخاطر تواجه الشركات ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

أ- المخاطر المتعلقة في لجان التدقيق: ويمكن تحديد اسباب هذه المخاطر بما يلي:

1- إفتقار لجان التدقيق إلى الاستقلالية والصلاحيات الكافية، التي تمكنها من توفير بيئة عمل مناسبة لتحسين مستوى الرقابة الداخلية في الشركة.

2- عدم توفر الخصائص اللازمة لأعضاء لجان التدقيق، مثل الخبرة الكافية في أعمال التدقيق وإدارة المخاطر، ومعايير التدقيق، والأعمال القانونية، ومعرفتهم في طبيعة عمل الشركة، وعدم الفهم العميق لاهداف الشركة وإستراتيجيتها مما يؤدي إلى ضعف في فعالية أدائها لجان التدقيق.

3- عدم نشر إيضاحات في التقارير السنوية لإطلاع اصحاب المصالح على أداء لجان التدقيق لتقييمها.

4- عدم وجود دليل عمل ينظم عمل لجان التدقيق.

ب- المخاطر المتعلقة في دوائر التدقيق الداخلي: ويمكن تحديد اسباب هذه المخاطر بما يلي:

1- عدم التزام المدققين الداخليين في معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها.

2- عدم توفر الكفاءة المهنية اللازمة لدى المدققين الداخليين، نتيجة ضعف التدريب في مجال التدقيق وإدارة المخاطر، وعدم القدرة على التقييم الذاتي للمخاطر وعدم استقطاب الشركات للكفاءات من حملة الشهادات المهنية.

3- عدم توفر الاستقلالية والصلاحيات الكافية لدوائر التدقيق الداخلي .

الفصل الثالث: طريقة الدراسة و إجراءاتها

3-1 منهجية الدراسة

3-2 مجتمع الدراسة

3-3 عينة الدراسة

3-4 أداة الدراسة

3-5 صدق أداة الدراسة

3-6 ثبات أداة الدراسة

3-7 المعالجة الإحصائية المستخدمة في الدراسة

الفصل الثالث

طريقة الدراسة وإجراءاتها

3-1 منهجية الدراسة

يحتوي هذا الفصل على وصف مفصل لطرق تنفيذ الدراسة وإجراءاتها، مثل: أسلوب جمع العينات، ووصف مجتمع العينة، وعينة الدراسة، ووصفاً لإداة الدراسة، وطرق جمع البيانات، والطريقة التي تم إتباعها للتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال أخذ عينة بسيطة من مجتمع الدراسة لإجراء التحليل الإحصائي اللازم لبيانات هذه الدراسة.

3-2 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من ثلاث فئات من العاملين في مجال التدقيق، والشؤون المالية لدى شركات الكهرباء الأردنية المساهمة كالآتي:

أ- **فئة أعضاء لجان التدقيق:** يوجد في شركات الكهرباء الأردنية المساهمة (4) لجان تدقيق مكونة من (12) عضواً من أعضاء مجالس إداراتها حتى تاريخ إعداد الدراسة.

ب- **فئة موظفي دوائر التدقيق الداخلي** : يوجد في شركات الكهرباء (36) موظفاً بين مدير دائرة التدقيق الداخلي، ورئيس قسم تدقيق، ومدققين داخليين حتى تاريخ إعداد الدراسة.

ج- **فئة محايدة من خارج الفئتين السابقتين وعلى تماس مباشر معها:** تشمل هذه الفئة على مدققين خارجيين، وعلى المدراء العامين أو من ينوب عنهم، ومدراء ماليين، ورؤساء الأقسام المالية والحسابات العامة، ورؤساء أقسام المراجعة الداخلية، وموظفين سابقين في دائرة التدقيق الداخلي، وقد قام الباحث بتحليل إجابات هذه الفئة على استبانة الدراسة ومقارنة نتائج التحليل مع نتائج

تحليل إجابات الفئتين الأولى والثانية، كما سيتم توضيحه لاحقاً في الفصل الرابع؛ وذلك للتحقق من الحيادية والموضوعية في إجابات المبحوثين.

3-3 عينة الدراسة

اشتملت عينة هذه الدراسة على عينات قصديه من مجتمع الدراسة بلغ عددها (52) كالأتي:

أ- **فئة أعضاء لجان التدقيق:** اشتملت الدراسة على (7) عينات من أعضاء لجان تدقيق، البالغ عددهم (12) عضواً، وتمثل العينة ما نسبته (58%) من هذه الفئة.

ب- **فئة موظفي دوائر التدقيق الداخلي :** اشتملت الدراسة على (30) عينة من موظفي دوائر التدقيق الداخلي البالغ عددهم (36) عضواً، وتمثل العينة ما نسبته (83%) من هذه الفئة.

ج- **فئة محايدة من خارج الفئتين السابقتين وعلى تماس مباشر مع عملهما:** اشتملت الدراسة على (15) عينة من هذه الفئة التي لا يمكن حصر عددها، وتمثل العينة ما نسبته (29%) تقريباً من حجم عينة الدراسة الكلية والبالغ عدد أفرادها(52).

حيث قام الباحث بتوزيع (60) استبانة حسب ماهو موضح في الجدول اللاحق، وتم استرداد (52) استبانة منها، وتشكل نسبة استرداد استبانات الدراسة (87%)، وهذه النسبة مرتفعة، بينما لم يتم استرداد (8) استبانات لعدة أسباب، منها وجود بعض الموظفين_ وعددهم (4) موظفين_ في إجازات رسمية طويلة، سفر (2) من أفراد عينة الدراسة بدون إجابتهم عن الاستبانة، هنالك (2) من عينة الدراسة لم يقوموا بالإجابة عن أسئلة الاستبانة رغم التردد على أماكن عملهم لعدة مرات وذلك لعدم تفرغهم.

جدول رقم (3-1): الاستبانات الموزعة والمستردة والخاضعة للتحليل الإحصائي لفئات الدراسة

الفئة	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستردة	الاستبانات الخاضعة للتحليل الإحصائي	نسبة الاسترداد
أعضاء لجان التدقيق	**9**	**7**	**7**	**%78**
موظفو دوائر التدقيق	**33**	**30**	**30**	**%91**
الفئة المحايدة	**18**	**15**	**15**	**%83**
المجموع	**60**	**52**	**52**	**%87**

المصدر : من إعداد الباحث

ولتوضيح خصائص عينة الدراسة حسب البيانات الديموغرافية، مثل العمر، المؤهل العلمي، التخصص، الخبرة العلمية، والشهادات المهنية فقد تم تصميم الجداول التالية :

1- حسب متغير الوظيفة

جدول (3 – 2): توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة

فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
عضو لجنة تدقيق	**7**	**%13.5**
مدير التدقيق الداخلي	**5**	**%9.6**
مدقق داخلي	**25**	**%48.0**
أخرى	**15**	**%28.9**
المجموع	**52**	**%100**

يلاحظ من الجدول السابق أن غالبية أفراد العينة هم من الذين يشغلون وظيفة مدقق داخلي، حيث كانت أعلى نسبة لهذه الوظيفة، وقد بلغت (48%) نسبةً إلى العدد الكلي لأفراد العينة، تليها

نسبة تمثيل من هم في الوظائف الأخرى (مدقق خارجي ارنست ووينج، نائب مدير عام، مساعد مدير عام للشؤون المالية، مدير مالي، موظفين سابقين في دائرة التدقيق الداخلي، رئيس قسم المراجعة الداخلية، رئيس قسم الإدارة النقدية والتقارير المالية، رئيس قسم الحسابات العامة) حيث بلغت (28.9%)، تليها نسبة من هم في وظيفة عضو لجنة تدقيق (13.5%)، بينما كانت أقل نسبة تمثيل لوظيفة مدير دائرة التدقيق حيث بلغت (9.6%)، نسبةً إلى العدد الكلي لأفراد العينة.

2- حسب متغير المؤهل العلمي

جدول (3 – 3): توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
دكتوراه	4	%7.7
ماجستير	12	%23.0
دبلوم دراسات عليا	-	%0.0
بكالوريوس	36	%69.3
المجموع	52	%100

يبين الجدول السابق أن غالبية أفراد العينة هم من حملة درجة البكالوريوس، حيث بلغت نسبة هذه الدرجة (69.3%) نسبةً إلى العدد الكلي لأفراد العينة، في حين كانت أقل نسبة هي من ضمن حملة درجة دبلوم دراسات عليا بنسبة (0%)، أي أنه لم يسجل أي حالة من أفرد العينة يحمل درجة دبلوم دراسات عليا، كذلك نستنتج من الجدول أن مجموع نسبة الموظفين الذين يحملون شهادات الدراسات العليا (الماجستير و الدكتوراه) قد بلغ (30.7%) من إجمالي أفراد العينة، وهذه النسبة مرتفعة، وتدل على وجود كفاءات تحمل شهادات علمية (دراسات عليا) لدى شركات الكهرباء الأردنية، مما يدل على ارتفاع المستوى العلمي لدى موظفي هذه الشركات، مما يدعم كفاءة لجان التدقيق ودوائر التدقيق، وكفاءة الأعمال الرقابية والمالية في الشركات.

3- حسب متغير التخصص العلمي

جدول (3 – 4): توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي

فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
المحاسبة	36	%69.2
العلوم المالية والمصرفية	4	%7.7
الاقتصاد	1	%1.9
الهندسة	4	%7.7
القانون	2	%3.9
نظم المعلومات الحاسوبية	1	%1.9
الإحصاء	1	%1.9
إدارة الأعمال	3	%5.8
المجموع	52	%100

تُظهر نتائج الجدول السابق أن أفراد العينة الذين يحملون تخصص المحاسبة شكلوا أعلى نسبة، وقد بلغت (69.2%) من العدد الكلي لأفراد العينة، ويرى الباحث أن هنالك حرصا لدى هذه الشركات على توظيف خريجي تخصص المحاسبة للقيام بأعمال التدقيق، وذلك لمعرفتهم وإلمامهم المتعمق أكثر من التخصصات الأخرى في كيفية القيام بهذه الأعمال من خلال بذل المهنية العالية، في حين شكلت باقي التخصصات ما نسبته (31.8%) من العدد الكلي لأفراد العينة، حيث إن أغلبية أفراد هذه النسبة من الفئة الأولى (أعضاء لجان التدقيق)، والذين غالباً ما يكونون من غير حملة شهادات التخصصات المالية، وهذا يؤثر سلباً في مهارة لجان التدقيق عند قيامهم بالمهام والأعمال المطلوبة منهم، نتيجة عدم وجود المعرفة الكافية بأعمال التدقيق إضافة إلى عدم معرفتهم بطبيعة عمل هذه الشركات .

4- حسب متغير سنوات الخبرة العلمية

جدول (3 – 5): توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة العملية

فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	14	%26.9
من 5- 10 سنوات	15	%28.9
من 11- 15 سنة	10	%19.2
من 16- 20 سنة	5	%9.6
أكثر من 20 سنة	7	%13.5
لا يوجد	1	%1.9
المجموع	52	%100

بينت النتائج الواردة في الجدول السابق أن المستجيبين من ذوي الخبرة من(5- 10) سنوات شكلوا أعلى نسبة حيث بلغت (28.9%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، تليها الفئة من ذوي الخبرة أقل من(5) سنوات وبنسبة (26.9%)، ثم تلاها ذوو الخبرة من (11- 15) بنسبة (19.2%) من العدد الكلي لأفراد العينة، ويلاحظ الباحث من خلال ذلك أن ما نسبته (55.8%) من أفراد العينة يمتلكون خبرة أقل من (10) سنوات، وأن نسبة أفراد العينة الذين يمتلكون خبرة في أعمال التدقيق أكثر من (10) سنة قد بلغت (44.2%) فقط، ويعدّ الباحث أن هذه النسبة منخفضة، وتدل على عدم قدرة هذه الشركات على الاحتفاظ بالخبرات العملية العالية بشكل كبير، وقد يعود ذلك لعدم توفير الحوافز المادية التي تضمن عدم مغادرة الخبرات العملية لهذه الشركات، وهذا يؤثر سلباً في كفاءة التدقيق، حيث إنه من المنطق أن ترتبط قدرة المدقق طردياً مع عدد سنوات خبراته العملية، في حين أن فئة أفراد العينة الذين لا يملكون خبرة في أعمال التدقيق قد بلغت نسبة تمثيلهم (1.9%) فقط من مجموع أفراد عينة الدراسة، و يدل انخفاض هذه النسبة على

أن ما نسبته (98.1%) من العينة التي تم اختيارها للدراسة تمتلك خبرات عملية في مجال التدقيق، تمكنها من الإجابة عن الاستبانة من واقع هذه الخبرة العملية وبشكل موضوعي ودقيق .

5- حسب متغير الشهادات المهنية

جدول (3 – 6): توزيع أفراد العينة حسب متغير الشهادات المهنية

فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
الفئة التي تحمل شهادات مهنية	7	%13.5
الفئة التي لا تحمل شهادات مهنية	45	%86.5
المجموع	52	%100

حيث بينت النتائج أن نسبة (13.5%) فقط من مجموع أفراد عينة الدراسة يحملون شهادات مهنية، وهذا يشير إلى عدم قدرة هذه الشركات على المحافظة على هذه الفئة أو استقطابها، والتي عادةً ما تعمل على زيادة الاحترافية في أعمال التدقيق في هذه الشركات، في حين بلغت نسبة الذين لا يحملون شهادات مهنية في هذه الشركات ما نسبته (86.5%) وهذه النسبة مرتفعة نسبياً، وتدل على عدم وجود حرص لدى هذه الشركات على توظيف حملة الشهادات المهنية، وكذلك عدم تحفيز شركات الكهرباء الأردنية للعاملين في هذا المجال على تطوير خبراتهم العلمية من خلال الحصول على الشهادات المهنية، وذلك لعدم توفير التمويل و المنح والحوافز المادية والتشجيعية لذلك، مما يلزم على هذه الشركات أن تعمل على تنمية مهارات وقدرات العاملين لديها في مجال التدقيق من خلال تحفيزهم على تطوير شهاداتهم المهنية والعلمية، لما لذلك من أثر إيجابي على كفاءة أدائهم ويشير أيضاً إلى عدم وجود العدد الكافي من أعضاء لجان التدقيق في هذه الشركات من الحاصلين على الشهادات المهنية.

3-4 أداة الدراسة (الاستبانة)

تم تصميم استبانة لهذه الدراسة بحيث تمثل فرضيات الدراسة، وتحتوي على قسمين :

القسم الأول: ويحتوي على المعلومات الديموغرافية للمستجيبين، واشتمل على الوظيفة، والمؤهل العلمي، والتخصص، والخبرة العملية، والشهادات المهنية كما تم توضيحه سابقاً.

القسم الثاني: اشتمل هذا القسم على مجموعة من الفقرات بلغ عددها (40) فقرة موزعه على ثلاثة مجالات كالأتي :

المجال الأول : كيف يمكن تفعيل دور التدقيق الداخلي للمساهمة في تخفيض المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية ؟ وقد بلغت عدد الفقرات على هذا المجال (14) فقرة .

المجال الثاني: كيف تعمل لجان التدقيق على تحسين كفاءة التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية؟ وقد بلغت عدد الفقرات على هذا المجال (16) فقرة .

المجال الثالث: ماهي المحددات التي تعيق مساهمة لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية؟ وقد بلغت عدد الفقرات على هذا المجال (10) فقرات .

حيث تم الاستعانة بكل من دراسات التالية، دراسة **(ميشيل، ابو زريق، 2009)** بعنوان **مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في شركات الكهرباءالأردنية،** وكذلك تمت الإستعانة بدراسة **(الشواورة، الحمايدة، 2011)** بعنوان **دور وحدات المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة عمل لجان التدقيق المنبثقة عن مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية،** وأيضاً تمت الاستعانة بدراسة **(المرعي، 2009) دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية.**

3- 5 صدق أداة الدراسة (الاستبانة)

بعد تصميم الاستبانة في شكلها الأولي، تم عرضها على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة والمعرفة في مجال الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الشرق الأوسط ، ومن أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة، انظر الملحق رقم (2)، وذلك للتحقق من الصدق الظاهري ومن وضوح فقرات الاستبانة، وللتأكد من مدى سهولة فهمها من قبل المستجيبين، وكذلك التأكد من سلامة ألفاظها ومفاهيمها لضمان سلامة صياغتها اللغوية، وأيضاً التأكد من ترابط الأفكار فيها وبما يتناسب مع فرضيات الدراسة.

وبعد عرض الباحث الاستبانة على المحكمين البالغ عددهم (10) محكمين، تم تعديل وحذف ونقل بعض الفقرات، إلى أن وصلت الاستبانة إلى صيغتها النهائية التي تضمنت الأقسام التي تم ذكرها سابقاً، وقد تم توزيعها على عينة الدراسة وفق ذلك، انظر الملحق رقم (1) .

3- 6 ثبات أداة الدراسة (الاستبانة)

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بالاعتماد على معادلة كرونباخ ألفا لاحتساب قيمة معامل الثبات لمجالات الدراسة بشكل منفرد، فقد بلغت قيمة معامل الثبات للمجال الأول والمتعلق بكفاءة التدقيق الداخلي والذي يحتوي على (14) فقرة (92.8%)، وللمجال الثاني والمتعلق بدور لجان التدقيق والذي يحتوي على (16) فقرة (95.3%)، وللمجال الثالث المتعلق بالمحددات التي تعيق مساهمة لجان التدقيق والذي يحتوي على (10) فقرات (91.8%)، في حين بلغت قيمة معامل الثبات لمجالات الدراسة بشكل كلي لفقرات أداة الدراسة ككل (92%)، وتعد هذه النسب مرتفعة، وتدل على توفر الاتساق والمصداقية بين فقرات الأداة، وكذلك على أن الدراسة تتمتع بثبات عالي بنسبة يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير، وهي نسب جيدة جداً كونها أعلى من الحد الأدنى للنسبة

المعيارية المتعارف عليها والبالغة (60%) حسب(**Sekaran, 2003**)، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (3 – 7): جدول يوضح قيمة معامل الثبات (كرونباخ الفا) للإتساق الداخلي

المجالات	الفقرات	قيمة معامل الثبات
كفاءة التدقيق الداخلي	1– 14	0.928
دور لجان التدقيق	1– 16	0.953
المحددات التي تعيق مساهمة لجان التدقيق	1– 10	0.918
الاداة بشكل كلي		**0.920**

3–7 المعالجة الإحصائية المستخدمة في الدراسة

بعد القيام بتوزيع الاستبانات وجمعها، أعتمد الباحث في تحليل بيانات هذه الاستبانة على برنامج **Statistical Package For Social Sciences** المعروف بـ **(SPSS)** ، فقد تم إجراء العمليات الإحصائية التالية:–

1– استخدام أساليب الإحصاء الوصفي:

وذلك من خلال إجراء اختبار **(On SampleT-Test)** لإيجاد قيمة **(t-test)** من خلال نظام **(SPSS)**، ومن ثم مقارنتها مع قيمتها الجدولية، بحيث إذا وقعت قيمة **(t-test)** المحسوبة ضمن دائرة القبول الخاصة بقيمة **(t-test)** الجدولية، فسيتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، والعكس صحيح من خلال احتساب ما يلي:

أ– الوسط الحسابي : حيث يعدّ من المؤشرات الأكثر أهمية لقياس النزعة المركزية، ويستخدم في الدراسات بشكل واسع، وسيتم استخدامه في هذه الدراسة لقياس متوسط إجابات فئات الدراسة عن أسئلة الاستبانة، وسيتم بناء على ذلك قبول أو رفض الفرضية عند متوسط فرضي مقداره (3)

(Test Value=3)، وهو يمثل الفئة الوسطى من تدرج ليكرت الخماسي الذي تم اعتماده عند تصميم هذه الاستبانة للتحقق من صحة الفرضيات .

ب- الانحراف المعياري : ويستخدم لمعرفة درجة التشتت للقيم عن وسطها الحسابي، وتدل قيمته على تقارب أو تباعد القيم عن بعضها البعض.

ج- النسب المئوية : وذلك لوصف خصائص المعلومات ونتائج التحليل ومقارنتها لجعل فهم هذه النتائج أكثر سهولة .

2- استخدام معامل كرونباخ الفا (Cronobachs Alpha): وذلك لقياس مدى الثبات الداخلي لفقرات الاستبانة، ولقياس ثبات أداة الدراسة ومصداقيتها.

3- اختبار التباين الأحادي (One Way Anova): تم استخدام هذا الاختبار لفحص الفروقات ذات الدلالة الإحصائية في النتائج المتعلقة بنوع العمل (فئة أعضاء لجان التدقيق وفئة موظفي دوائر التدقيق الداخلي، الفئة الثالثة من العاملين في الشؤون المالية في شركات الكهرباء الأردنية).

الفصل الرابع : نتائج الدراسة

4-1 المقدمة

4-2 مقياس الدراسة

4-3 اختبار فرضيات الدراسة

4-4 تحليل التباين الأحادي

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

4-1 المقدمة

يحتوي هذا الفصل عرضاً تفصيلياً لنتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التي تم جمعها من خلال الاستبانة التي تم تصميمها لهذه الغاية، وكذلك يحتوي على نتائج اختبار فرضيات الدراسة وفق الأساليب الإحصائية الملائمة التي تم ذكرها سابقاً؛ لبيان دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال أخذ عينة بسيطة قصديه من مجتمع الدراسة لإجراء التحليل الإحصائي اللازم لبيانات هذه الدراسة.

4-2 مقياس الدراسة

تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لقياس إجابات العينة على جميع فقرات أداة الدراسة، بحيث تأخذ الإجابة "**موافق بشدة**" (5) درجات، والإجابة "**موافق**" (4) درجات، والإجابة "**محايد**" (3) درجات، والإجابة "**غير موافق**" تأخذ (2) درجة، والإجابة "**غير موافق بشدة**" تأخذ درجة واحدة، وبناءً على ذلك سيتم التعامل مع قيم المتوسطات الحسابية التي وصلت إليها الدراسة على النحو التالي :

جدول رقم (4-1): تحديد درجات المتوسط الحسابي

المتوسط الحسابي	درجة التقدير
1.00- 2.39	منخفضة
2.4- 3.79	متوسطة
3.8- 5.00	مرتفعة

لقد تم الاعتماد على وسط حسابي فرضي مقداره (3)، حيث سيتم الاعتماد عليه في اتخاذ القرار حول قبول أو رفض الفرضية، حيث سيتم قبول الفرضية البديلة في حالة أن تكون قيمة المتوسط الحسابي تساوي أو أكبر من الوسط الفرضي، أما إذا كانت قيمة الوسط الحسابي أقل من قيمة الوسط الفرضي فسيتم أخذ الفرضية العدمية.

4-3 اختبار فرضيات الدراسة: من خلال إدخال بيانات استبانات الدراسة وتحليلها، ظهرت النتائج التي تخص المجال الثاني لاختبار صحة **الفرضية الأولى (H01): لا توجد علاقة بين دور لجان التدقيق وبين تحسين كفاءة التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية،** ظهرت نتائج التحليل كما هو في الجدول التالي :

جدول(4-2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و(t) لإجابات أفراد عينة الدراسة للتعرف على العلاقة بين دور لجان التدقيق وبين تحسين كفاءة التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية

الرقم	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	دلالة t	درجة تقدير التأثير
1	1	تعمل لجنة التدقيق على وجود هيكل تنظيمي للشركة يضمن الاستقلالية و الحياد والموضوعية لدائرة التدقيق الداخلي من خلال ربطة بأعلى درجات السلم التنظيمي	4.27	0.952	9.613	0.000	مرتفعة
2	2	تحدد لجنة التدقيق الشروط التي يجب توافرها في مدير دائرة التدقيق وتقوم بدور رئيسي في تعيينه	4.10	0.913	8.657	0.000	مرتفعة
12	3	تتأكد لجنة التدقيق من وجود ميثاق أو دليل عمل يبين التعليمات والسياسات والإجراءات اللازمة لإرشاد المدققين الداخليين	4.08	0.860	9.033	0.000	مرتفعة
11	4	‘تطلع لجنة التدقيق مجلس الإدارة على ملاحظات وتوصيات دائرة التدقيق الداخلي لاتخاذ الإجراء اللازم حيالها	4.04	0.816	9.182	0.000	مرتفعة
10	5	تتابع لجنة التدقيق استجابة الإدارة التنفيذية لملاحظات دائرة التدقيق الداخلي لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة	3.94	0.938	7.248	0.000	مرتفعة

9	6	تطلع لجنة التدقيق على خطط وبرامج وسياسات العمل الزمنية لدائرة التدقيق الداخلي وتحدد مدى توافقها مع القوانين والأنظمة والقرارات الإدارية المعمول بها	3.81	0.864	6.741	0.000	مرتفعة
14	7	تبحث لجنة التدقيق مع المدقق الداخلي مستوى المخاطر وحالات الغش الجوهرية التي تكتشف أثناء عملية التدقيق وكيفية معالجتها	3.73	0.888	5.933	0.000	متوسطة
4	8	تدعم لجنة التدقيق رأي المدقق الداخلي إذا كان صحيح ويخالف رأي الإدارة	3.67	0.901	5.384	0.000	متوسطة
15	9	تطلب لجنة التدقيق من دائرة التدقيق الداخلي تقديم مبررات موضوعية في حالة تأخرها في تنفيذ برامج أو خطط عملها	3.65	0.947	4.977	0.000	متوسطة
16	10	تؤكد لجنة التدقيق على تحمل الإدارة المسؤولية عن إخفاء أي معلومات لازمة لأداء مهام دائرة التدقيق الداخلي.	3.60	0.846	5.080	0.000	متوسطة
5	11	تعمل لجنة التدقيق على توفير كادر في دائرة التدقيق الداخلي يمتلك المهارات العلمية والعملية العالية	3.58	0.997	4.173	0.000	متوسطة
8	12	تساهم لجنة التدقيق في توفير الاحتياجات والوسائل والتسهيلات اللازمة، لتمكين المدقق الداخلي من القيام بمهمته دون معوقات	3.58	0.977	4.258	0.000	متوسطة
7	13	تتأكد لجنة التدقيق من التزام موظفي دائرة التدقيق الداخلي بأخلاقيات المهنة وسلوكيات العمل	3.40	0.975	2.986	0.004	متوسطة
3	14	تتأكد لجنة التدقيق من وجود برنامج تدريب متخصص في تقييم وإدارة المخاطر للمدققين الداخليين، لتحسين قدراتهم المهنية	3.37	1.030	2.559	0.013	متوسطة
13	15	تعمل لجنة التدقيق على تطوير فعالية أنظمة التدقيق المحوسبة	3.35	1.027	2.431	0.019	متوسطة
6	16	تقوم لجنة التدقيق بتقييم قدرات العاملين في دائرة التدقيق بشكل دوري وتحفزهم مادياوفق ذلك	2.96	1.102	−0.252	0.802	متوسطة
		المتوسط العام	**3.69**	**0.717**	**6.980**	**0.000**	**متوسطة**

يتضح من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (2.96–4.27)، حيث بلغ المتوسط العام لإجابات المبحوثين (3.69) وبدرجة تقدير متوسطة، وبلغ أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم (1) التي تنص على **(تعمل لجنة التدقيق على وجود هيكل تنظيمي للشركة يضمن الاستقلالية والحياد والموضوعية لدائرة الدقيق الداخلي، من خلال ربطه بأعلى درجات السلم التنظيمي)** بمتوسط حسابي بلغ (4.27) وبدرجة تقدير مرتفعة، وأن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (6) التي تنص على **(تقوم لجنة التدقيق بتقييم قدرات العاملين في دائرة التدقيق الداخلي بشكل دوري وتحفزهم ماديا وفق ذلك)** بمتوسط حسابي (2.96) وبدرجة تأثير متوسطة، كما يتضح من الجدول السابق أن قيمة (t) على فقرات المجال ككل بلغت (6.980) وجميع قيم (t) المحسوبة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (α≤0.0) باستثناء الفقرة رقم (6) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (0.252) وهي غير معنوية عند مستوى دلالة (α≤0.05).

وبشكل عام كانت المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة لجميع الفقرات أعلى من المتوسط الفرضي(Test Value= 3)، مما يشير إلى أن تقييم المستجيبين لهذه الفقرات كان إيجابيا وأن هناك علاقة بين دور لجان التدقيق وبين تحسين كفاءة التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية.

مما تقدم نرفض فرضية الدراسة الأولى بصورتها العدمية، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة بين دور لجان التدقيق وبين تحسين كفاءة التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية، وأن درجة تقدير هذه العلاقة متوسطة حسب نتائج التحليل لهذه الفرضية.

كذلك من خلال تحليل استجابات المبحوثين لفقرات المجال الأول لاختبار صحة **الفرضية الثانية (H02) : لا توجد علاقة بين كفاءة التدقيق الداخلي وبين قدرة شركات الكهرباء الأردنية على إدارة المخاطر**، كما في الجدول التالي:

جدول(4-3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و(t) لإجابات أفراد عينة الدراسة للتعرف على العلاقة بين كفاءة التدقيق الداخلي وبين قدرة شركات الكهرباء الأردنية على إدارة المخاطر

الرقم	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	دلالة t	درجة تقدير التأثير
6	1	تهتم دائرة التدقيق الداخلي في الأنشطة الأكثر تعرضا للخطر في الشركة	4.21	0.776	11.265	0.000	مرتفعة
5	2	تتابع دائرة التدقيق الداخلي مع الإدارة التنفيذية الإجراءات المتخذة لمعالجة المخاطر التي ظهرت	4.15	0.894	9.306	0.000	مرتفعة
9	3	تقدم دائرة التدقيق الداخلي تقارير دورية للجنة التدقيق، تتضمن نتائج تقيم المخاطر، ومدى كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر	4.12	0.758	10.61	0.000	مرتفعة
2	4	تحدد دائرة التدقيق الداخلي مستويات الخطر المقبولة وفق أسس واضحة، وبالتنسيق مع المستويات الإدارية	4.04	0.791	9.465	0.000	مرتفعة
7	5	تتأكد دائرة التدقيق الداخلي وبشكل دوري من أن هنالك تحسن مستمر لوسائل حماية الأصول وأنظمة الرقابة الداخلية	4.00	0.657	10.979	0.000	مرتفعة
14	6	تنشر دائرة التدقيق الداخلي ثقافة ايجابية من خلال ممارستها لعملها حول مدى أهمية دورها الوقائي لتخفيض المخاطر وأن دورها ليس تصيد الأخطاء	3.92	0.882	7.545	0.000	مرتفعة
8	7	تقدم دائرة التدقيق الداخلي الحلول المناسبة للإدارة التنفيذية، لمساعدتها في إدارة المخاطر	3.88	0.758	8.415	0.000	مرتفعة
10	8	تهتم دائرة التدقيق الداخلي بالمخاطر التي تشير	3.88	0.922	6.922	0.000	

		إليها تحفظات وملاحظات المدقق الخارجي					مرتفعة
1	9	يتم الاعتماد على المعايير المهنية الخاصة في إدارة المخاطر والصادرة عن (IIA)، لإعداد خطة عمل شاملة لدائرة التدقيق الداخلي	3.87	0.929	6.714	0.000	مرتفعة
3	10	تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتحدد وتقييم المخاطر التي تواجه أنشطة عمل الشركة في الوقت المناسب	3.85	0.916	6.663	0.000	مرتفعة
13	11	تضمن دائرة التدقيق الداخلي وصول المعلومات عن المخاطر لمتخذي القرار في الوقت المناسب لمعالجتها	3.67	0.857	5.665	0.000	متوسطة
12	12	تقدم دائرة التدقيق الداخلي الاقتراحات والإرشادات اللازمة لتحسين وتطوير فعالية كافة الدوائر والأقسام العاملة في الشركة	3.63	0.817	5.600	0.000	متوسطة
4	13	تعد دائرة التدقيق الداخلي إستراتيجية للتنبوء في المخاطر المستقبلية المتصلة بأنشطة عمل الشركة قبل حدوثها	3.48	0.918	3.776	0.000	متوسطة
11	14	تعمل دائرة التدقيق الداخلي لقاءات مع العاملين في الشركة لتوضيح المخاطر التشغيلية المتعلقة بكل نشاط وبشكل منفصل	3.13	0.971	1.00	0.322	متوسطة
		المتوسط العام	**3.85**	**0.609**	**10.023**	**0.000**	مرتفعة

يتضح من معطيات الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.13-4.21)، في حين بلغ المتوسط العام لإجابات المبحوثين (3.85)، وهي قيمة مرتفعة قياساً للوسط الفرضي وبلغ أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم (6) والتي تنص على **(تهتم دائرة التدقيق الداخلي في الأنشطة الأكثر تعرضا للخطر في الشركة)** بمتوسط حسابي بلغ (4.21)، وأن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (11) التي تنص على (**تعمل دائرة التدقيق الداخلي لقاءات مع العاملين**

في الشركة لتوضيح المخاطر التشغيلية المتعلقة بكل نشاط وبشكل منفصل) بمتوسط حسابي (3.13)، وبشكل عام كانت جميع الفقرات أعلى من المتوسط الفرضي (Test Value= 3).

كما يتضح من الجدول السابق أن قيمة (t) على فقرات المجال ككل بلغت (10.023) وجميع قيم (t) المحسوبة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (α = 0.000)، وهي معنوية عند مستوى دلالة ($0.01 \geq \alpha$) باستثناء الفقرة رقم (11)، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (1.000) وهي غير معنوية عند مستوى دلالة ($0.01 \geq \alpha$)، وأن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة كانت أكبر من المتوسط الفرضي (Test Value=3)، مما يشير إلى أن تقييم المستجيبين لهذه الفقرات كان إيجابيا وأن هناك علاقة بين كفاءة التدقيق الداخلي وبين قدرة شركات الكهرباء الأردنية على إدارة المخاطر.

مما تقدم نرفض الفرضية الثانية للدراسة بصورتها العدمية، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه : يوجد علاقة بين كفاءة التدقيق الداخلي وبين قدرة شركات الكهرباء الأردنية على إدارة المخاطر، وأن درجة تقدير هذه العلاقة مرتفعه حسب نتائج التحليل لهذه الفرضية.

كذلك بعد إدخال بيانات استبانات الدراسة وتحليلها، ظهرت النتائج التي تخص المجال الثالث لاختبار صحة الفرضية الثالثة **(H03): لا توجد علاقة بين المحددات التي تعيق مساهمة لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي وبين القدرة على إدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية**، كما في الجدول التالي:

جدول(4-4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و(t) لإجابات أفراد عينة الدراسة للتعرف على العلاقة بين المحددات التي تعيق مساهمة لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية.

الرقم	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	دلالة t	درجة تقدير التأثير
9	1	زيادة حجم العمل المراد تدقيقه حسب الخطة المحددة قياسا لعدد موظفي دائرة التدقيق الداخلي	3.79	0.997	5.704	0.000	متوسطة
10	2	انخفاض الحوافز المادية المقدمة لاستقطاب الكفاءات اللازمة لدائرة التدقيق الداخلي	3.71	1.194	4.298	0.000	متوسطة
1	3	عدم وجود الزام قانوني للشركات الأردنية لتوفر مؤهلات علمية و شهادات مهنية في مجال التدقيق لدى أعضاء لجنة التدقيق تتناسب مع أهمية وواجبات اللجنة	3.56	1.335	3.014	0.004	متوسطة
2	4	عدم توفر المعرفة الكافية لدى أعضاء لجنة التدقيق بطبيعة أعمال الشركة نتيجة لاختلاف خبراتهم عن نشاط عمل المنشأة	3.25	1.412	1.276	0.208	متوسطة
8	5	عدم وجود حوافز تشجيعية لأعضاء لجنة التدقيق، تنعكس على مدى الاهتمام المبذول لتطوير عمل دائرة التدقيق الداخلي	3.23	1.096	1.519	0.135	متوسطة
4	6	التغيير المستمر لأعضاء لجنة التدقيق لا يعطي الفرصة الكافية لوضع الخطط وبرامج العمل اللازمة لتطوير عمل دائرة التدقيق	3.06	1.211	0.343	0.733	متوسطة
3	7	قلة عدد اجتماعات لجنة التدقيق نتيجة عدم تفرغ أو ارتباط أعضائها بأعمال أخرى خارج نطاق عمل الشركة، يضعف من قيامها بدورها في متابعة أعمال دائرة التدقيق الداخلي	2.92	1.218	-0.455	0.651	متوسطة
6	8	وجود مصالح خاصة لأعضاء لجنة التدقيق مع الإدارة التنفيذية، ينتج عنها مجاملة الإدارة على حساب رأي المدقق الداخلي وإن كان صحيحا	2.77	1.131	-1.471	0.147	متوسطة

7	9	عدم وجود دليل عمل للجنة التدقيق يحدد مسؤولياتها ومهامها وصلاحياتها، ويلزم اللجنة لتحسين عمل دائرة التدقيق الداخلي	2.65	1.186	–2.104	0.040	متوسطة
5	10	مركز لجنة التدقيق في الهيكل التنظيمي للشركة لا يعطيها الصلاحيات الكافية التي تمكنها من توفير وسائل الدعم اللازمة لعمل المدقق الداخلي	2.48	1.129	–3.317	0.002	متوسطة
		المتوسط العام	**3.14**	**0.906**	**1.133**	**0.262**	**متوسطة**

يتضح من معطيات الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (3.79–2.48)، وبلغ المتوسط العام لإجابات المبحوثين (3.14)، حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للفقرة رقم (9) والتي تنص على **(زيادة حجم العمل المراد تدقيقه حسب الخطة المحددة قياسا لعدد موظفي دائرة التدقيق الداخلي)** بمتوسط حسابي بلغ (3.79)، وإن أدنى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (5) والتي تنص على **(مركز لجنة التدقيق في الهيكل التنظيمي للشركة لا يعطيها الصلاحية الكافية التي تمكنها من توفير وسائل الدعم اللازمة لعمل المدقق الداخلي)** بمتوسط حسابي (2.48)، وبشكل عام كانت بعض الفقرات (9، 10، 1، 2، 8، 4) أعلى من المتوسط الفرضي (Test Value= 3) على التوالي.

كما يتضح من الجدول السابق أن قيم (t) المحسوبة للفقرات (9، 10، 1، 7، 5) فقط دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (α≤0.0) باستثناء الفقرة رقم (6) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (1.471) وهي غير معنوية عند مستوى دلالة (α≤0.05)، وكذلك تبين أن قيمة (t) المحسوبة على المجال الكلي بلغت (1.133) وهي غير معنوية عند مستوى دلالة (α≤0.05)، مما يدلل على وجود علاقة ضعيفة بين المحددات التي تعيق مساهمة لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي وبين القدرة على إدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية.

مما تقدم نرفض فرضية الدراسة الثالثة بصورتها العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة بين المحددات التي تعيق مساهمة لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي وبين القدرة على إدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية، ولكن درجة تقدير هذه العلاقة ضعيفة حسب نتائج التحليل ومستوى الدلالة ل(T) لهذه الفرضية.

4-4 تحليل التباين الأحادي (One Way Anova):

ولغايات التأكد من حيادية إجابات المبحوثين، فقد قام الباحث بفصل إجابات المستجيبين من أعضاء لجان التدقيق والعاملين لدى دوائر التدقيق الداخلي، والذين تم تصنيفهم سابقاً ضمن الفئة الأولى والثانية والبالغ عددهم (37)، عن إجابات باقي المستجيبين من الموظفين الآخرين الذين تم تصنيفهم سابقاً من ضمن الفئة الثالثة والبالغ عددهم (15)، وقد تمت مقارنة النتائج لكل مجال من مجالات الدراسة وبشكل منفصل وكالآتي:

1- مقارنة إجابات المجال الثاني لاختبار الفرضية الأولى (H01): لا توجد علاقة بين دور لجان التدقيق وبين تحسين كفاءة التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية.

جدول(4-5) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المقارنة بين إجابات أفراد عينة الدراسة لفقرات مجال التعرف على العلاقة بين دور لجان التدقيق وبين تحسين كفاءة التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية

الرقم	الفقرة	أعضاء لجان التدقيق وموظف دوائر التدقيق الداخلي		الموظفين من خارج أعضاء لجان التدقيق وموظفي دوائر التدقيق		الفرق بين اجابات الفئتين	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تعمل لجنة التدقيق على وجود هيكل تنظيمي للشركة يضمن الاستقلالية و الحياد والموضوعية لدائرة التدقيق الداخلي من خلال ربطة بأعلى درجات السلم التنظيمي	4.25	1.032	4.33	0.651	-0.08	0.381
2	تحدد لجنة التدقيق الشروط التي يجب توافرها في مدير دائرة التدقيق الداخلي وتقوم بدور رئيسي في تعيينه	4.18	0.874	3.83	1.03	0.35	-0.156
3	تتأكد لجنة التدقيق من وجود برنامج تدريب متخصص في تقييم وإدارة المخاطر للمدققين الداخليين، لتحسين قدراتهم المهنية	3.35	1.122	3.42	0.669	-0.07	0.453
4	تدعم لجنة التدقيق رأي المدقق الداخلي إذا كان صحيح ويخالف رأي الإدارة	3.65	0.949	3.75	0.754	-0.1	0.195
5	تعمل لجنة التدقيق على توفير كادر في دائرة التدقيق الداخلي يمتلك المهارات العلمية والعملية العالية	3.68	1.023	3.25	0.866	0.43	0.157
6	تقوم لجنة التدقيق بتقييم قدرات العاملين في دائرة التدقيق الداخلي بشكل دوري وتحفزهم ماديا وفق ذلك	2.88	1.114	3.25	1.055	-0.37	0.059
7	تتأكد لجنة التدقيق من التزام موظفي دائرة التدقيق الداخلي بأخلاقيات المهنة وسلوكيات العمل	3.48	1.012	3.17	0.835	0.31	0.177
8	تساهم لجنة التدقيق في توفير الاحتياجات والوسائل والتسهيلات اللازمة، لتمكين المدقق الداخلي من القيام بمهمته دون معوقات	3.55	1.061	3.67	0.651	-0.12	0.41
9	تطلع لجنة التدقيق على خطط وبرامج وسياسات العمل الزمنية لدائرة التدقيق الداخلي وتحدد مدى توافقها مع القوانين والأنظمة والقرارات الإدارية المعمول بها	3.83	0.931	3.75	0.622	0.08	0.309

10	تتابع لجنة التدقيق استجابة الإدارة التنفيذية لملاحظات دائرة التدقيق الداخلي لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة	3.98	1.00	3.83	0.718	0.15	0.282
11	‘تطلع لجنة التدقيق مجلس الإدارة على ملاحظات وتوصيات دائرة التدقيق الداخلي لاتخاذ الإجراء اللازم حيالها	4.05	0.846	4.00	0.739	0.05	0.107
12	تتأكد لجنة التدقيق من وجود ميثاق أو دليل عمل يبين التعليمات والسياسات والإجراءات اللازمة لإرشاد المدققين الداخليين	4.15	0.921	3.83	0.577	0.32	0.344
13	تعمل لجنة التدقيق على تطوير فعالية أنظمة التدقيق المحوسبة	3.40	1.057	3.17	0.937	0.23	0.12
14	تبحث لجنة التدقيق مع المدقق الداخلي مستوى المخاطر وحالات الغش الجوهرية التي تكتشف أثناء عملية التدقيق وكيفية معالجتها	3.65	0.949	4.00	0.603	−0.35	0.346
15	تطلب لجنة التدقيق من دائرة التدقيق الداخلي تقديم مبررات موضوعية في حالة تأخرها في تنفيذ برامج أو خطط عملها	3.58	1.01	3.92	0.669	−0.34	0.341
16	تؤكد لجنة التدقيق على تحمل الإدارة المسؤولية عن إخفاء أي معلومات لازمة لأداء مهام دائرة التدقيق الداخلي.	3.58	0.903	3.67	0.651	−0.09	0.252
	المتوسط العام	**3.702**	**0.772**	**3.677**	**0.523**	**0.025**	**0.249**

حيث يلاحظ أن المتوسط العام للمتوسط الحسابي للمجموعة الأولى بلغ (3.702)، وللمجموعة الثانية قد بلغ (3.677)، أي بفرق عام بين المتوسطين بلغ (0.025) فقط، وكذلك المعدل العام للانحراف المعياري العام للمجموعة الأولى قد بلغ (0.772)، وللمجموعة الثانية (0.523) أي بفرق عام بين المعدلين بلغ (0.249) فقط، وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين من كلا الفئتين متقاربة وهذا يدل على الحيادية في إجابة المبحوثين على فقرات المجال الثاني لبيانات الدراسة .

2- مقارنة إجابات المجال الأول لاختبار الفرضية الثانية (H02): لا توجد علاقة بين كفاءة التدقيق الداخلي وبين قدرة شركات الكهرباء الأردنية على إدارة المخاطر، وكما هو موضح في الجدول التالي :

جدول(4-6) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المقارنة بين إجابات أفراد عينة الدراسة لفقرات مجال التعرف على العلاقة بين كفاءة التدقيق الداخلي وبين قدرة شركات الكهرباء الأردنية على إدارة المخاطر

الرقم	الفقرة	أعضاء لجان التدقيق وموظفي دوائر التدقيق الداخلي		الموظفين من خارج أعضاء لجان التدقيق وموظفي دوائر التدقيق		الفرق بين اجابات الفئتين	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يتم الاعتماد على المعايير المهنية الخاصة في إدارةالمخاطر والصادرة عن (IIA)، لإعداد خطة عمل شاملة لدائرة التدقيق الداخلي	3.92	0.949	3.85	0.900	-0.07	0.049
2	تحدد دائرة التدقيق الداخلي مستويات الخطر المقبولة وفق أسس واضحة، وبالتنسيق مع المستويات الإدارية	4.00	0.846	4.05	0.603	0.05	0.243
3	تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتحدد وتقييم المخاطر التي تواجه أنشطة عمل الشركة في الوقت المناسب	3.83	0.949	3.85	0.835	0.02	0.114
4	تعد دائرة التدقيق الداخلي إستراتيجية للتنبوء في المخاطر المستقبلية المتصلة بأنشطة عمل الشركة قبل حدوثها	3.50	0.96	3.48	0.798	-0.02	0.162
5	تتابع دائرةالتدقيق مع الإدارة التنفيذية الإجراءات المتخذة لمعالجة المخاطر التي ظهرت	4.17	0.921	4.15	0.835	-0.02	0.086
6	تهتم دائرة التدقيق الداخلي في الأنشطة الأكثرتعرضا للخطر في الشرك	4.25	0.823	4.25	0.622	0.00	0.201
7	تتأكد دائرة التدقيق الداخلي وبشكل دوري من أن هنالك تحسن مستمر لوسائل حماية الأصول وأنظمة الرقابة الداخلية	4.00	0.641	4.0	0.739	0.00	-0.098
8	تقدم دائرة التدقيق الداخلي الحلول المناسبة للإدارة التنفيذية ،لمساعدتها على التعامل مع المخاطر	3.58	0.768	3.98	0.669	0.40	0.099

9	تقدم دائرة التدقيق الداخلي تقارير دورية للجنة التدقيق، تتضمن نتائج تقييم المخاطر ، ومدى كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر	4.17	0.778	4.10	0.718	-0.07	0.06
10	تهتم دائرة التدقيق الداخلي بالمخاطر التي تشير إليها تحفظات وملاحظات المدقق الخارجي	3.50	0.877	4.00	0.50	0.50	-0.123
11	تعمل دائرة التدقيق الداخلي لقاءات مع العاملين في الشركة لتوضيح المخاطر التشغيليةالمتعلقة بكل نشاط وبشكل منفصل	3.33	0.971	3.08	0.985	-0.25	-0.014
12	تقدم دائرة التدقيق الداخلي الاقتراحات والإرشادات اللازمة لتحسين وتطوير فعالية كافة الدوائر والأقسام العاملة في الشركة	3.17	0.768	3.78	0.835	0.61	-0.067
13	تضمن دائرةالتدقيق الداخلي وصولالمعلومات عن المخاطر لمتخذي القرار في الوقت المناسب لمعالجتها	3.58	0.883	3.70	0.793	0.12	0.09
14	تنشر دائرة التدقيق الداخلي ثقافة ايجابية من خلال ممارستها لعملها حول مدى أهمية دورها الوقائي لتخفيض المخاطر وأن دورها ليس تصيد للأخطاء	3.42	0.829	4.08	0.900	0.66	-0.071
	المتوسط العام	**3.88**	**0.640**	**3.74**	**0.501**	**0.134**	**0.139**

حيث يلاحظ أن المتوسط العام للمتوسط الحسابي للمجموعة الأولى بلغ (3.88)، وللمجموعة الثانية قد بلغ (3.74)، أي بفرق عام بين المتوسطين بلغ (0.134) فقط، وكذلك المعدل العام للانحراف المعياري للمجموعة الأولى قد بلغ (0.640)، وللمجموعة الثانية (0.501) أي بفرق عام بين المعدلين بلغ (0.139) فقط، وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين من كلا الفئتين متقاربة، وهذا يدل على الحيادية في إجابة المبحوثين على فقرات المجال الأول لبيانات الدراسة.

3- مقارنة إجابات المجال الثالث لاختبار الفرضية الثالثة (H03): لا توجد علاقة بين المحددات التي تعيق مساهمة لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي وبين القدرة على إدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية.

جدول(4-7) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المقارنة بين إجابات أفراد عينة الدراسة لفقرات مجال التعرف على العلاقة بين المحددات التي تعيق مساهمة لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية.

الرقم	الفقرة	أعضاءلجان التدقيق وموظف دوائر التدقيق الداخلي		الموظفين من خارج أعضاء لجان التدقيق وموظفي دوائر التدقيق		الفرق بين اجابات الفئتين	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	عدم وجود الزام قانوني للشركات الأردنية لتوفرمؤهلات علمية و شهادات مهنية في مجال التدقيق لدى أعضاء لجنة التدقيق تتناسب مع أهمية وواجبات اللجنة	3.50	1.396	3.75	1.138	-0.25	0.258
2	عدم توفر المعرفة الكافية لدى اعضاء لجنة التدقيق بطبيعة أعمال الشركة نتيجة لإختلاف خبراتهم عن نشاط عمل المنشأة	3.13	1.488	3.67	1.073	-0.54	0.415
3	قلة عدد اجتماعات لجنة التدقيق نتيجة عدم تفرغ أوارتباط أعضائها بأعمال أخرى خارج نطاق عمل الشركة، يضعف من قيامها بدورها في متابعة أعمال دائرة التدقيق الداخلي	2.80	1.305	3.33	0.778	-0.53	0.527
4	التغيير المستمر لإعضاء لجنة التدقيق لا يعطي الفرصة الكافية لوضع الخطط وبرامج العمل اللازمة لتطوير عمل دائرة التدقيق	3.00	1.24	3.25	1.138	-0.25	0.102
5	مركز لجنة التدقيق في الهيكل التنظيمي للشركة لا يعطيها الصلاحيات الكافية التي تمكنها من توفير وسائل الدعم اللازمة لعمل المدقق الداخلي	2.50	1.198	2.42	0.900	0.08	0.298
6	وجود مصالح خاصة لإعضاء لجنة التدقيق مع الإدارة التنفيذية، ينتج عنها مجاملة الإدارة على حساب رأي المدقق الداخلي وإن كان صحيحا	2.78	1.165	2.75	1.055	0.03	0.11
7	عدم وجود دليل عمل للجنة التدقيق يحدد مسؤولياتها ومهامها وصلاحياتها، ويلزم اللجنة لتحسين عمل دائرة التدقيق الداخلي	2.60	1.257	2.83	0.937	-0.23	0.32
8	عدم وجود حوافز تشجيعية لإعضاء لجنة التدقيق تنعكس على مدى الأهتمام المبذول لتطويرعمل دائرة التدقيق	3.23	1.187	3.25	0.754	-0.02	0.433

9	زيادة حجم العمل المراد تدقيقه حسب الخطة المحددة قياسا لعدد موظفي دائرة التدقيق الداخلي	3.78	1.074	3.83	0.718	-0.05	0.356
10	انخفاض الحوافز المادية المقدمة لاستقطاب الكفاءات اللازمة لدائرة التدقيق الداخلي	3.80	1.203	3.42	1.165	0.38	0.038
	المتوسط العام	**3.112**	**0.966**	**3.250**	**0.688**	**-0.138**	**0.278**

حيث يلاحظ أن المتوسط العام للمتوسط الحسابي للمجموعة الأولى بلغ (3.112)، وللمجموعة الثانية قد بلغ (3.250)، أي بفرق عام بين المتوسطين بلغ (0.138−) فقط، وكذلك المعدل العام للانحراف المعياري العام للمجموعة الأولى قد بلغ (0.966)، وللمجموعة الثانية (0.688) أي بفرق عام بين المعدلين بلغ (0.278) فقط، وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين من كلا الفئتين متقاربة، وهذا يدل على الحيادية في إجابة المبحوثين على فقرات المجال الثالث لبيانات الدراسة، وهذا يؤكد على الحيادية والموضوعية في إجابة المبحوثين على جميع مجالات الإستبانة .

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

5-1 مناقشة نتائج الدراسة

5-2 الدراسات السابقة المتشابهة والمختلفة مع الدراسة

5-3 التوصيات

5-4 مراجع الدراسة

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

5-1 مناقشة نتائج الدراسة

جاءت هذه الدراسة لبيان دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية، وفيما يلي ملخص ما أسفرت عنه نتائج هذه الدراسة:

أولا- توجد علاقة مرتفعة بين كفاءة التدقيق الداخلي وبين قدرة شركات الكهرباء الأردنية على إدارة المخاطر، من خلال ما يلي :

1- تمتلك دوائر التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية القدرة على تحديد وتقييم المخاطر التي تواجه أنشطة عمل هذه الشركات في الوقت المناسب، حيث يساعد على ذلك إعدادها لخطة عمل مبنية على المعايير المهنية للتدقيق الداخلي والخاصة في إدارة المخاطر والصادرة عن **(IIA)**، وتبنى أيضاً على تحديد الأهداف الوظائفية لشركات الكهرباء لتحديد المخاطر المرتبطة بكل هدف من الأهداف الوظائفية، وتركز هذه الخطة اهتمامها على الأنشطة الأكثر تعرضا للخطر، من خلال تحديدها لمستويات الخطر المقبولة وفق أسس واضحة، وبالتنسيق مع كافة المستويات الإدارية في الشركات وترتيبها للمخاطر وفقاً للأولوية.

2- تعمل دوائر التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية على اجتناب أو التقليل من المخاطر التي تواجه هذه الشركات، من خلال وضعها إستراتيجية للتنبوء في المخاطر المستقبلية المتصلة بأنشطة عملها، وتشمل كذلك على تأكدها الدوري من وجود تحسن مستمر لوسائل حماية الأصول ولأنظمة الرقابة الداخلية، وتطوير فعالية كافة الدوائر والأقسام العاملة لاجتناب المخاطر من خلال تقديمها للاقتراحات، والإرشادات اللازمة، والحلول المناسبة للإدارة التنفيذية؛ لمساعدتها على التعامل مع هذه المخاطر، ومن نشرها لثقافة ايجابية أثناء ممارستها عملها حول مدى أهمية دورها

الوقائي في تخفيض المخاطر، وبأن دورها ليس تصيد للأخطاء، وكذلك من خلال اهتمامها بالتحفظات والملاحظات التي يشير إليها المدقق الخارجي.

3- تعمل دوائر التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية على مواجهة أو نقل المخاطر في هذه الشركات بعد تصنيفها، وتقييم أثرها العكسي، واحتمالية حدوثها وفقاً لمستويات الخطر المقبولة، حيث تلخص دائرة التدقيق الداخلي الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها حول هذه المخاطر، وتقدم الاقتراحات والآراء والحلول المناسبة للإدارة التنفيذية؛ لمساعدتها في وضع الضوابط اللازمة للتخلص من هذا المخاطر، أو نقلها إلى طرف خارجي وحسب طبيعة هذه المخاطر، وتتابع دائرة التدقيق الداخلي الإجراءات المتخذة لمعالجة المخاطر التي ظهرت مع الإدارة العليا، من خلال إعدادها لتقارير دورية للجنة التدقيق تتضمن نتائج تقيم المخاطر، ومدى كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمنع حدوثها، أو اجتنابها و طرق التخلص منها.

5 - إن الاتجاه العام لأراء المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق والفئة المحايدة بخصوص دور تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية في القدرة على إدارة المخاطر هي اتجاهات إيجابية مرتفعة.

6- لا توجد أي فروق جوهرية بين أراء المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق من جهة، والفئة المحايدة من جهة ثانية، فيما يتعلق بدور تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية في القدرة على إدارة المخاطر.

ثانياً– توجد علاقة متوسطة بين دور لجان التدقيق وبين تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية، وكما يلي :

1 – تساهم لجنة التدقيق في شركات الكهرباء الأردنية في تعزيز استقلالية دائرة التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية، حيث تتأكد لجنة التدقيق من أن موقع دائرة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي يعزز من استقلاليتها، ويضمن لها الحياد والموضوعية للقيام بواجباتها، وذلك من خلال ربط موقعها بأعلى درجات السلم التنظيمي، كذلك تدعم لجنة التدقيق استقلالية دائرة التدقيق الداخلي من خلال قيامها بدور رئيسي في تحديد الشروط التي يجب توافرها في مدير دائرة التدقيق الداخلي وفي تعيينه، واهتمامها بتوصيات المدقق الداخلي ودعمها لرأيه إذا كان صحيح حتى وإن خالف رأي الإدارة، ومساهمتها في توفير الاحتياجات، والوسائل والتسهيلات اللازمة؛ لتمكين المدقق الداخلي من القيام بمهمته دون معوقات.

2 – تعمل لجنة التدقيق في شركات الكهرباء الأردنية وبدرجة متوسطة على توجيه ومراجعة أنشطة وخطة عمل دائرة التدقيق الداخلي، حيث تتأكد من وجود ميثاق أو دليل عمل يبين التعليمات والسياسات والإجراءات اللازمة لإرشاد المدققين الداخليين، وتحدد مدى توافقها مع القوانين والأنظمة والقرارات الإدارية المعمول بها، وكذلك تتأكد لجنة التدقيق من التزام موظفي دائرة التدقيق الداخلي بأخلاقيات المهنة وسلوكيات العمل.

3– تحرص لجنة التدقيق في شركات الكهرباء الأردنية وبدرجة متوسطة على تطوير فعالية أنظمة التدقيق المحوسبة، وعلى توفير كادر في دائرة التدقيق الداخلي يمتلك المهارات العلمية والعملية العالية، وعلى توفير الوسائل اللازمة لتطوير مستوى عمل دائرة التدقيق الداخلي، لتمكين المدقق الداخلي من القيام بمهمته بدون معوقات، كذلك تقوم لجنة التدقيق بتقييم قدرات العاملين في دائرة

التدقيق الداخلي بشكل دوري وتحفزهم ماديا وفق ذلك، ويتم مناقشة مدير التدقيق الداخلي حول أي قضايا جوهرية قد تظهر خلال العمل.

4- يوجد دور للجنة التدقيق في شركات الكهرباء الأردنية بشكل وسيط بين دائرة التدقيق الداخلي ومجلس الإدارة، حيث تقوم بإطلاع مجلس الإدارة على خطط وبرامج وسياسات العمل الزمنية لدائرة التدقيق الداخلي، وعلى ملاحظات وتوصيات دائرة التدقيق الداخلي لاتخاذ الإجراء اللازم حيالها، ومدى استجابة الإدارة التنفيذية لملاحظات دائرة التدقيق الداخلي لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

5- تهتم لجنة التدقيق في شركات الكهرباء الأردنية وبدرجة متوسطة في متابعة دائرة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر، حيث تبحث لجنة التدقيق مع المدقق الداخلي مستوى المخاطر وحالات الغش الجوهرية التي تكتشف أثناء عملية التدقيق وكيفية معالجتها، وتتأكد لجنة التدقيق من وجود برنامج تدريب متخصص في تقييم وإدارة المخاطر للمدققين الداخليين؛ لتحسين قدراتهم المهنية، وتطلب لجنة التدقيق من دائرة التدقيق الداخلي تقديم مبررات موضوعية في حالة تأخرها في تنفيذ برامج أو خطط عملها لإدارة المخاطر، وتؤكد على تحمل دائرة التدقيق والإدارة التنفيذية المسؤولية عن إخفاء أي معلومات لازمة لإدارة المخاطر.

6 - إن الاتجاه العام لأراء المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق والفئة المحايدة، بخصوص دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية، هي اتجاهات إيجابية متوسطة.

7- لا توجد أي فروق جوهرية بين أراء المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق من جهة، والفئة المحايدة من جهة ثانية، فيمايتعلق بدور لجان التدقيق وبين تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية.

ثالثاً– توجد علاقة بين المحددات التي تعيق مساهمة لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية ، وكما يلي :

1– يوجد مجموعة من المحددات المتعلقة بلجان التدقيق والتي تعيق من مساهمتها في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية مثل:

أ– عدم وجود إلزام قانوني للشركات الأردنية بضرورة توفر مؤهلات علمية، و شهادات مهنية في مجال التدقيق لدى أعضاء لجنة التدقيق تتناسب مع أهمية وواجبات اللجنة.

ب– عدم توفر المعرفة الكافية لدى أعضاء لجنة التدقيق بطبيعة أعمال الشركة، نتيجة لاختلاف خبراتهم عن نشاط عمل الشركة.

ج– عدم وجود حوافز تشجيعية لأعضاء لجنة التدقيق تنعكس على مدى الاهتمام المبذول لتطوير عمل دائرة التدقيق الداخلي.

وهنالك محددات ولكنها ضعيف نسبياً مثل : أن مركز لجنة التدقيق في الهيكل التنظيمي للشركة لا يعطيها الصلاحيات الكافية التي تمكنها من توفير وسائل الدعم اللازمة لعمل المدقق الداخلي، وعدم وجود دليل أو برنامج عمل لدى لجنة التدقيق يحدد مسؤولياتها، ومهامها، وصلاحياتها في تحسين عمل دائرة التدقيق الداخلي .

2– يوجد مجموعة من المحددات المتعلقة بدوائر التدقيق الداخلي تعيق من مساهمة لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية مثل :

أ– زيادة حجم العمل المراد تدقيقه حسب الخطة المحددة قياسا لعدد موظفي دائرة التدقيق الداخلي

ب– انخفاض الحوافز المادية المقدمة لاستقطاب الكفاءات اللازمة لدائرة التدقيق الداخلي.

ج– انخفاض عدد حملة الشهادات المهنية في دوائر التدقيق الداخلي.

5-2 الدراسات السابقة المتشابهة والمختلفة مع هذه الـدراسـة:

بعد استخلاص الباحث لنتائج هذه الدراسة، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، تم تحديد الدراسات المتشابهة والمختلفة مع هذه الـدراسـة كما يلي:

1- الدراسات السابقة المتشابهة مع هذه الـدراسـة:

يوضح الجدول أدناه الدراسات المتشابهة في المضمون والنتائج مع هذه الدراسة:

الجدول رقم (5-1): الدراسات السابقة المتشابهة مع هذه الـدراسـة

اسم الباحث وسنة الدراسة	عنوان الدراسة	نتيجة الدراسة	أوجه التشابه مع الدراسة
Krishnan (2005)	Audit Committee Quality And Internal Control:An Empirical Analysis	وجود علاقة قوية بين جودة التدقيق الداخلي وفعالية نظام الرقابة الداخلية،وتختلف هذه العلاقة من شركة إلى أخرى حسب طبيعة أنشطتها.	-يوجد علاقة قوية بين جودة التدقيق الداخلي وفعالية نظام الرقابة الداخلية
Mat Zain (2006)	Internal Auditors Assessment Of Their Contribution financial Statement Audits: The Relation With Audit committee and Internal Audit.	وجود علاقه طردية بين زيادة فعالية لجان التدقيق، ووحدات التدقيق الداخلي، مع تقييم مساهمة المدققين الداخليين في تدقيق القوائم المالية.	-يوجد علاقة طردية بين زيادة فعالية لجان التدقيق، ووحدات التدقيق الداخلي
Zhang (2007)	Audit Committee Quality , Auditor Independence , and Internal Control Weaknesses .	أنّ ضعف لجان التدقيق يكون ناجما عن عدم تمثيل عدد كبير من الأشخاص الماليين في هذه اللجان، وتكون علاقة ضعف أداء لجان التدقيق طردية مع عدد الأشخاص الماليين الذين يشاركون في هذه اللجان.	-إن ضعف لجان التدقيق يكون ناجما عن عدم تمثيل عدد كبير من الأشخاص الماليين في هذه اللجان. -تكون علاقة ضعف أداء لجان التدقيق طردية مع عدد الأشخاص الماليين الذين يشاركون في هذه اللجان

page & Spira (2006)	Risk Management The Reinvention Of Internal Control And The Changing Role Of Internal Audit	أن التقييم الذاتي للمخاطر الذي يمكن أن يقوم به جهاز التدقيق الداخلي أو إدارة مستقلة للمخاطر يتطلب تحديد المخاطر و تعريفها أولاً، ثم تحليلها لمعرفة أسبابها وبناء على ذلك يتم وضع الإجراءات المناسبة للسيطرة عليها.	-التقييم الذاتي للمخاطر يمكن أن يقوم به جهاز التدقيق الداخلي أو إدارة مستقلة للمخاطر -يتطلب تحديد المخاطر و تعريفها أولاً، ثم تحليلها لمعرفة أسبابها وبناء على ذلك يتم وضع الإجراءات المناسبة للسيطرة عليها.
البرغوثي وجمعة (2007)	دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية	أن المدققين الداخليين يقومون بدورهم في إدارة المخاطر في المصارف الأردنية بكفاءة، وكانت أفضل النتائج المتعلقة بالتعرف على أنشطة الرقابة وتحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها.	-أن المدققين الداخليين يقومون بدورهم في إدارة المخاطر بكفاءة. -كانت أفضل النتائج المتعلقة بالتعرف على أنشطة الرقابة وتحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها.
دحدوح (2008)	دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات (دراسة ميدانية)	هنالك مجموعة من الأنشطة تمارسها لجنة المراجعة، تؤدي إلى تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها .	-هنالك مجموعة من الأنشطة تمارسها لجنة المراجعة، تؤدي إلى تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها .
المرعي (2009)	دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، (دراسة ميدانية)	أن للجنة التدقيق دورا في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، وفي مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي، وتتأكد من التزام التدقيق الداخلي بالسياسات والقرارات الإدارية والأنظمة، وتساهم في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي فيها.	-إن للجنة التدقيق دورا في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي، وفي مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي. -تتأكد لجنة التدقيق من التزام التدقيق الداخلي بالسياسات والقرارات الإدارية والأنظمة وتساهم لجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي.

سويدان، أبوزريق (2009)	مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في شركات الكهرباء الأردنية	أن المدققيين الداخليين العاملين في شركات الكهرباء الأردنية يلتزمون بشكل عام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية بدرجة مرتفعة، ولكن يستثنى من ذلك عدم وجود اهتمام كاف من قبل المدققين الداخليين بالمعيار الثالث من معايير التدقيق الداخلي الدولية الذي يتعلق بالكفاءة، وبذل العناية المهنية اللازمة، والمعيار الرابع الذي يتعلق ببرنامج تحسين وضبط جودة عمل التدقيق الداخلي، كما تبين وجود معوقات قد تحول دون التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية أهمها انخفاض عدد الحاصلين على شهادات مهنية في التدقيق، وانخفاض الحوافز المادية لاستقطاب الكفاءات.	-أن المدققيين الداخليين العاملين في شركات الكهرباء الأردنية يلتزمون بشكل عام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية بدرجة مرتفعة - وجود معوقات قد تحول دون التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية أهمها انخفاض عدد الحاصلين على شهادات مهنية في التدقيق، وانخفاض الحوافز المادية لاستقطاب الكفاءات.
تامر (2010)	دور لجان المراجعة في تدعيم استقلال المُراجع الداخليّ في البنوك التجارية	1- تُعدّ البنوك التجارية مجالاً ملائماً لتشكيل لجان المراجعة الداخلية يعمل على زيادة تأكيد مصداقية القوائم والتقارير المالية فيها. 2- وجود لجان المراجعة في البنوك التجارية يعمل على تدعيم استقلال	- يعمل تشكيل لجان المراجعة الداخلية على زيادة تأكيد مصداقية القوائم والتقارير المالية فيها. 2- وجود لجان المراجعة يعمل على تدعيم استقلال المدقق الداخلي، ويساعد في رفع كفاءة أداء دائرة

		المدقق الداخلي، ويساعد في رفع كفاءة أداء دائرة المراجعة الداخلية وفاعليتها. 3- تساعد لجان المراجعة مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤولياته القانونية بكفاءه وفاعلية. 4- تقوم لجان المراجعة بالتنسيق بين عمل المدققين الخارجيين والداخليين، مما يؤدي إلى تحسين الاتصال بين الفريقين.	المراجعة الداخلية وفاعليتها. 3- تساعد لجان المراجعة مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤولياته القانونية بكفاءة وفاعلية. 4- تقوم لجان المراجعة بالتنسيق بين عمل المدققين الخارجيين والداخليين، مما يؤدي إلى تحسين الاتصال بين الفريقين.
المدهون (2011)	دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزه	وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك، وكذلك إدراكه أهمية وجود نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، يقوم بمراقبة نظام إدارة المخاطر، وأنّ دور المدقق يتمثل بتقديم الاستشارات والتوصيات بشأن المخاطر وليس تحديد المخاطر وإدارته فقط، وأنّ هذه التوصيات المقدمة تمثلت بزيادة الاهتمام بتنمية قدرات المدققين الداخليين، والعمل على تعزيز مهارتهم ومعرفتهم بأداء أعمالهم بفاعلية وكفاءه في مجال إدارة المخاطر، وكذلك ضرورة التنسيق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في البنوك، والعمل على دعم استقلالية المدقق الداخلي.	-يوجد وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك، وكذلك إدراكه أهمية وجود نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، يقوم بمراقبة نظام إدارة المخاطر. -أنّ دور المدقق يتمثل بتقديم الاستشارات والتوصيات بشأن المخاطر وليس تحديد المخاطر وإدارته فقط، وأنّ هذه التوصيات المقدمة تمثلت بزيادة الاهتمام بتنمية قدرات المدققين الداخليين، والعمل على تعزيز مهارتهم ومعرفتهم بأداء أعمالهم بفاعلية وكفاءه في مجال إدارة المخاطر، وكذلك ضرورة التنسيق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، والعمل على دعم استقلالية المدقق الداخلي.
Institute Of Internal	Internal Auditing Role In Risk Management	هنالك دورا مهما للمدققين الداخليين في إدارة المخاطر، ووجود فهم سليم لمفهوم	-هنالك دورا مهما للمدققين الداخليين في إدارة المخاطر، ووجود فهم سليم

Auditors (2011)		إدارة المخاطر من قبل الإدارة.	لمفهوم إدارة المخاطر من قبل الإدارة.
زريقات (2011)	أثر دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الأردني في تحسين جودة التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية	وجود دور هام لتعليمات دليل الحاكمية المؤسسية في تحسين جودة التدقيق الداخلي للبنوك الأردنية، وذلك من خلال تأثير تعليمات هذا الدليل وبشكل مهم إحصائياً في مكونات جودة التدقيق الداخلي المتمثلة في زيادة الالتزام بميثاق أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي وزيادة الالتزام في معايير التدقيق الداخلي، وتطوير الأداء المهني للمدقين الداخليين وتحسين ممارسات وأساليب التدقيق.	-وجود دور هام لتعليمات دليل الحاكمية المؤسسية في تحسين جودة التدقيق الداخلي للبنوك الأردنية، وذلك من خلال تأثير تعليمات هذا الدليل وبشكل مهم إحصائياً في مكونات جودة التدقيق الداخلي المتمثلة في زيادة الالتزام بميثاق أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي وزيادة الالتزام في معايير التدقيق الداخلي، وتطوير الأداء المهني للمدقين الداخليين وتحسين ممارسات وأساليب التدقيق.
البجيرمي (2011)	"دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر: دراسة ميدانية في المصارف السورية"	- لا يوجد مساهمة فعالة لنشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر سواء في تحديد أو تقييم أو الاستجابة للمخاطر في المصارف السورية العامة، ولكن يوجد اهتمام بذلك في الخاصة. - يوجدعدم اهتمام من قبل المصارف العامة والخاصة بأهمية حصول عامليها في قسم التدقيق الداخلي على الشهادات المهنية الدولية في هذا المجال، بالإضافة إلى قلة الدورات التدريبية في مجال التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.	-يوجد مساهمة فعالة لنشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر سواء في تحديد أو تقييم أو الاستجابة للمخاطر. - يوجد عدم اهتمام بأهمية حصول العاملين في قسم التدقيق الداخلي على الشهادات المهنية الدولية في هذا المجال، بالإضافة إلى قلة الدورات التدريبية التي تتيح للعاملين متابعة التطورات في مجال التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر.
رضوان (2012)	أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق	أنّ أداء المدقق الداخلي يتسم بالموضوعية والكفاءة المهنية، وأنّ هنالك تعاونا بين قسم التدقيق الداخلي وإدارة	- أنّ أداء المدقق الداخلي يتسم بالموضوعية والكفاءة المهنية - أنّ التدقيق الداخلي يُسهم في تقويم

	الدوليّ	المخاطر في مجال تبادل المعلومات، وأنّ التدقيق الداخلي يُسهم في تقويم أنظمة الرقابة الداخلية وتحسينها.	أنظمة الرقابة الداخلية وتحسينها.
الشرايري (2012)	أثر الحاكمية على فاعلية التدقيق الداخلي في ظل مبادئ لجنة بازل المحدثة: دراسة حالة البنوك التجارية في الأردن	وجود أثر للحاكمية في فاعلية التدقيق الداخلي وبشكل عام في البنوك التجارية الأردنية، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة توفير الدعم من قبل الإدارة التنفيذية لاستقلالية المدقق الداخلي، مما يعزز مستوى فاعلية التدقيق الداخلي، وإلى ضرورة إشراكهم في دورات إدارية عليا، والاستعانة بخبراء ومستشارين لتطوير سياسات ونظم ومبادئ للإدارات التنفيذية، وأنه يجب اختيار لجنة تدقيق من ذوي الخبرات والمعرفة وعلى الإدارة العليا تبني الخطط الإستراتيجية وبالتشارك مع التدقيق الداخلي كجزء أساسي في ضل مبادئ بازل المحدثة.	– يوجد أثر للحاكمية في فاعلية التدقيق الداخلي . – ضرورة توفير الدعم من قبل الإدارة التنفيذية لاستقلالية المدقق الداخلي، مما يعزز مستوى فاعلية التدقيق الداخلي. – ضرورة إشراكهم في دورات إدارية عليا، والاستعانة بخبراء ومستشارين لتطوير سياسات ونظم ومبادئ للإدارات التنفيذية. – يجب اختيار لجنة تدقيق من ذوي الخبرات والمعرفة وعلى الإدارة العليا تبني الخطط الإستراتيجية وبالتشارك مع التدقيق الداخلي كجزء أساسي.

2– الدراسات السابقة المختلفة مع هذه الدراسة: يوضح الجدول أدناه الدراسات المختلفة في المضمون والنتائج مع هذه الدراسة:

الجدول رقم (5–2): الدراسات السابقة المختلفة مع هذه الدراسة

اسم الباحث وسنة الدراسة	عنوان الدراسة	نتيجة الدراسة	أوجه الاختلاف مع الدراسة
السويطي (2006)	تطوير أنموذج لدور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي	يوجد لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية كافة لجان تدقيق، ولكن لا تتوافر لهذه اللجان بشكل عام المتطلبات الأساسية لممارسة دورها بفاعلية، وليس لها تأثير مهم في فاعلية المدقق الخارجي واستقلاليته ولا يوجد نموذج موحد لدور لجان التدقيق يمكن تطبيقه بحيث يلائم جميع دول العالم	– تتوافر للجان التدقيق بشكل عام المتطلبات الأساسية لممارسة دورها بفاعلية. –يوجد للجان التدقيق تأثير مهم في فاعلية المدقق الخارجي واستقلاليته.

المومني (2010)	تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات (دراسة ميدانية)	أن لجان التدقيق لا تزال تفتقر على الاستقلالية والفعالية الكاملة.	أن لجان التدقيق لا تفتقر على الاستقلالية والفعالية الكاملة.
الشواورة، الحمايدة (2010)	"دور وحدات المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة عمل لجان التدقيق المنبثقة عن مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية"	أن معظم العناصر التي يتكون منها الإطار المرجعي لوحدات المراجعة الداخلية إذا ما أحسن إدارتها وتنفيذها بشكل فعال فسوف تؤدي بالتبعية إلى رفع وتحسين كفاءة عمل لجان التدقيق	أن الدراسة تناولت دور عمل اللجان المنبثقة عن مجالس الإدارة على تحسين كفاءة دوائر التدقيق وليس العكس.
حمدان، مشتهى، عواد (2012)	دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتهاً "دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتهاً.	وجود أثر إيجابي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح، ووجود أثر سلبي لملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم في الشركات التي يمثلونها على جودة الأرباح، ولا يوجد تأثير لباقي الخصائص حجم اللجنة واستقلاليتها والخبرة	– يوجد أثر إيجابي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح. – يوجد تأثير لباقي الخصائص حجم اللجنة واستقلالية الأعضاء والخبرة المالية .

5- 3 التوصيات:

بناءعلى ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، سيتناول الباحث هنا التوصيات التي من شأن الأخذ بها الرفع من دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية، وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

أولاً– ضرورة تعديل قانون هيئة الأوراق المالية بحيث يلزم شركات الكهرباء الأردنية بصفة خاصة وجميع الشركات الأردنية بصفة عامة على نشر تقرير مستقل عن إدارة المخاطر، ويحدد الشروط التي يجب توافرها في أعضاء لجان التدقيق، بأن يكون لدى أعضاء اللجان خبرة عملية ومعرفة كافية في نشاط عمل هذه الشركات، إضافة إلى الخبرة المالية والمحاسبية والقانونية والخبرة في أعمال التدقيق، وإلزام مجالس الإدارة في الشركات الأردنية بتقديم تقرير إلزامي حول فاعلية لجان التدقيق ضمن تقاريرها السنوية، لما لذلك من نفع كبير ودور رقابي فاعل في دعم وظيفة التدقيق الداخلي، وللمساعدة في زيادة الثقة والاطمئنان للمستثمرين في الأسواق المالية الأردنية.

ثانياً– ضرورة إنشاء إدارات متخصصة للمخاطر في شركات الكهرباء الأردنية؛ لإن دورها بالغ الأهمية في مواجهة المخاطر المحيطة بأنشطتها ومواردها، والتي أصبح تأثيرها كبير في الوقت الحاضر؛ و حتى تتمكن هذه الشركات من مواجهة المخاطر بنفسها، دون الاعتماد على الدعم الحكومي لمواجهة وتحمل الخسائر في حال حدوثها .

ثالثاً– ضرورة اهتمام شركات الكهرباء الأردنية بشكل كبير في عملية تطوير مهارة المدققين الداخليين في مجال إدارة المخاطر، من خلال إشراكهم في دورات تدريبية في هذا المجال لإبقائهم على إطلاع مستمر بالتطورات المهنية في إدارة المخاطر، ويمكن أن يكون ذلك من خلال مركز تدريب متخصص يساعد هذه الشركات على مواجهة الأزمات المالية المستقبلية، ويمكنها من المحافظة على مواردها، من خلال تقديم الاستشارات والتوصيات، واستحداث البرامج المحوسبة، واستقطاب الكفاءات والخبرات المتخصصة، مع توفير الحوافز التشجيعية لذلك.

رابعاً– ضرورة استقطاب شركات الكهرباء الأردنية للشهادات المهنية الدولية مثل: شهادة المدقق الداخلي المعتمدة من معهد المدققين الداخليين الأمريكي، لما لها من أهمية في زيادة كفاءة دوائر

التدقيق الداخلي في هذه الشركات، حيث ممكن أن تتحمل تكاليف حصول موظفيهاعلى هذه الشهادات مقابل إلزامهم بالعمل لديها لفترة معينة، أسوة بالبعثات العلمية في الجامعات.

خامساً- ضرورة تشجيع شركات الكهرباء للباحثين، لإعداد الدراسات التي من شأنها تطوير أعمال التدقيق في هذه الشركات، لما لذلك من أثر إيجابي ومباشرويضيف قيمة لهذه الشركات، ويحسن أوضاعها المالية، مثل الدراسات التي تحدد أثر العلاقة بين جودة إدارة المخاطر وجودة أرباح الشركات، وكذلك التي تحدد دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة المدقق الخارجي في شركات الكهرباء الأردنية، وإعداد دراسات لإمكانية وضع معايير عامة أو خاصة تنظم عملية إدارة المخاطر، على غرار المعايير الدولية للتدقيق، وإعداد دراسات عن المخاطر الخاصة والعامة التي تواجه شركات الكهرباء في الأردن والطرق العلمية لإدارتها.

5-4 مراجع الدراسة:

المراجع العربية

- **الكتب**

1- إبراهيم، إيهاب نظمي، (2009). **التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور.** ط1، عمان: مكتبة المجتمع العربي.

2- جربوع، يوسف محمود، (2007). **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق.** ط1،عمان: مؤسسة الوراق.

3- جمعة، أحمد حلمي، (2005). **المدخل الى التدقيق الحديث.** ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

4- جمعة، أحمد حلمي، (2009). **الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد.** ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

5- القاضي، حسين يوسف، ودحدوح، حسين أحمد، وقريط، عصام نعمة، (2008). **التدقيق الداخلي.** ط1، دمشق: جامعة دمشق.

6- المطارنة، غسان فلاح (2006). **تدقيق الحسابات المعاصر من الناحية النظريه.** ط1، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع .

7- الوردات، خلف عبدالله، (2006). **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية.**ط1، عمان: الوراق للنشر والتوزيع.

- **المؤتمرات العلمية:**

1- جمعة، أحمد حلمي، والبرغوثي، سمير (2007). "دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية: دراسة ميدانية"، **المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع عن إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، للفترة 16- 18 نيسان**، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن.

- **لأبحاث والمقالات والدوريات:**

1- جمعة، أحمد حلمي، (2006). "إدراك الإداره العليا لتطور المعرفة في مهنة التدقيق الداخلي، وتأثيره على دور المدقق الداخلي: دراسه تحليلية اختبارية في منظمات الأعمال الأردنية"، **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، المجلد 13،(1) 37-66 .

2- الجندي، نهال أحمد، (2008). "تفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر"، **المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة في جامعة الأزهر**، المجلد 15،(3) 257-306.

3- حمدان، علام، وابوعجيلة، عماد (2012). "جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة جودة الأرباح"، **المجلة العربية في المحاسبة في جامعة البحرين**، المجلد 15،(1) 27-55.

4- حمدان، علام، ومشتهى، صبري (2011). "علاقة خصائص لجنة التدقيق بنوع تقرير مدقق الحسابات: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان"، **المجلة العربية في المحاسبة في جامعة البحرين**, المجلد 14،(1) 109- 163.

5- حمدان، علام، ومشتهى، ماهر، وعواد، بهاء (2012). "دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 8،(3) 409-430.

6- دحدوح، حسين أحمد، (2008). "دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية في الشركات"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الأقتصادية والقانونية**، المجلد 24،(1) 249-281.

7- زريقات، قاسم محمد، (2011). "أثر دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الأردني في تحسين جودة التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 7،(2) 209-227.

8- سويدان، ميشيل سعيد (2010). "بعض العوامل المحددة لأتعاب التدقيق: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان"، **مجلة جامعة الملك عبدالعزيز**، المجلد 24،(1) 49-86.

9- سويدان، ميشيل سعيد، وابوزريق، بلال ناصر (2009). "مدى الإلتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في شركات الكهرباء الأردنية"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 9،(3) 540-566.

10- الشرايري، جمال عادل (2012). "أثر الحاكمية على فاعلية التدقيق الداخلي في ظل مبادئ لجنة بازل المحدثة: دراسة حالة البنوك التجارية في الأردن"، **مجلة الإداري**، المجلد 34،(131) 11-41.

11- الشواورة، فيصل محمود، والحمايدة، رياض مصلح (2010). "دور وحدات المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة عمل لجان التدقيق المنبثقة عن مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية"، جامعة مؤته، الكرك، الأردن(د.م).

12- المومني، محمد عبد الله، (2010). "تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات: دراسة ميدانية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الأقتصادية والقانونية**، المجلد 26،(1) 237-272.

- **رسائل جامعية:**

1- ابو قمر، مريم مفلح (2011). دور لجان التدقيق في حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية. (رسالة ماجستير في المحاسبة)، جامعة اليرموك، عمان، الأردن.

2- حمدان، سفيان جميل (2009). مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في الشركات المساهمة العامة الخدمية المدرجة في بورصة عمان. (رسالة ماجستير في المحاسبة)، جامعة اليرموك، عمان، الأردن.

3- عبدالله، رنا راشد (2009). العوامل التي تؤثر على جودة التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية. (رسالة ماجستير في المحاسبة)، جامعة اليرموك، عمان، الأردن.

4- الرمحي، زاهر عطا (2004). تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية. (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

5- الصمادي، علاء طالب (2010). أثر جودة لجنة التدقيق على فعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية. (رسالة ماجستير في المحاسبة)، جامعة اليرموك، عمان، الأردن.

6- طناش، فراس خالد (2009). مدى تطبيق الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادىء الحاكمة المؤسسية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين والعاملين في الشركة. (رسالة ماجستير في المحاسبة)، جامعة اليرموك، عمان، الأردن.

7- الكراسنة، حذيفة محمود (2010). حوكمة الشركات وأثرها على أداء الشركات: حالة الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان. (رسالة ماجستير في المحاسبة)، جامعة اليرموك، عمان، الأردن.

8- السويطي، موسى سلامة (2006). تطوير أنموذج لدور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي. (أطروحة دكتوراة في المحاسبة)، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

9- ميالة، سهيل (2008). العوامل المؤثرة على تحسين فاعلية لجان التدقيق: دراسة تطبيقية على شركات القطاع المالي. (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، الأكاديميه العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

10- المدهون، أبراهيم رباح (2011). دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزه. (رسالة ماجستير في المحاسبة)، جامعة غزة، غزة، فلسطين.

11- رضوان، إيهاب ديب (2012). أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية: دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة. (رسالة ماجستير في المحاسبة)، جامعة غزة، غزة، فلسطين.

12- المرعي، نبيه توفيق (2009). دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية: دراسة ميدانية. (رسالة ماجستير في المحاسبة)، جامعة جدارا للدراسات العليا، عمان، الأردن.

13- البجيرمي، شادي صالح (2011). دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر: دراسة ميدانية في المصارف السورية. (رسالة ماجستير في المحاسبة)، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

- **وثائق رسمية:**

1- الاتحاد الدولي للمحاسبين **(2008). إصدارات المعايير الدوليه لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وأخلاقيات المهنة**، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

2- البنك المركزي الأردني (2000). **قانون البنوك**، عمان، الأردن.

3- شركة توزيع كهرباء أربد المساهمة العامة (**2013**). **التقرير السنوي**، عمان، الأردن.

4- شركة توزيع الكهرباء المساهمة العامة (**2013**). **التقرير السنوي**، عمان، الأردن.

5- شركة توليد الكهرباء المركزية (**2013**). **التقرير السنوي**، عمان، الأردن.

6- شركة السمرا لتوليد الكهرباء (**2013**). **التقرير السنوي**، عمان، الأردن.

7- شركة الكهرباء للأردنية المساهمة العامة (**2013**). **التقرير السنوي**، عمان، الأردن.

8- هيئة الأوراق المالية (**2004**). **دليل حوكمة الشركات**، عمان، الأردن.

9- هيئة الأوراق المالية (**2007**). **دليل حوكمة الشركات**، عمان، الأردن.

10-هيئة تنظيم قطاع الكهرباء (**2009**). **التقرير السنوي**، عمان، الأردن.

11- هيئة تنظيم قطاع الطاقة الأردني (**2012**). **التقرير السنوي**، عمان، الأردن.

12- هيئة الميثاق الاقتصادي الأردني (**2013**). **التقرير السنوي**، عمان، الأردن.

13- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (**2007**). **دليل حوكمة الشركات**، عمان، الأردن.

- **المراجع الإلكترونية والأخرى:**

1- دهمش، نعيم، (2008). "**لجان التدقيق نشأتها، مهامها، مسؤولياتها، ودورها في تعزيز الإفصاح**"، على شبكة الأنترنت: www.infotechaccountants.com

2- هيئة الأوراق المالية (**2007**). **دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان**، عمان، الأردن، الانترنت:

(On- Line).available:http://jsc.gov.jo/library/633571467958396032.pdf

20/12/2009.

3- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**2004). دليل مبادئ حوكمة الشركات**، مترجم من خلال مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، مصر، الانترنت:

(On-Line).available:http://www.hawkama.net/files/pdf/oecd%20principles %202004%20-%20ar.pdf 22/11/2010.

4- تامر، عماد وليم، (2010)، "**دور لجان المراجعة في تدعيم استقلال المراجع الخارجي في البنوك التجارية** "، على شبكة الانترنت: www.aliahmedali.com.

5- الطرايرة، جمال، (2011)، "**التدقيق المبنى على المخاطر في ضوء المعايير المهنية للتدقيق الداخلي**" ، برنامج تدريبي رقم (2)، على شبكة الانترنت: www.altrairhjmal.com.

المراجع الأجنبية

1- Bromilow, C.A., Berlin, B.L. (2005). Audit Committee Effectiveness. ***The Corporate Board***, 26(155), 16-21.

2- Chan, K.C., Li.J. (2008). Audit Committee and Firm Value: Evidence on Outside Top Executives as Expert Independent Directors.***Corporate Governance***, 16(1), 16-31.

3- Chen, J., Duh, R.R., Shiue, F.N. (2008). The Effect of Audit Committee and Firm Value: Evidence from Foreign Registrants in the United State, ***Corporate Governance***, 16(1), 16-31.

4- Chen, Y. M., Moroney, R., Houghton, K. (2005). Audit
committee composition and the use on industry specialist audit firm,

Accounting and Finance Journal, 45(1), 217- 239.

5- De-jun, W.U. (2009) What are affecting earnings quality: Asummarization. ***Journal of Modern Accounting and Auditing***, 5(5), 53-58.

6- Krishnan, J. (2005) Audit Committee Quality and Internal Control: An Empirical Analysis. ***The Accounting Review***, 80(2), 649–678.

7- Sarbanes , Oxley: The sarbanes – Oxley Act .**(2002), Us Congress, Washington,** DC: www.riahome.com / new law / ful text . pdf .

8- Sekaran, U. (2003). **Methods Of Business,** New York**:** John Wiley and Sons.

9- Spira, L.F. (2003) Audit committees: Begging Question Corporate Governance**.** An International Review. ***Accounting, Auditing & Accountability Journal***, 11(3), 180-188.

10- Spira. L.F., Michael., P.G. (2006). Risk Management The Reinvention Of Internal Control And The Changing Role Of Internal Audit, ***Accounting, Auditing & Accountability Journal,*** 16(4), 640-661.

11- Zhang, Y., Zhou., J., Zhou, N. (2007). Audit Committee Quality, Auditor Independence and Internal Control Weaknesses, ***Journal of Accounting and Public Policy***, 26(3), 300–327.

الملحق رقم (1)

استبانة الدراسة

جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

كلية الأعمال _ قسم المحاسبة

السادة شركات الكهرباء الأردنية المساهمة المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،،

يقوم الباحث " خلدون عودة الله البطوش "، واستكمالا" لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، من جامعة الشرق الأوسط بإجراء دراسة بعنوان:

"**دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية**

بإشراف

الدكتور يونس الشوبكي

أملاً في تعاونكم، أرجو التكرم بالإجابة على أسئلة الإستبانة المرفقة، والتي تحتوي على مجموعة من الأسئلة وعددها(40) موزعة على ثلاثة مجالات هي :

المجال الأول: دور التدقيق الداخلي للمساهمة في تخفيض المخاطر في شركات الكهرباء الاردنية.

المجال الثاني : دور لجنة التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الاردنية.

المجال الثالث :المحددات التي تعيق مساهمة لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الاردنية .

ان تعاونكم معنا في تعبئة الإستبانة بشكل دقيق، هو خطوة من ضمن العديد من الخطوات اللازمة التي تساعد على الوصول إلى النتائج المرجوة، والتوصيات الملائمة التي آمل أن تساهم في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في الشركات الأردنية بشكل عام، وقد تم اختيارك لتكون أحد أفراد عينة الدراسة، يرجى قراءة كل فقرة من فقرات الإستبانة، ووضع إشارة (✓) عند الدرجة التي تعبر عن رأيك مقابل كل فقرة، ولايوجد ضرورة لكتابة الإسم أو وضع أي إشارة تدل على شخصيتك، ونؤكد لك أن جميع المعلومات و الإجابات على الفقرات ستعامل بسريه تامة، ولن تستخدم إلا لغايات البحث العلمي فقط.

الباحث : خلدون عودة اللة البطوش

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والإحترام ،،،

أولاً: البيانات العامة :

يرجى وَضْع إشارة (✓) أمام الإجابة التي تنطبق عليك:

الوظيفة: ❑ عضو لجنة تدقيق ❑ مدير التدقيق الداخلي ❑ مدقق داخلي

❑ أخرى اذكرها ....

المؤهل العلمي ❑ دكتوراه ❑ ماجستير ❑ دبلوم دراسات عليا ❑ بكالوريوس

❑ أخرى اذكرها ....

التخصص العلمي❑ محاسبة ❑ مالية ومصرفية ❑ اقتصاد

❑ أخرى اذكرها ....

الخبرة العملية في مجال التدقيق

❑ أقل من ٥ سنوات ❑ من ٥– ١٠ سنوات

❑ من١١ - ١٥ سنة ❑ من ١٦ - ٢٠ سنة

❑ أكثر من ٢٠ سنة ❑ لا يوجد

هل تحمل شهادات مهنية : ❑ نعم ❑ لا

ثانيا" :بيانات متغيرات الدراسة : حتى تعكس أسئلة الإستبانة الشمولية لمتغيرات الدراسة تم توزيع الإستبانة إلى ثلاثة مجالات وعلى النحو التالي :

المجال الأول: دور التدقيق الداخلي في المساهمة في تخفيض المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية .

	العبـــارة	أتفق تماما	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق إطلاقًا
1	يتم الاعتماد على المعايير المهنية الخاصة في إدارة المخاطر والصادرة عن (IIA)، لإعداد خطة عمل شاملة لدائرة التدقيق الداخلي					
2	تحدد دائرة التدقيق الداخلي مستويات الخطر المقبولة وفق أسس واضحة، وبالتنسيق مع المستويات الإدارية					
3	تقوم دائرة التدقيق الداخلي بتحدد وتقييم المخاطر التي تواجه أنشطة عمل الشركة في الوقت المناسب					
4	تعد دائرة التدقيق الداخلي إستراتيجية للتنبوء في المخاطر المستقبلية المتصلة بأنشطة عمل الشركة قبل حدوثها					
5	تتابع دائرة التدقيق الداخلي مع الإدارة التنفيذية الإجراءات المتخذة لمعالجة المخاطر التي ظهرت					
6	تهتم دائرة التدقيق الداخلي في الأنشطة الأكثر تعرضا للخطر في الشركة					
7	تتأكد دائرة التدقيق الداخلي وبشكل دوري من أن هنالك تحسن مستمر لوسائل حماية الأصول وأنظمة الرقابة الداخلية					
8	تقدم دائرة التدقيق الداخلي الحلول المناسبة للإدارة التنفيذية ، لمساعدتها على التعامل مع المخاطر					
9	تقدم دائرة التدقيق الداخلي تقارير دورية للجنة التدقيق، تتضمن نتائج تقييم المخاطر، ومدى كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر					
10	تهتم دائرة التدقيق الداخلي بالمخاطر التي تشير إليها تحفظات وملاحظات المدقق الخارجي					

11	تعمل دائرة التدقيق الداخلي لقاءات مع العاملين في الشركة لتوضيح المخاطر التشغيلية المتعلقة بكل نشاط وبشكل منفصل					
12	تقدم دائرة التدقيق الداخلي الاقتراحات والإرشادات اللازمة لتحسين وتطوير فعالية كافة الدوائر والأقسام العاملة في الشركة					
13	تضمن دائرة التدقيق الداخلي وصول المعلومات عن المخاطر لمتخذي القرار في الوقت المناسب لمعالجتها					
14	تنشر دائرة التدقيق الداخلي ثقافة ايجابية من خلال ممارستها لعملها حول مدى أهمية دورها الوقائي لتخفيض المخاطر وأن دورها ليس تصيد للأخطاء					

المجال الثاني : كيفية عمل لجان التدقيق على تحسين كفاءة التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية.

	العبــارة	أتفق تماما	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق إطلاقًا
1	تعمل لجنة التدقيق على وجود هيكل تنظيمي للشركة يضمن الاستقلالية و الحياد والموضوعية لدائرة التدقيق الداخلي من خلال ربطة بأعلى درجات السلم التنظيمي					
2	تحدد لجنة التدقيق الشروط التي يجب توافرها في مدير دائرة التدقيق الداخلي وتقوم بدور رئيسي في تعيينه					
3	تتأكد لجنة التدقيق من وجود برنامج تدريب متخصص في تقييم وإدارة المخاطر للمدققين الداخليين، لتحسين قدراتهم المهنية					
4	تدعم لجنة التدقيق رأي المدقق الداخلي إذا كان صحيح ويخالف رأي الإدارة					
5	تعمل لجنة التدقيق على توفير كادر في دائرة التدقيق الداخلي يمتلك المهارات العلمية والعملية العالية					
6	تقوم لجنة التدقيق بتقييم قدرات العاملين في دائرة التدقيق الداخلي بشكل دوري وتحفزهم ماديا وفق ذلك					

7	تتأكد لجنة التدقيق من التزام موظفي دائرة التدقيق الداخلي بأخلاقيات المهنة وسلوكيات العمل					
8	تساهم لجنة التدقيق في توفير الاحتياجات والوسائل والتسهيلات اللازمة، لتمكين المدقق الداخلي من القيام بمهمته دون معوقات					
9	تطلع لجنة التدقيق على خطط وبرامج وسياسات العمل الزمنية لدائرة التدقيق الداخلي وتحدد مدى توافقها مع القوانين والأنظمة والقرارات الإدارية المعمول بها					
10	تتابع لجنة التدقيق استجابة الإدارة التنفيذية لملاحظات دائرة التدقيق الداخلي لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة					
11	‘تطلع لجنة التدقيق مجلس الإدارة على ملاحظات وتوصيات دائرة التدقيق الداخلي لاتخاذ الإجراء اللازم حيالها					
12	تتأكد لجنة التدقيق من وجود ميثاق أو دليل عمل يبين التعليمات والسياسات والإجراءات اللازمة لإرشاد المدققين الداخليين					
13	تعمل لجنة التدقيق على تطوير فعالية أنظمة التدقيق المحوسبة					
14	تبحث لجنة التدقيق مع المدقق الداخلي مستوى المخاطر وحالات الغش الجوهرية التي تكتشف أثناء عملية التدقيق وكيفية معالجتها					
15	تطلب لجنة التدقيق من دائرة التدقيق الداخلي تقديم مبررات موضوعية في حالة تأخرها في تنفيذ برامج أو خطط عملها					
16	تؤكد لجنة التدقيق على تحمل الإدارة المسؤولية عن إخفاء أي معلومات لازمة لأداء مهام دائرة التدقيق الداخلي.					

المجال الثالث: معرفة المحددات التي تعيق مساهمة لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي في شركات الكهرباء الأردنية

	العبـــارة	أتفق تماما	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق إطلاقا
1	عدم وجود الزام قانوني للشركات الأردنية لتوفرمؤهلات علمية و شهادات مهنية في مجال التدقيق لدى أعضاء لجنة التدقيق تتناسب مع أهمية وواجبات اللجنة					
2	عدم توفر المعرفة الكافية لدى اعضاء لجنة التدقيق بطبيعة أعمال الشركة نتيجة لإختلاف خبراتهم عن نشاط عمل المنشأة					
3	قلة عدد اجتماعات لجنة التدقيق نتيجة عدم تفرغ أوارتباط أعضائها بأعمال أخرى خارج نطاق عمل الشركة، يضعف من قيامها بدورها في متابعة أعمال دائرة التدقيق الداخلي					
4	التغيير المستمر لإعضاء لجنة التدقيق لا يعطي الفرصة الكافية لوضع الخطط وبرامج العمل اللازمة لتطوير عمل دائرة التدقيق					
5	مركز لجنة التدقيق في الهيكل التنظيمي للشركة لا يعطيها الصلاحيات الكافية التي تمكنها من توفير وسائل الدعم اللازمة لعمل المدقق الداخلي					
6	وجود مصالح خاصة لإعضاء لجنة التدقيق مع الإدارة التنفيذية، ينتج عنها مجاملة الإدارة على حساب رأي المدقق الداخلي وإن كان صحيحا					
7	عدم وجود دليل عمل للجنة التدقيق يحدد مسؤولياتها ومهامها وصلاحياتها، ويلزم اللجنة لتحسين عمل دائرة التدقيق الداخلي					
8	عدم وجود حوافز تشجيعية لإعضاء لجنة التدقيق، تنعكس على مدى الأهتمام المبذول لتطويرعمل دائرة التدقيق الداخلي					
9	زيادة حجم العمل المراد تدقيقه حسب الخطة المحددة قياسا لعدد موظفي دائرة التدقيق الداخلي					
10	انخفاض الحوافز المادية المقدمة لاستقطاب الكفاءات اللازمة لدائرة التدقيق الداخلي					

الملحق(2)

5-2 محكمين الاستبانة

الرقم	اللقب العلمي	الأسم	الجامعة	التخصص
1	أ.د	محمد عطية مطر	الشرق الأوسط	محاسبة
2	د	علي عبدالغني اللايذ	الشرق الأوسط	محاسبة
3	أ.د	مؤيد الفضل	جامعة مؤتة	محاسبة
4	د	اسماعيل أحمرو	الشرق الأوسط	محاسبة
5	د	عبدالرحيم القدومي	الشرق الأوسط	محاسبة
6	د	يونس الشويكي	الشرق الأوسط	محاسبة
7	د	أحمد الطراونة	جامعة مؤتة	محاسبة
8	د	زياد العمرو	جامعة مؤتة	محاسبة
9	د	طارق مشوقة	جامعة مؤتة	محاسبة
10	د	غادة الطراونة	جامعة مؤتة	محاسبة